

دورية دولية محكمة

قضايا آسيوية



رقم التسجيل: VR.3373.6327.B



مجلة قضايا آسيوية

المركز الديمقراطي العربي

Asian issues

International
scientific
periodical
journal



Germany: Berlin 10315

Gensinger- Str: 112

<http://democraticac.de>



مجلة قضايا إسيوية



عنوان المجلة:

قضايا اسيوية

Journal of Asian Issues

دورية دولية محكمة

رقم التسجيل

VR.3373 – 6327.B

العدد الاول جويلية 2019

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية

برلين- ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال،؛ دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة للمركز الديمقراطي العربي

All rights reserved No part of this book may by reproduced. Stored in a retrieval System or tansmitted in any form or by any meas without prior

Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany:

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail : asian@democraticac.de

رئيس المركز

أ. عمار شرعان

رئيس هيئة التحرير

الدكتورة عبلة مزوزي أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة المسيلة/الجزائر

نواب رئيس التحرير:

❖ د. جمال القاضي — أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة فلسطين

❖ د. عائشة حمادي — أستاذة القانون الدولي العام جامعة عنابة/الجزائر

هيئة التحرير

❖ أ. أسماء بن مشيرج — أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة تيزي وزو/الجزائر

❖ أ. محمد بلعيشة — باحث في الدراسات الآسيوية/جامعة الجزائر 3

❖ أ. كعبوش الخوايس — باحث في الدراسات الآسيوية/جامعة الجزائر 3

❖ وفاء بوكابوس — باحثة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة المنار/تونس

❖ أ. بن ميهوب نسرين — باحثة في الدراسات الآسيوية/جامعة الجزائر 3

أعضاء اللجنة العلمية:

1. أ.د. نور هان الشيخ - أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
2. أ.د. فاطمة الزهراء بودهرم - متخصصة بشؤون المرأة والعلوم السياسية، جامعة المسيلة/الجزائر.
3. أ.د. إيتسامر محمد العامري - مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - العراق.
4. أ.د. دلال بحري - أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة 1/الجزائر.
5. د. عبد القادر دندن - أستاذ العلاقات الدولية - جامعة عنابة - الجزائر.
6. د. حنان رزيقية - دكتورة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3 - .
7. د. جمال فاضي - باحث في الشؤون السياسية ومحاضر غير متفرغ في عدة جامعات.
8. د. حمادي عائشة - أستاذة القانون الدولي العام، جامعة عنابة/الجزائر.
9. د. حسام الدين بو عيسى - متخصص في الشؤون الامنية الدولية، جامعة المسيلة/الجزائر.
10. د. أمحمد بوعلي بوجلطية - أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الشلف/الجزائر.
11. د. سلمى عاشور - أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة المسيلة/الجزائر.
12. د. سميرة سليمان - متخصصة في شؤون الادارة الدولية، جامعة قسنطينة/الجزائر.
13. د. حارث قحطان عبدالله - زميل باحث في المركز الديمقراطي العربي - العراق.
14. د. عبد القادر شافوري - أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الشلف/الجزائر.
15. د. فاطمة صفر لوي - أستاذة العلوم السياسية والقانون العام، جامعة سوسة/تونس.
16. د. جلال حسن حسن عبدالله - متخصص في الاقتصاد والمالية العامة - جامعة المنصورة/مصر.
17. د. محمد الأمير أحمد - متخصص في التاريخ الحديث والمعاصر - مصر.

الفهرس

الافتتاحية

1. الافتتاحية(د.عبلة مزوزي).....ص1

دراسات

2. مكانة بحري الصين الشرقي و الجنوبي في الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي(د.عبد القادر دندن).....ص3
3. تأثير العلاقات الأوروبية-الإيرانية على فعالية سياسة العقوبات الأمريكية تجاه إيران(د.عمران عمر علي).....ص21
4. القطب الشمالي في الاستراتيجية الروسية: فضاء جديد لمواجهة الأطلسية(أ.أسماء بن مشيرح).....ص41
5. السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق (2000م-2017م) (أ.ربا عبادة مسودة)ص63
6. التوافق الاقتصادي والسياسي وأثره على العلاقات الروسية الصينية بعد 2001(زياد يوسف حمد الدليمي).....ص96
7. السياسة الخارجية الصينية تجاه جمهورية مصر العربية1991-2017(أ.بيان صالح داود حمد).....ص113
8. الفجوة الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي وسبل معالجتها(أ.جاسم مصطفى حسن صادق).....ص144
9. الإطار الإيديولوجي والدستوري و أثره على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية(أ. فاطمة الزهراء بوسكران).....ص158

ملف العدد

10. اسيا بالارقام (دراسة تحليلية احصائية) (أ.محمد بلعيشة).....ص172

كتاب العدد

11. Chine Afrique – Le grand pillage. Reve Chinois, cauchemar Africain? (أ. نسرين بن ميهوب).....ص183

الإفتتاحية



مجلة "قضايا اسبوية" هي واحدة من اصل مجموعة متميزة من المجلات الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي، تتنوع هذه الاعداد وتختلف حسب التخصص، قصد الامام بالسياق العام والهدف الأعلى للمركز وهو ملاسة مختلف المجالات العلمية، فتعدد المشارب التخصصية لهذه المجلات أعطت توليفة تصدر بشكل دوري متناسق ينتج عنها عصارة بحثية في مختلف المجالات وهو ما يعتبر قيمة ثابتة و اضافة للمكتبة العربية.

إن دور مجلة "قضايا اسبوية" لا يختلف عن اي دور قد تؤديه إحدى مجلات المركز أو أي مجلة علمية أخرى في العالم، حيث أنها موجهة لخدمة البحث العلمي وتسعى الى الوصل بين النخب قصد نشر المعرفة و التبادل الفكري الاكاديمي خاصة أن الاسهامات في المجلة مفتوحة أمام كل الباحثين عبر العالم دون استثناء، وهي الرسالة العليا التي يؤديها فريق العمل في المركز بمختلف فروعہ وتخصصاته كالإسهام في تقريب الاعمال العلمية العربية وتوحيدها في اعمال منشورة كالكتب الجماعية واعداد المجلات و التقارير و الدراسات.

إنه لمن الاكيد لكل من يتابع المجلة أن يفقه من عنوانها "قضايا اسبوية" أنها معنية و مختصة في الشق الاسبوي، لذلك فان الاعمال التي ترد الى المجلة يحرص فريق العمل ان تكون في ذات السياق الذي تأسست المجلة لأجله وهو الشأن الاسبوي، ولا يعني هذا التخصيص؛ التمايز و القطيعة عن باقي مجلات المركز، فالمجلة وان كانت متباينة في الموضوع الا انها تعمل في حالة من التناسق و التناغم مع باقي تخصصات المركز، بحيث تعمل اللجنة العلمية للمجلة على قراءة الاسهامات العلمية الواردة ومضامينها وفي حال عدم تناسبها مع رؤى المجلة يتم توجيهها الى المجلة المتخصصة في المركز، و التي تتناسب رؤيتها وموضوع المشاركة، كما ان اللجنة العلمية احيانا تلجأ للتنسيق مع مجلات أخرى مثل المجال الاقتصادي أو الشأن الاوروبي و الافريقي، هذا ما يجعل من التنوع يصب في بوتقة التكامل العلمي وهو الهدف المسطر من طرف فريق العمل المشرف على المجلة.

لماذا آسيا؟

لا يخفى على القارئ أن القرن القادم هو قرن أسيوي بامتياز، إذ تشير الاحصائيات و المعطيات الى ان القارة الاسيوية قارة ريادية في العالم، فهي القارة الاكبر مساحة في العالم، وتعتبر خزان الموارد الطاقوية أيضا، كما انها قوة بشرية ريادية عالميا، أما من ناحية الاقتصاد فلا يمكن انكار الصحوه الاقتصادية التي تعرفها اسيا، وهناك عدة دول اسيوية تحتل مراتب في اكبر عشرة اقتصاديات في العالم، ومن الناحية الاستراتيجية فإن الادب الاستراتيجي و الجيوبوليتيكي كان معنيا بأسيا بالدرجة الاولى وان لم يكن موجها لأسيا فانه يكون تفسيرا لكيفية السيطرة عليها، اما من ناحية الجيوش فإن اغلب الفواعل النووية في العالم أسيوية "روسيا، الصين"، أضف الى ذلك هناك عدد من الجيوش الاسيوية التي تحتل مراتب متقدمة ضمن اقوى جيوش العالم، ومن الناحية السياسية فان الازمات العالمية الحالية التي تؤثر على النظام الدولي تتركز في اسيا بداية بالقضية الفلسطينية الى قضايا الارهاب و النووي و الحرب في سوريا و اليمن و الشأن الايراني، كما ان اسيا اليوم هي ميدان المشاريع الحيوية العالمية كمشروع الصين الكوني "الحزام و الطريق"، وهنا تصبح قارة آسيا القلب النابض لكل الاحداث والانعكاسات.

ان هذا القدر الغير يسير من الاهمية الكبرى لهذه القارة يقابله إجحاف و قصور في التناول والتحليل سواء كان مقصود او غير مقصود، وهو ما جعل المجلة تضطلع بدور المنظار الموضوعي الذي يتعامل مع فهم القارة وفق أطر علمية منطقية تعطي نتائج عقلانية بعيدة عن الذاتية والادلجة القصدية، لذلك فان المجلة ساعية الى تنوير القارئ وتبصيره بجانب مهم في السياسة الدولية لا يمكن تجاهله او تناسيه، وإذا كان منطق وشخصية الباحث الغربي ترى اسيا منطقة نفوذ يجب استغلالها بما يخدم مصالح بلده؛ فانه من الواجب أيضا الاشارة الى المنظور الباحث الاسيوي وكيف ينظر الى اسيا قصد الموازنة في الطرح و تفادي الذاتية وكحق للرد الاكاديمي.

لذلك فان اسرة مجلة قضايا اسيوية ترحب بكل مشاركة يرغب صاحبها في التعبير عن رأيه الاكاديمي في هذا الشأن، كما ترجوا أن تكون عند حسن تطلعات القارئ.

الدكتورة عبلة مزوزي

رئيسة هيئة التحرير

الدراسات



"مكانة بحري الصين الشرقي و الجنوبي في الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي"

China's Eastern and Southern China Sea Position in China's Strategy for the Asia-Pacific Region

د. عبد القادر دندن

أستاذ العلاقات الدولية- جامعة عنابة- الجزائر

ملخص

تعتبر منطقة آسيا المحيط الهادي مجالا حيويا لصراع عدد من القوى الكبرى على رأسها الولايات المتحدة و روسيا و الصين و حتى اليابان و أستراليا و فرنسا و بريطانيا، و دول الآسيان، نظرا لحيوية موقع المنطقة الرابطة بين كتل قارية متمثلة في القارة الآسيوية و الأمريكيتين و أوقيانوسيا، و تدرك الصين هذه الأهمية و لذلك تصنفها ضمن مجال مصالحها الإستراتيجية الحيوية، و أهم مجالات المصالح الصينية هناك تتمثل في بحري الصين الشرقي و الجنوبي، إذ لا إمكانية لرسم معالم آسيا المحيط الهادي بدون حسم النزاعات في هذين البحرين، ففي كل بحر منهما تمتلك الصين مصالح إستراتيجية و اقتصادية كبيرة، و هي فاعل أساسي في لعبة التموضع الإستراتيجي هناك.

Abstract

Abstract: The Asia Pacific area is a vital scope of struggle between some great powers like, The U.S.A, Russia, China even Japan, Australia, Great Britain, France and Tha ASEAN countries, this area connect between three continental blocks like Asia, The North and the South America and The Oceania, China realise this importance ; this is why China classified the area inside the sphere of their vital strategic interests, especially in the South China sea and the East China sea .

مقدمة:

تطل الصين على عدد من البحار مثل بحر الصين الجنوبي و البحر الأصفر و بحر الصين الشرقي و جميعها بحار ذات أهمية إستراتيجية، و ذات خصائص مؤثرة في أمن الطاقة الصيني بفضل ما تخزنه من احتياطات نفطية و غازية من جهة، و بسبب كون مياهها جزءا من الطرق البحرية التي تمر عبرها إمدادات النفط الصينية القادمة من إفريقيا و الشرق الأوسط شرقا و من أمريكا اللاتينية و الشمالية و الكاريبي غربا، و هي أيضا بحار ذات أهمية حيوية في طرق نقل السلع الصينية المصدرة للخارج و القادمة منه، و محل انتشار القوات البحرية الصينية، و قوات دول مجموعة الآسيان التي للعديد منها تاريخ نزاعي مع الصين، ناهيك عن القوات البحرية الأمريكية و أسطولها في المحيط الهادي، الذي يمثل أكبر هواجس الصين الإستراتيجية في منطقة آسيا المحيط الهادي.

و لكن بحري الصين الشرقي و الجنوبي بالخصوص يعدان حجر الزاوية في الإستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي، بالنظر لعدد من المعطيات الجيوستراتيجية و الجيواقتصادية المتعلقة بعوامل الطاقة و طرق النقل البحري و الانتشار العسكري و الثروات الاقتصادية و الممرات التجارية و النزاعات البيئية و متعددة الأطراف.

و تهدف هذه الدراسة لتوضيح أهمية و موقع بحري الصين الشرقي و الجنوبي في الإستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي، و الرهانات الجيوسياسية الصينية في كلا البحرين، و أهم مظاهر و أطراف النزاع في كلا البحرين بين الصين و القوى الآسيوية المجاورة، كل ذلك ضمن إشكالية عامة تتمثل في تحليل مدى أهمية بحري الصين الشرقي و الجنوبي في رسم و توجيه الإستراتيجية الصينية في منطقة آسيا المحيط الهادي.

أولا- بحر الصين الشرقي.. كل الطرق تؤدي إلى اليابان:

يعد بحر الصين الشرقي جزءا مما يسمى في أدبيات الجيوبوليتيك بمنطقة آسيا المحيط الهادي، و هو مرتبط بالصين تاريخيا و من حيث التسمية من جهة، و من حيث المصالح الإستراتيجية و الاقتصادية من جهة أخرى، خصوصا مع موقعه الذي يجعله منطقة عازلة بين الصين و عدوها التاريخي اليابان.

يغطي هذا البحر الذي يعد جزءا من المحيط الهادي مساحة قدرها 1.249.000 كم² (482.000 ميل مربع)، تحده من الشرق جزيرتا "كيبوشو" و "ريوكيو" اليابانيتين، و من الجنوب تايوان، و من الغرب الصين و باقي القارة الآسيوية، يربطه مضيق تايوان ببحر الصين الجنوبي، و يتصل ببحر اليابان عبر مضيق كوريا، و يفتح شمالا على البحر الأصفر، و الدول المطلة عليه هي اليابان و كوريا الجنوبية و تايوان و الصين، يصب فيه نهر اليانغتزي، و يضم عددا من الجزر و الأرصفة أو الحيدات و الصخور،

وأهمها جزيرة "سينكاكو" أو "دياويو" و جزيرة "تونغ"، و مجموعة من الحيدات أو الأرصفة البحرية في شماله مثل صخور "سوكورتا" و التي تسمى أيضا "سويان" أو "إيودو"، و صخور "هوبيجياو" و صخور "ياجياو"¹

دخلت الصين في نزاع مع اليابان في بحر الصين الشرقي، و هو ما جعل التوقعات تنصب حول تحوله إلى نقطة ساخنة في منطقة آسيا المحيط الهادي، و رغم أن عدد الدول صاحبة الإدعاءات في بحر الصين الشرقي أقل من مثيلاتها في بحر الصين الجنوبي، إلا أن المنازعات القائمة في هذا البحر أصبحت محل اهتمام دولي و اكتست حالة من التعقيد تماثل تلك الموجودة في بحر الصين الجنوبي، و توجد الجزر الخمس و الأرصفة البحرية الثلاث التي تنتشر عبر بحر الصين الشرقي محل إدعاءات متضاربة بين الصين و اليابان أساسا و تايوان بدرجة أقل²

و يتم النزاع في بحر الصين الشرقي بين اليابان و الصين خصوصا (مع وجود مطالب لكوريا الجنوبية و تايوان و لكنها أقل شأنا و حدة)، و يتمحور حول سلسلة جزر "سينكاكو" أو "دياويو" المتشكلة من خمسة جزر غير مأهولة و ثلاثة صخور جرداء، تقع على مسافة حوالي 120 ميل بحري من تايوان، و 200 ميل بحري من جنوب غرب "أوكيناوا" اليابانية، و 200 ميل بحري شرق مقاطعة "فوجيان" الصينية، تقع جميعها في حافة الجرف القاري لبحر الصين الشرقي قبالة "أوكيناوا" في الجنوب... و تبلغ مساحتها الإجمالية 7 كم²، و تمتاز المنطقة بغناها كمنطقة لصيد الأسماك، و يتوقع أن تكون موطنا غنيا بالمخزونات النفطية و الغازية، إضافة إلى موقع الجزر الإستراتيجي على مشارف طرق النقل البحرية في بحر الصين الشرقي³.

و تتعزز أهمية البحر بالمعلومات و التقارير المتداولة بشأن توفر مياحه المحيطة بتلك الجزر على مخزونات نفطية و غازية، رغم أنها تعتبر مخزونات متواضعة مقارنة بحجم الاستهلاك الصيني و الياباني... و تتضارب التقديرات بخصوص مخزونات المنطقة الطاقوية، فبينما تذهب التقديرات الصينية إلى أن المنطقة تخزن ما مقداره 160 مليار برميل من النفط، بينما تتراوح مخزونات الغاز الطبيعي ما بين 175 و 210 تريليون قدم مكعب⁴

و لكن مقارنة بالتقديرات الصينية المتفائلة بخصوص المخزونات النفطية و الغازية، تشير تقارير "إدارة معلومات الطاقة الأمريكية" إلى احتواء بحر الصين الشرقي على احتياطي نفطية ما بين 60 و 100 مليار برميل... و تدعي كل من اليابان و الصين السيادة على هذه الجزر و تختلفان حتى في

تسميتها، فبينما يطلق عليها اليابانيون تسمية "سينكاكو" (Senkaku)، يسميها الصينيون "دياويو" (Diaoyu)، وقد اجتذبت الأهمية الجيوستراتيجية و الجيوبوليتيكية للمنطقة لاعبين آخرين أمثال الولايات المتحدة وتايوان- يسمي التايوانيون تلك الجزر "تياويوتاي"⁵

و يسوق كل من طرفي النزاع الرئيسيين مجموعة من الحجج و البراهين التاريخية و الجغرافية و القانونية للتدليل على أحقية كل منهما بفرض السيادة على تلك الجزر، حيث تقول الصين بحقها في تلك الجزر بالعودة إلى التاريخ الذي يثبت - حسب الصينيين- أن المنطقة جزء لا يتجزأ من الصين، حين ألحقت سلالة "مينغ" تلك الجزر بأقاليمها البحرية عام 1403، و ذهبت سلالة "كينغ" أبعد من ذلك عندما وضعت تلك الجزر تحت سيطرة "تايوان" التي كانت آنذاك جزء تابعاً للإمبراطورية الصينية.⁶

أما اليابان فتري أن تلك الجزر كانت غير مأهولة اعتبرت "أرضاً لا مالك لها"، و طالبت بها عام 1895 كجزء من مجموعة جزر "نانسي شوتو" الجنوبية الغربية، و ألحقت تلك الجزر بأقاليمها بموجب اتفاقية "شيمونوسيكي" التي أنهت الحرب اليابانية الصينية عام 1895، ولكن الصين تنظر لتلك الاتفاقية على أنها جزء من الاتفاقيات غير العادلة التي فرضت عليها من طرف القوى الأجنبية، بنفس الطريقة التي خضعت بموجبها تايوان لليابان في وقت مضى.⁷

و بعد اتفاقية سان فرانسيسكو 1951 بين اليابان و الحلفاء، تم وضع الجزر تحت السيطرة الأمريكية بطريقة "غير قانونية" حسب الصينيين... و في عام 1971 وافقت الولايات المتحدة على إعادة الجزر المتنازع عليها لصالح اليابان (و تم تنفيذ ذلك عام 1972)، و هو ما اعتبرته الصين غير قانوني و غير جائز، و وصفت اتفاقية سان فرانسيسكو بأنها "خطة الغرفة الخلفية" التي منحت الجزر لليابان بالتزامن مع إعادة جزر "أوكيناوا" لسيادة طوكيو، و اعتبر وزير الخارجية الصيني في ديسمبر 1971 الاتفاقية بأنها "غير قانونية مطلقاً"⁸

و للنزاع بعد قانوني كذلك، فبموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار يحق لأية دولة ساحلية أن تكتسب "منطقة اقتصادية حصرية أو خالصة" (EEZ) تمتد 200 ميل بحري انطلاقاً من ضفافها أو سواحلها، و في هذه الحالة تتقاطع المطالبات الإقليمية البحرية الصينية و اليابانية في بحر الصين الشرقي (تتقاطع المطالبات الطرفين على مساحة 81000 ميل مربع)، فالصين تطالب بالمنطقة المتنازع عليها من المحيط لكونها جزءاً من منطقتها الاقتصادية الخالصة ما دامت تعتبر امتداداً طبيعياً للجرف القاري الصيني، و تطالب اليابان من جهتها بالمنطقة البحرية المتنازع عليها بحكم كونها ضمن منطقتها

الاقتصادية الخالصة، على أساس وجودها ضمن نطاق الـ 200 ميل بحري (350 كم) من الساحل الياباني⁹.

و تتباين تأويلات كل طرف لمواد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الخاصة بترسيم الحدود البحرية وتطبيقها على بحر الصين الشرقي، حيث اقترحت اليابان ترسيم الحدود البحرية بين البلدين استنادا للمادة 57 من قانون البحار التي تنص على أن المنطقة الاقتصادية الخالصة لبلد ما لا تتجاوز 200 ميل بحري، وبما أن عرض البحر بين البلدين لا يتجاوز 400 ميل بحري فقد رسمت اليابان من جانب واحد خطا حدوديا على مسافة متساوية من ساحلي البلدين، وهو الأمر الذي رفضته الصين التي طالبت بترسيم الحدود بينهما وفقا للمادة 76 فقرة 5 أي على أساس "الامتداد الطبيعي للجرف القاري"، وهو ما سيسمح للصين باستغلال منطقة ممتدة على مسافة 350 ميل بحري، وهي المسافة التي يمتد عليها جرفها القاري وهو ما ترفضه اليابان بدورها¹⁰.

ويسعى كل طرف لضم تلك الجزر لمنطقته الاقتصادية الخالصة للاستفادة من المزايا الاقتصادية، المتمثلة خصوصا في الاستحواذ على المخزونات المعدنية و النفطية و الغازية المتركة حول مياه تلك الجزر، و من الناحية الإستراتيجية إذا امتلكت اليابان تلك الجزر فسيكون بإمكانها فرض نظم استطلاع و رقابة بحرية و جوية، و نصب قواعد مضادة للسفن و صواريخ الجو على الجزر، و بقيامها بذلك سيكون بإمكانها فرض حصار على الموانئ و الطرق الجوية القادمة من شمال تايبوان، و وضع مناطق مثل "فيزهو" و "وينزهو" و "نينغبو" في البر الصيني في مجال الرادارات اليابانية، و ستكون الصين قلقة للغاية بسبب أي تحرك لليابانيين إذا قرروا المضي قدما في هذا المخطط، لأن بناء قواعد عسكرية و نشر أسلحة ثقيلة على الجزيرة سي طرح تهديدا جديا للدفاع و الأمن الصيني¹¹.

و يبدو أن المواجهة العسكرية في خريف 2005، قد ذكرت الصين و اليابان بخطورة أي تصعيد حول ثروات بحر الصين الشرقي، و دفعهم ذلك للبحث عن طرق لإدارة النزاع، و قرر الطرفان وضع القضايا الخلافية جانبا مثل مسألة ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل منها، و مسألة فرض السيادة على جزر سينكاكو / دياويو، و ذلك من أجل التفاوض حول التطوير المشترك للموارد في المنطقة موضوع النزاع، و توصل الطرفان إلى اتفاق بهذا الخصوص في جوان 2008¹².

و قد خرج الاتفاق بما عرف "إجماع مبدئي" (principled Consensus) بين الصين و اليابان حول بحر الصين الشرقي، و الذي وضع ضمن أهدافه الأساسية جعل ذلك البحر "بحر سلام و تعاون و صداقة"، و دفع التعاون المشترك في تطوير موارد المنطقة نحو الأمام، بإنشاء منطقة تطوير مشتركة، و الترخيص للشركات اليابانية بالاستثمار في حقول الغاز (شانكسياو / شيراكابا) وفقا للقانون الصيني، و التفاوض من أجل وضع اتفاقية... و لكن التطبيق الفعلي لبنود الاتفاق لم تتجسد عمليا بسبب

التأزم المفاجئ للخلاف الحدودي و الموقف السلبي للرأي العام في البلدين تجاه الاتفاق... و بعد أن تم الشروع في مفاوضات جديدة حول التطوير المشترك لحقوق الغاز في جويلية 2010، جاءت حادثة إلقاء حرس السواحل الياباني القبض على سفينة صيد صينية قرب الجزر المتنازع عليها في سبتمبر 2010 لتقوض تلك الجهود¹³.

و بمقابل تراجع مبادرات التعاون ازدادت وتيرة إضفاء الطابع الأمني والعسكري على كيفية التعامل مع النزاع، أين اقترح عدد من الخبراء الصينيين إنشاء "قوة حرس سواحل وطنية شبه عسكرية"... من أجل حماية أحسن للمصالح الوطنية في المياه الإقليمية الصينية، و منطقتها الاقتصادية الخالصة، و جرفها القاري... و مثل هذا الإجراء من شأنه أن يعزز الإدعاءات الإقليمية الصينية، و يثير استياء و توجس جيرانها من جهة أخرى، أما اليابان فدافعت عن شرعية الدوريات التي تقوم بها، و اعتبرت محاولات الصين طرد دوريات حرس السواحل و الطائرات و السفن اليابانية غير مقبولة، و في مارس 2012 أقرت الحكومة اليابانية مراجعة قانون حرس السواحل و قانون ملاحية السفن الأجنبية عبر المياه الإقليمية و المياه الداخلية، و يمنح هذا التعديل لحرس السواحل السلطة اللازمة للتحكم في مناطق مثل جزر سينكاكو، و سلطة طرد السفن الأجنبية بدون تفتيشها، و تزويد الحرس بمعدات و أسلحة لتمكينها من الأداء الأمثل لمهامها، و تقوم دوريات حرس الحدود اليابانية حاليا بمراقبة المنطقة على مدار الساعة، بمساعدة وسائل المراقبة المنصوبة في تلك الجزر، و تؤدي مثل هذه الإجراءات إلى تتابع نماذج من الأفعال و ردود الأفعال التي يمكنها أن توقع الدوريات البحرية للطرفين في مواقف احتكاك أكبر و أكثر خطورة¹⁴.

و رغم أن النزاع حول تلك الجزر في بحر الصين الشرقي قد خمد لبعض الوقت، لكنه عاد للبروز مجددا بوقوع حادثين سنة 2012، تمثل الأول في نزول 24 وطنيا صينيا على الجزر المتنازع عليها في 24 مارس 2012، و ثانيها تحرك اليابان في 11 سبتمبر 2012 لشراء و تأمين ثلاثة من بين الجزر المتنازع عليها¹⁵.

و يساهم العامل القومي في شحن النزاع و إعطائه بعدا وطنيا و سياديا و تاريخيا مرتبطا بالذكريات المريرة التي عايشها الصينيون خلال سنوات الغزو الياباني لمنشوريا، و قد عكست المظاهرات الحاشدة و الشعارات التي رفعها المتظاهرون حالة الاحتقان و ارتفاع حدة الاعتزاز القومي خاصة لدى الصينيين... و قبل حادثة سبتمبر 2012 قام في منتصف شهر أوت 2012 عدد من القوميين الصينيين بالإبحار نحو الجزر لدعم الإدعاءات الصينية فيما يخص ملكيتها لتعتقلهم السلطات اليابانية، و بعدها بمدة قصيرة قام 150 قوميا يابانيا بالاتجاه نحو الجزيرة التي قام 10 منهم برفع العلم الياباني عليها¹⁶.

و توالى الأحداث بعدها لتبلغ ذروتها في سبتمبر 2012، عندما أعلنت الحكومة اليابانية أنها اشترت ثلاثة من بين خمس جزر كانت تستأجرها من عائلة "كوريهارا" التي كانت بدورها قد اشترتها عام 1972 من عائلة يابانية أخرى ظلت تسيطر على الجزر منذ تسعينيات القرن التاسع عشر، وبعد الإعلان عن الصفقة، التي بلغت قيمتها (26.18 مليون دولار أمريكي) اشتعل الغضب في الصين... و على غير عادته فتح الحزب الشيوعي الحاكم في الصين الباب أمام التظاهر الحاشد في الشوارع ضد اليابان على نطاق غير مسبوق... كما حضّ متظاهرون السلطات الصينية على "إعلان الحرب" على اليابان، ونهب متظاهرون متاجر وهاجموا سيارات و مطاعم يابانية في خمس مدن صينية على الأقل و اقتحموا مصانع يديرها يابانيون¹⁷.

إلا أن هنالك تخوف من أن تندشب حرب عرضية (Accidental war) بين الجانبين، بسبب التحليق الكثيف للطائرات النفثة الصينية و اليابانية فوق بحر الصين الشرقي مما يمكنه أن يولد توترات ثنائية حادة، فالطائرات الصينية تحلق قريبا جدا من الجزر المتنازع عليها أين تجد الطائرات اليابانية باستقبالها، و يمكن أن تقع حوادث أيضا بسبب حوامات البحرية الصينية حيث اشتكت اليابان سابقا من قيام تلك الحوامات بمناورات وضعت سلامة إبحار السفن اليابانية على المحك¹⁸.

و مع وصول إدارة "دونالد ترامب" للبيت الأبيض، زاد اهتمام واشنطن بمنطقة بحر الصين الشرقي بحجة تشديد الخناق على كوريا الشمالية و منع أي محاولة لكسر الحصار المفروض عليها، و هو ما ترى فيه الصين ذريعة لزيادة النفوذ الياباني هناك في مقابل تقليص الدور الصيني.

استهلت الولايات المتحدة في أكتوبر 2017 حملات مراقبة جوية فوق بحر الصين الشرقي لمراقبة و إعاقاة أنشطة السفن المشتبه في انتهاكها للعقوبات على بيونغ يونغ، و قررت إدارة ترامب مطلع 2018 توسعة جهودها هناك من خلال حشد مزيد من الدول لتحقيق هذا الهدف، و أوردت صحيفة يابانية أن الولايات المتحدة و اليابان تخططان لترتيب اجتماع دولي لتشكيل هذا التحالف، و كان من بين المدعويين أستراليا و سنغافورة و كوريا الجنوبية و المملكة المتحدة¹⁹.

ثانيا- بحر الصين الجنوبي.. السلام اللايقيني: يشكل بحر الصين الجنوبي بدوره جزءا من المحيط الهادي، ويقع في جنوب الصين غربي الهادي، ويشمل المنطقة الممتدة من سنغافورة إلى مضيق تايوان، ويعد أكبر بحر في العالم هو والبحر الأبيض المتوسط بعد المحيطات الخمسة بمساحته المقدرة بـ 800 ألف كم² (310.000 ميل مربع)، ويربط مضيق تايوان بين بحري جنوب الصين وشرق الصين، والجزء الجنوبي الغربي من بحر جنوب الصين الممتد من خليج تايلند إلى بحر جاوة يعتبر امتداد واسع مغمور بالمياه يسمى برصيف "سندا"... و أطول الأنهار التي تصب فيه هي أنهار "اللؤلؤ" و "الأحمر" و "ميكونغ" و "تشاو فرايا"، و يُعتبر هذا البحر ثاني أكثر الممرات البحرية على مستوى العالم ازدحاما بالحركة، حيث يمر عبره ثلث الشحن العالمي²⁰.

يحاذي هذا البحر العديد من أكثر الدول في قارة آسيا ديناميكية وقوة، و تمثل مياهه جزءا من المحيط الهادي ممتدا من سنغافورة و مضيق ملقا في الجنوب الغربي، إلى هونغ كونغ و مضيق تايووان في الشمال الشرقي، و تتشكل المنطقة من مئات الجزر و الصخور و الأرصفة البحرية، و يقع أغلبها في جزر "سبراتلي" و "باراسيل"، و بالموازاة مع الاعتراف بدورها البارز كقطاع طرق للتجارة البحرية، ينظر إلى هذه المياه كذلك كحاضنة لمخزونات معتبرة من النفط و الغاز الطبيعي، و في حين أن بحر الصين الجنوبي أكبر من حيث المساحة من الخليج العربي و بحر قزوين، إلا أنه يتشابه مع المنطقتين في جانبين حساسين، و هما: كون ثرواته الباطنية موضوعا لمطالب و ادعاءات متشابكة و متعارضة من جهة، و كون الدول المعنية بهذه النزاعات البحرية تبدو مستعدة لاستعمال القوة العسكرية للدفاع عما تعتبره مصالح حيوية لها في هذه المياه²¹.

و قضية السيادة على مناطق في مياه بحر الصين الجنوبي قضية حساسة، إذ تطالب الفلبين وماليزيا وفيتنام وسلطنة بروناي بالسيادة على مناطق متداخلة منه، بينما تؤكد الصين أنها صاحبة حق تاريخي في المنطقة، وترى أن الصينيين القدماء اكتشفوا بحر الصين الجنوبي في القرن الثاني قبل الميلاد، وهذا هو الدليل التاريخي - في رأيها- الذي يمنحها سيادة غير قابلة للجدل على جزر البحر و المياه المحيطة به، و دخلت التوترات المستمرة منذ زمن طويل مرحلة جديدة، وبدأت أمواج التوتر تتلاحق في بحر الصين الجنوبي مع تنقيب الدول المتنازعة عن إمدادات للطاقة على عمق أكبر في المياه محل النزاع، في الوقت الذي تحشد فيه قواتها البحرية وتحالفاتها العسكرية²².

و يلاحظ أن التوترات المتعلقة بهذه المناطق المتنازع عليها أخذت في التزايد، و أهم مصادر تزايد هذا التوتر هي:

- الطلب المتزايد على النفط و الغاز من الطبيعي أن يزيد من حدة تنافس الأطراف المتنازعة على ضمان حقوق الموارد.

-تزايد الإدعاءات حول توسيع مدى المياه الإقليمية تحت غطاء اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار²³.

إذ يرجع النزاع جزئياً إلى أنه بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي صدقت عليها كل هذه الدول، تستطيع كل من هذه الجهات السيادية المالكة أن تطالب بـ "منطقة اقتصادية خالصة أو حصرية" (Exclusive Economic Zone) عرضها 200 ميل بحري تمكنها من الاستغلال المنفرد لمصائد الأسماك و الموارد النفطية إذا كان بوسعها المحافظة على حياة اقتصادية في هذه المناطق، وإلا فإن كل جهة سيادية مالكة تستطيع أن تطالب بما لا يتجاوز 12 ميلاً بحرياً فقط من المياه الإقليمية²⁴.

- تصاعد الروح القومية و الوطنية التي تزيد من حدة الحساسية بين الحكومات و الشعوب، و في إدراكاتها ورؤيتها للقضايا المتعلقة بالحدود و السيادة.

- تزايد القدرات العسكرية الصينية و التي تحولت إلى عامل يؤثر على نبرة و حدة الحوار حول الخلافات البحرية الإقليمية²⁵.

تتكون منطقة بحر الصين الجنوبي من أكثر من 200 جزيرة، و لكن الجزر الرئيسية الأربعة التي تتمحور حولها النزاعات، هي جزر "سبراتلي" و جزر "باراسيل" و جزر "براتاس" (Pratas) و قطاع "ماكليسفيلد" (Macclesfield)، و تعتبر قضايا السيادة على جزر "براتاس" و قطاع "ماكسفيلد" أقل حدة و أقل أهمية عمليا نظرا لقيمتها المحدودة، و لكن النزاع على "سبراتلي" و "باراسيل" هو ما يلفت الانتباه أكثر²⁶.

و النزاعات البحرية الرئيسية في بحر الصين الجنوبي تتمحور حول السيطرة على سلسلتين جزيريتين، و هما سلسلة جزر "كسيشا" (The Xisha) باللغة الصينية أو المعروفة باسم "باراسيل" (Paracel) و سلسلة جزر "نانشا" (Nansha) أو المعروفة باسم "سبراتلي" (Spratly)، و تقع جزر "باراسيل" محل نزاع بين ثلاثة أطراف الصين و تايوان و فيتنام، رغم أن الصين فقط من تحتل هذه الجزر فعليا منذ 1974، و في الجهة الأخرى تقع جزر "سبراتلي" محل إدعاءات بملكيته من طرف الصين و ماليزيا و بروناي و الفلبين و تايوان و فيتنام، و يحتل أغلب أصحاب هذه الإدعاءات بعضا من جزر تلك السلسلة، حيث تحتل الصين 8 منها، و تايوان 1، و الفلبين 9، و ماليزيا 9، و فيتنام 27، و بروناي لا تحتل أية واحدة منها²⁷.

و يختلف مدى المناطق التي تدعي كل دولة من الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي بحق السيادة عليها، فسلطنة بروناي تطالب بمنطقتين و هما "رصيف لويوا" الذي يقع محل مطالبة من ماليزيا أيضا، و "ضفة ريفلمان"، أما الصين فهي صاحبة الإدعاءات الأكبر التي تغطي كامل جزر سبراتلي و باراسيل و معظم الأجزاء المتبقية من بحر الصين الجنوبي، مستندة في ذلك على خلفيات تاريخية... و يؤكدون أن جزر سبراتلي كانت جزءا مندمجا في الصين لقراءة ألفي سنة، و في عام 1947 وضعت الصين خريطة ذات 11 خطأ متقطعا غير محدد بدقة و أدعت أحقيتها بكامل الجزر الداخلة في نطاق تلك الخطوط، و تم مراجعة تلك الخطوط من طرف "زهو إينلاي" لتصبح تسعة خطوط تؤثر للمناطق ذات السيادة الصينية في المنطقة... بينما دخلت ماليزيا في حلبة المنافسة على تلك الجزر عام 1983 عندما أرسلت حوالي 20 رجلا من قواتها الخاصة لجزيرة "تيرومبا لاياغ لانغ"... و هي تحتل حاليا 3 جزر تعتبرها ضمن مياهها الإقليمية، و تطالب الفلبين بالسيادة على 8 جزر ضمن سلسلة سبراتلي و ليس بالسلسلة كاملة، و تبني إدعاءاتها على قاعدة جغرافية، في الوقت الذي تبني فيه تايوان

إدعاءاتها تجاه الجزر المتنازع عليها انطلاقاً من المبادئ الخمسة لسنة 1993 المتضمنة فيما يعرف بـ "الخطوط المرشدة لسياسة بحر الصين الجنوبي"، والتي تقر بحق السيادة التايوانية على جزر سبراتلي... وتسيطر تايوان على جزيرة "إيتو آبا"، وتطالب بجزيرة "كاوسيونغ" التي تطالب بها أيضاً كل من الصين وفيتنام والفلبين.²⁸

وتمتد المطالبات الفيتنامية إلى عهد سلالة "نغوين"، وإلى أدلة (خرائط) مؤيدة لتلك المطالبات التاريخية، وتدرج فيتنام إدعاءاتها كجزء من انفصالها عن فرنسا والمطالبات الفرنسية بالسيادة على جزر سبراتلي عام 1933، وكانت اليابان قد أعادت تلك الجزر للفرنسيين بعد الحرب العالمية الثانية... كما تعتمد مختلف الأطراف المتنازعة في إدعاءاتها بالسيادة على تلك الجزر بمبدأ "الأرض التي لا مالك لها" (Terranullius).²⁹

ويعتبر عامل النفط عنصراً مفعراً للنزاعات في بحر الصين الجنوبي، فقد كانت النزاعات في هذه المنطقة هادئة لقرون عدة، ولكن تلك النزاعات تأججت على خلفية أزمة النفط 1973 (عندما قامت الدول العربية بحظر بيع النفط للدول الغربية التي أيدت إسرائيل في حربها ضد العرب)، مع تزايد الاعتقاد بأن جزر سبراتلي تحتوي على مخزونات باطنية محتملة من النفط والغاز الطبيعي.³⁰

و بغض النظر عن اختزان المنطقة للنفط و عن حجم تلك المخزونات، تكتسي مجموعة جزر سبراتلي أهمية بالغة بفضل موقعها، فهي تشغل عملياً وسط بحر الصين الجنوبي، الذي يعتبر خط مواصلات يستعمل من طرف جميع الدول البحرية سواء للعبور العسكري و المناورات أو للتجارة، و تعطي التدفقات و الوضعية السياسية في المنطقة الشرقية لآسيا دلالة إضافية للبقاء الدائم للأطراف التي تمتلك مناطق في تلك السلسلة الجزرية.³¹

إذ لم تقتصر جهود الأطراف المتنازعة لإثبات سيادتها على تلك الجزر على الطرق السلمية و الدبلوماسية و الدعاية الإعلامية فقط، بل تعدتها إلى حالات من الأعمال و الصدامات العسكرية التي اختلفت في حدتها و في طبيعتها و هوية الأطراف المشاركة فيها، و هي حالات مثيرة للقلق و تنبئ بتطورات سريعة و خطيرة مستقبلاً رغم أنها لم تصل إلى درجة الحرب الشاملة و المدمرة لحد الآن (و تفيد دراسة "ديفيد وينسك" (David Weincek) و "جون بايكر" (John Baker) أن أهم الدوافع نحو مواجهة عسكرية حول جزر سبراتلي تتمثل في:

-الغزو الزاحف: هو الاحتلال الفعال و الدائم للجزر و الأرصفة ضمن سبراتلي، لتعزيز الإدعاءات بالسيادة على تلك المناطق.

- نشاطات الاستكشاف والاستغلال: و المقصود هنا قيام مختلف الأطراف لعمليات استكشاف من جانب واحد للجزر و اقتناص الثروات الطبيعية، والمصالح النفطية في سبراتلي واسعة جدا و القيام بمثل تلك السلوكات الفردية يمكن أن تنتج عنها استجابات عسكرية.

- الدوريات العنيفة: و هي تتم غالبا من طرف الصين و فيتنام كتحرشات و احتجاز لمراكب صيد و سفن مدنية تابعة للمدعين الآخرين، و مثل هذه التحرشات هي الوسيلة الأسهل لتوليد ردود فعل عسكرية.

- انتشار مسلح: مع الانتشار العسكري المتزايد للقوات العسكرية لمختلف الأطراف ذات المطالبات الإقليمية في جزر سبراتلي تصبح المنطقة أقرب ما يكون إلى حدوث مواجهات مباشرة، فعندما تكون فرق عسكرية من دول مختلفة قريبة من بعضها البعض، يكون حدوث أي سوء تفاهم أو حتى أحداث بريئة و غير مقصودة عرضة لسوء التأويل و تدفع نحو تحرك مسلح³².

و لجزر سبراتلي أيضا قيمة إستراتيجية أيضا، فمع قرب نهاية القرن العشرين ذهب أحد المحللين العسكريين اليابانيين إلى أن الدولة التي تسيطر على جزر سبراتلي ستكسب هيمنة إقليمية في الألفية الجديدة... و تمثل الإدعاءات الصينية المسائل الأكثر أهمية التي ستحدد القضايا الدولية في الألفية الجديدة، و توجد الصين في أحسن رواق من بين جميع المطالبين الآخرين لتصبح القوة الأولى في آسيا بدون منازع³³.

و من المعلوم أن الوضعية الأمنية في بحر الصين الجنوبي و بصورة أخص في جزر سبراتلي أصبحت مرهونة بالصين و مناوراتها الأمنية، في الوقت الذي أصبحت فيه هذه الأمة الأكثر عدائية في عسكرة سبراتلي، و استعملت عدد من الجزر التي تسيطر عليها لحسابات خاصة، و لاستعراض تكتيكات قوة لتأكيد شرعية حيازتها لهذه الجزر... و بتوظيفها للنزعة القومية و الوطنية كعامل و عنصر دعم لسياسات النظام السياسي في بكين، فهي تربط السياسة و الفكر الوطنيين مباشرة بنزعتها العسكرية في آسيا... و من المهم التأكيد على أن الصين هي مركز المنظور الأمني بأكمله في المنطقة، و بقية أصحاب المطالبات عليهم التعامل مع قوة الصين الاقتصادية الكاسحة، و تطورها العسكري، و رغبتها المتزايدة في الهيمنة، بالتزامن مع الحاجة لموازنة المخاطر المتعلقة بانقطاع شحنات النفط، و التكاليف الناجمة عن نشوب أي نزاع³⁴.

و قد دخلت الصين كطرف رئيسي في الصدامات العسكرية التي شهدتها المنطقة، و أخذت التوترات في بحر الصين الجنوبي عموما و في جزر سبراتلي خصوصا بعين الاعتبار في الإستراتيجية الأمنية و العسكرية الصينية، وهذا إلى جانب مناطق التوتر التقليدية في مضيق تايوان و شبه الجزيرة الكورية، حيث صرح أحد الخبراء العسكريين الصينيين "شين دينقلي" (Shen Dingli): "عندما تغلق جبهة تايوان، يمكننا التوجه نحو بحر الصين الجنوبي"³⁵.

و بينما كان الاعتقاد السائد في مختلف الأوساط أن الصدمات العسكرية الصينية في جزر سبراتلي ستبقى محصورة مع فيتنام، فاجأت الصين الجميع عندما قامت عام 1995 بالاستيلاء على ما يعرف بـ "رصيف الأذى" (Mischiefreef) التابع للفيليبين في جزر سبراتلي، وهو ما يشكل سابقة من نوعها لكون احتلال هذا الرصيف يعتبر المرة الأولى التي تتحدى فيها الصين عسكريا عضوا في "آسيان" بسبب نزاع حدودي³⁶.

لقد أجبرت حادثة "رصيف الأذى" عام 1995 دولا كثيرة في المنطقة و دولا أخرى لها مصالح هناك، على إعادة تقويم سياساتها المتعلقة بالصين و بحر الصين الجنوبي، فحتى ذلك الوقت كان كثير من المحللين الغربيين يعتقدون أن الصين ستحصر استخدامها للقوة بنزاعها المستمر مع فيتنام، و أنها ستستخدم الدبلوماسية لحل خلافاتها مع الدول الأخرى في المنطقة، غير أن الصين بدخولها بالقوة إلى منطقة دولة عضو في "آسيان"، إنما أعطت مؤشرا على أنها لن تكون ملزمة بمثل هذه التقييدات، وبالرغم من أن الصين كانت حذرة نسبيا في استخدامها للقوة مذاك، فقد استمرت في إقامة المراكز العسكرية المتقدمة في جزر سبراتلي، و في نشر سفنها الحربية في المناطق التي تدعي الحق فيها دول "آسيان"... ولذلك ثمة قليل من الشك بأن الصين تعتبر استخدام القوة العسكرية بمثابة خيار عملي في سعيها لتحقيق المصالح القومية الحيوية³⁷.

و أكدت الصين على عزمها استعمال القوة لإثبات أحقيتها في المناطق المتنازع عليها، من خلال إصدار اللجنة القانونية لمؤتمر الشعب الوطني و هي أعلى هيئة تشريعية عام 1992، لتشريع يؤكد السيادة الكاملة للصين على أرخبيل سبراتلي، و هو الإجراء المعروف باسم "قانون المياه الإقليمية و مناطقها المتنازع عليها"، و الذي أكد على أحقية الصين في السيادة الكاملة على جزر سبراتلي و باراسيل، و أهم ما في هذا القانون أنه رخص لجيش التحرير الشعبي استعمال القوة إن لزم الأمر للدفاع عن الجزر ضد أي هجوم أو احتلال أجنبي³⁸.

و في هذا السياق أيضا من الضروري الإشارة للعسكرة المتزايدة للنزاع من طرف الصين، و ذلك بالخصوص من خلال امتلاك القوة العسكرية التي تسمح لها بتعزيز مطالباتها الإقليمية، و تدخل الرغبة الصينية في تطوير قوة بحرية في إطار سعيها لتوسيع قوتها القاعدية... و هو ما أشعل حرب تسليح لدى جيرانها، إذ بدأت الدول المجاورة لها بدورها في زيادة خياراتها العسكرية، و النزاع حول سبراتلي يمكن أن تنجر عنه تأثيرات غير مرغوبة من خلال انتشاره ليشمل وضعيات متوترة أخرى مع الدول المجاورة و يخلق سباق تسليح في آسيا³⁹.

و زيادة القوة الصينية لها تأثير أساسي على الحوار و المقترحات المقدمة لحل النزاع حول جزر سبراتلي، فأية اتفاقية تخص هذه الجزر و لا ترضي مصالح الصين ستفشل في مسعاها، و يمكن أن ينتج عنها نزاع مسلح يضم واحدا أو أكثر من الأطراف صاحبة الإدعاءات بالسيادة على المنطقة⁴⁰.

ولا يوجد لغاية الآن أي دليل على أن بكين مستعدة للتنازل عن ادعائها الحصري بالحق بكامل الأرخبيل أو التخلي عن استخدام القوة في حماية ممتلكاتها في عرض البحر، فمن الممكن إذا أن نتخيل سيناريو تؤدي فيه سلسلة من الصدامات الصغيرة إلى اشتباك عسكري أكثر ديمومة بين الصين و واحدة أو أكثر من الدول المدعية الأخرى، علاوة على ذلك فإن مثل هذا النزاع يمكن أن يعرض عبور السفن الدولية من خلال بحر الصين الجنوبي للخطر، مما يؤدي إلى التدخل المسلح من قبل اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية⁴¹.

و تدعم الإستراتيجية البحرية الصينية في المنطقة، بالتصورات الجديدة لأهميتها و دورها في منطقة آسيا المحيط الهادي ككل و جنوب شرق آسيا بالخصوص، و بأهميتها و دورها أيضا في ضمان سلامة و حماية طرق المواصلات البحرية هناك، فللصين طموحات كبيرة للحصول على وضعية مهيمنة في المنطقة و لو باستعمال القوة، للسيطرة على طرق أو خطوط المواصلات البحرية القادمة من الخليج العربي، و السيطرة على مداخل مضيق ملقا وغيره من المضائق⁴².

فمع التطورات الإستراتيجية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة، أصبح منظور القيادة الصينية لبحر الصين الجنوبي يركز على ما يحتويه هذا البحر من خطوط مواصلات بحرية (Sea lines of communication)، التي باتت تمثل شريان الحياة للاقتصاد الصيني و عاملا محددًا في تحقيق الصين لأمنها الطاقوي و بالتالي لأهدافها التنموية و الإستراتيجية، و حفاظ النظام الشيوعي الصيني على شرعية بقائه على رأس قيادة الأمة الصينية المنبعثة من جديد مع نهاية القرن العشرين و بداية القرن الحادي والعشرين⁴³.

فموقع المنطقة يسمح بالربط بين أكثر خطوط المواصلات البحرية ثقلا و حيوية في العالم، وهما:

* طريق شرق-غرب: الذي يصل المحيط الهندي بالمحيط الهادي.

* طريق شمال - جنوب: الذي يربط أستراليا و نيوزيلندا بشمال شرق آسيا.

و الكثير من الدول الآسيوية تعتمد بطريقة ما على استيراد و تصدير الموارد الحيوية الواقعة في مختلف أنحاء العالم، و تقريبا كل ما ينقل إليها من موارد يجب أن يشحن عبر بحر الصين الجنوبي نحو وجهته الأخيرة⁴⁴.

إن احتضان المنطقة لكل طرق العبور الحيوية و الموثوقة لنقل الطاقة إلى الصين من الشرق الأوسط و إفريقيا و مختلف أنحاء العالم، يجعلها منطقة ذات أهمية كبيرة لأمن الطاقة الصيني من جهة، و كمصدر حساسية من جهة أخرى، فالمنطقة لا تحتوي فقط على ما يعرف بـ "نقاط الاختناق" أو "عنق الزجاجة" التقليدية لخطوط المواصلات البحرية، بل تمثل أيضا فرصا بديلة لطرق بحرية و برية لنقل و استيراد الطاقة... و كون جنوب شرق آسيا محاطة بشمال شرق آسيا و جنوب آسيا و غرب الباسيفيك، فقد ضمت كل طرق شحن و نقل واردات الطاقة الصينية من الشرق الأوسط و إفريقيا و أمريكا اللاتينية، حيث هنالك حوالي 12 مضيقا إستراتيجيا و مسطحات مائية في هذه

المنطقة، مثل: مضائق "سوندا"، "غاسبار"، "لومبوك"، "ماكاسار"، "مالوكو"، وبحر الصين الجنوبي، و أهمها على الإطلاق مضيق "ملقا".

وقد تحول بحر الصين الجنوبي في السنوات الحالية إلى واحد من بين أكثر خطوط النقل البحرية الدولية ازدحاما، حيث يمر أكثر من نصف الشحن العالمي السنوي للسلع عبر مضائق ملقا ولومبوك وسوندا، ويمثل النفط والغاز الطبيعي المسال والفحم والحديد أغلبية الشحنات العابرة، فأكثر من 100 ألف ناقلة للنفط و ناقلة للحاويات و سفن تجارية أخرى تعبر تلك المضائق سنويا، و تحمل ناقلات النفط أكثر من 3 ملايين برميل من النفط الخام عبر تلك المضائق يوميا، و يمر عبر مضيق ملقا لوحده أكثر من 9.5 مليون برميل من النفط يوميا⁴⁵.

و من بين جميع خطوط الملاحة و المواصلات البحرية و نقاط الاختناق في بحر الصين الجنوبي، يبرز الاهتمام بشكل واضح في مختلف الدراسات الإستراتيجية بـ "مضيق ملقا" (Strait of Malacca) الذي يعد أطول طريق ملاحية بحري عبر مضيق، يربطه للمحيط الهندي عبر بحر أندمان في الشمال مع بحر الصين الجنوبي في الجنوب عبر مضيق سنغافورة، ورغم ذلك فهو يوفر أقصر طريق للسفن لتصل بين شرق آسيا و أوروبا، و بمتوسط عرض ما بين 11 و 200 ميل بحري ليس الطريق البحري في هذا المضيق دائما متسعا، إذ أنه في بعض الأجزاء من هذا المضيق لا يتجاوز عرض طريق الملاحة ميل بحري واحد، و بعض الأجزاء الأخرى في منطقة الملاحة في المضيق لا يتعدى عمقها 30 مترا⁴⁶.

ويبرز تقرير "جين شينغ" و "كيفين إيكس لي" المعنون بـ "قانون بحري و سياسة من أجل أمن الطاقة في آسيا" أهمية مضيق ملقا بقولهما: "قربة 50% من النفط الخام العالمي، و 66% من الغاز الطبيعي، و 40% من تجارة العالم تنقل عبر هذا الممر المائي الضيق"⁴⁷.

و تتخوف الصين من سعي الولايات المتحدة لدعم الدول المتنافسة معها على جزر بحر الصين الجنوبي، فهي تحث تلك الدول على زيادة وجودها في المنطقة لتأكيد حريتها في الملاحة رغم المطالبات الصينية... و بعد نشر الصين لصور تدل على عسكرتها للجزر الاصطناعية التي أنشأتها في سبراتلي، ازدادت التخوفات لدى الولايات المتحدة و حلفائها من سيطرة بكين على المجال الجوي و البحري في بحر الصين الجنوبي... و برزت قوى أخرى تؤكد على حرية الملاحة في المنطقة، مثل أستراليا التي زادت وتيرة دورياتها هناك، و انضمام دول أخرى مثل بريطانيا و فرنسا لذلك لكن دون دخول الـ 12 ميلا بحريا من المياه الإقليمية حول المناطق المتنازع عليها، و في أوت 2018 قامت الولايات المتحدة و اليابان بخطوة أقلقّت الصين، و ذلك بسبب قيام قوات البلدين بمناورة ثنائية في بحر الصين الجنوبي... و تم تفسير ذلك بأنه نتيجة لتزايد القلق من محاولة الصين إعادة كتابة قواعد القانون الدولي العرفي في بحر الصين الجنوبي⁴⁸.

إن هذه الوضعية الإستراتيجية المعقدة في بحر الصين الجنوبي عموما و مضيق ملقا خصوصا، زادت من مكانة بحر الصين الجنوبي في البيئة الأمنية الآسيوية والعالمية، و في منطقة آسيا المحيط الهادي، و دفع ذلك بالصين للعمل على تثبيت وجودها في هذا البحر و محاولة السيطرة و فرض الرقابة على خطوط المواصلات البحرية فيه، و محاولة السيطرة على أكبر قدر ممكن من مخزونات الطاقة، و تحييد أي دور لقوى معادية لها هناك، سواء تعلق الأمر بالقوى الإقليمية مثل الهند و عدد من دول الآسيان، أو الولايات المتحدة الأمريكية ذات المصالح الحيوية هناك.

الخاتمة:

لم تكن التوقعات باعتبار قارة آسيا موطن أهم التطورات الإستراتيجية المنتظرة في القرن الحادي و العشرين محض تخمينات، بل استندت إلى عدد من المعطيات التحليلية المرتبطة بوقائع إستراتيجية تشهدها القارة منذ مطلع هذا القرن، و دراسة مكانة بحري الصين الشرقي و الجنوبي في الإستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي تبرز العديد من التطورات التي تنبئ بميل كفة التوازنات الجيوسياسية من الغرب إلى الشرق، و أهم ما خلصت عليه هذه الدراسة:

- حيوية منطقة آسيا المحيط الهادي للقوة الصينية الصاعدة و دورها الحاسم في تحديد مستقبل الصعود الصيني إقليمي و عالميا، إذ يشترك في تفاعلات المنطقة عددا من القوى الديناميكية و المؤثرة إلى جانب الصين، مثل الولايات المتحدة و روسيا و اليابان و دول الآسيان و حتى أستراليا.

- يشكل بحري الصين الشرقي و الجنوبي مكونا جيوسياسيا هاما في استقرار منطقة آسيا المحيط الهادي، بالنظر لموقعها المسيطر على أهم طرق المواصلات البحرية العالمية، و اكتناز مخزونات طاقة هامة، و دخول الدول المطلة على البحرين في نزاعات معقدة، و ادعاءات متضاربة متشابكة.

- تركز الإستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي على مدى قدرتها على تحقيق مكاسب اقتصادية و جيوبوليتيكية أمام منافسيها الإقليميين على البحرين المنسوبان للصين بشقهما الشرقي و الجنوبي.

- بحر الصين الشرقي يشكل واجهة الصين على عدوها التاريخي اليابان، و الصراع على مجموعة الجزر هناك، هو امتداد لنزاع طويل ممتد تاريخيا، و هو أيضا عامل مؤثر في رسم الملامح المستقبلية لخريطة القوى و التوازنات الإستراتيجية هناك.

- في بحر الصين الجنوبي تتجلى صورة الصين كقوة إقليمية مصممة على بسط نفوذها في أهم ساحة تنافس جيوسياسي بالنسبة لها في القارة الآسيوية، فاعتمادا على مآلات النزاعات المشتعلة هناك لكسب موطن قدم في جزر سبراتلي و باراسيل، تتحدد مدى قدرة الصين على تحويل قناعاتها

الجيوبوليتيكية إلى حقائق ميدانية، من خلال فرض منطقتها التوسعي في تلك الجزر، والاستحواذ على أكبر قدر من ثروات المنطقة، ومنع الولايات المتحدة من استغلال هذه النزاعات و حالة التوجس لدى جيران الصين الإقليميين، لفرض تطويق أو سياسة احتواء تجاه الصين بخنقها اقتصاديا وعسكريا من خلال السيطرة على طرق المواصلات في المنطقة، والتي تمثل شريان الحياة للبر الصيني.

¹ East China Sea. From Wikipedia, the free encyclopedia, "http://en.wikipedia.org/wiki/East_China_Sea".

² Teshu Singh. "China & Japan: Tensions in East China Sea". Issue Brief, Institute of peace & conflict studies, 2012. In: "http://www.ipcs.org/issue-brief/china/china-japan-tensions-in-east-china-sea-198.html".

³ Ji Guoxing. Maritime Jurisdiction in the Three China Seas: Options for Equitable Settlement. IGCC-Policy Papers No. 19, California, October 1995. p. 11.

⁴ Chris Acheson. "Disputed Claims in the East China Sea". An Interview with James Manicom, This interview was produced by the Japan-U.S. Discussion Forum, NBR's public email forum on Japanese affairs, July 25, 2011. In: "http://www.nbr.org/research/activity.aspx?id=159".

⁵ Teshu Singh. "China & Japan: Tensions in East China Sea. Op. Cit.

⁶ Ibid.

⁷ Ibid.

⁸ Ibid

⁹ Arthur S. Ding. "China's Energy Security Demands and the East China Sea: A Growing Likelihood of Conflict in East Asia?". The China forum quarterly: Volume 3, No. 3. November 2005. p. 36.

¹⁰ عبد الرحمن المنصوري. "الملفات الساخنة في العلاقات الصينية اليابانية". من سلسلة تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، 6 فيفري 2013. ص. 6. في:

"http://studies.aljazeera.net/issues/2013/02/20132610105032411.htm".

¹¹ Teshu Singh. "China & Japan: Tensions in East China Sea". Op. Cit.

¹² Ibid. p. 115.

¹³ Bonnie S. Glaser. "Potential Flashpoints in the East China Sea". In: Michael A. McDevitt • Catherine K. Lea (Eds). CNA Maritime Asia Project: Workshop One: The Yellow and East China Seas. Conference Report, May 2012. p. 37.

¹⁴ Ibid. p. 39.

¹⁵ Teshu Singh. "China & Japan: Tensions in East China Sea". Op. Cit.

¹⁶ James Woudhuysen. "Big trouble in the East China Sea". Monday, 3 September 2012. "http://www.spiked-online.com/site/article/12836/".

¹⁷ اليابان تشعل صراع الجزر مع الصين. عن الجزيرة نت، 2012/9/17. في: "http://www.aljazeera.net/news/pages/6c5ea8ed-708a-4588-8bfa-f3edf382571b"

¹⁸ Bonnie S. Glaser. Op. Cit. p. 40.

¹⁹ مناورة خطيرة.. هل يشعل ترمب حرباً في بحر الصين الجنوبي؟ عن موقع ميدان، نقلاً عن مجلة فورين أفارز الأمريكية، 9 مارس 2019. في: "https://midan.aljazeera.net"

²⁰ "بحر الصين الجنوبي". تقرير الجزيرة نت، 2012/9/26، في: "http://www.aljazeera.net/news/pages/6a6cf187-3cca-4029-8a71-8587ec9c7110".

²¹ Stephen J. Ruscheinski. **China's energy security and The South China Sea**. A thesis presented to the faculty of the U.S. army command and general staff college in partial fulfillment of the requirements for the degree "Master of military art and science: general studies". University of Illinois at Urbana-Champaign, Illinois, 2002. p. 46.

²² "بحر الصين الجنوبي". مرجع سابق.

²³ Robert Scher. **China's Activities in Southeast Asia and the Implications for U.S. Interests**. Testimony of Deputy Assistant Secretary of Defense Asian and Pacific Security Affairs Office of the Secretary of Defense Before the U.S. — China Economic and Security Review Commission, February 4, 2010. In: "www.uscc.gov/hearings/2010hearings/.../10.../10_02_04_trans.pdf".

²⁴ "بحر الصين الجنوبي". مرجع سابق.

²⁵ - Robert Scher. **China's Activities in Southeast Asia and the Implications for U.S. Interests**. Testimony of Deputy Assistant Secretary of Defense Asian and Pacific Security Affairs Office of the Secretary of Defense Before the U.S. — China Economic and Security Review Commission, February 4, 2010. In: "www.uscc.gov/hearings/2010hearings/.../10.../10_02_04_trans.pdf".

²⁶ Teshu Singh. **South China Sea: Emerging Security Architecture**. IPCS Special Report, n° 132, Institute of Peace and Conflict Studies, New Delhi, August 2012. In: "http://www.ipcs.org/special-report/china/south-china-sea-emerging-security-architecture-132.html".

²⁷ Tarique Niazi. "The ecology of strategic interests: China's quest for energy security from The Indian Ocean to the South China sea to The Caspian sea basin". The China and Eurasia forum quarterly: Volume 4, N° 4, November 2006. P. 105.

²⁸ Teshu Singh. **South China Sea: Emerging Security Architecture**. Op. Cit.

²⁹ Daniel Livingstone. **The Spratly Islands: A Regional Perspective**. Journal of the Washington Institute of China Studies: Fall 2006, Vol. 1, No. 2. p. 151.

³⁰ Pooja Theresa Stanslas. **The Spratly Dilemma: External powers and Dispute Resolution Mechanisms**. Biuletyn Opiny, N° 34/ 2010, Warsaw, November 2, 2010. p. 3.

³¹ Haydee B. Yorac. "The Philippine claim to the Spratly islands group". PLJ volume 58 fourth quarter -05- Volume 57, 1983, p. 47. In:

"http://law.upd.edu.ph/plj/images/files/PLJ%20volume%2058/PLJ%20volume%2058%20fourth%20quarter%20-05-%20Volume%2057%20&%2058%201982%20-%201983%20Index.pdf".

³² Daniel Livingstone. **The Spratly Islands: A Regional Perspective**. Journal of the Washington Institute of China Studies: Fall 2006, Vol. 1, No. 2. p. p. 156, 157.

³³ Omar Saleem. The Spratly Island dispute: China defines The new millennium. 2000. p. p. 531, 532. In: "www.wcl.american.edu/journal/ilr/15/saleem.pdf".

³⁴ Ibid. p. p. 157, 158.

³⁵ Teshu Singh. **South China Sea: Emerging Security Architecture**. Op. Cit.

³⁶ Michael A. Glosny. "Stabilizing the Backyard: Recent Developments in China's Policy Toward Southeast Asia". In: Joshua Eisenman, Eric Heginbotham and Derek Mitchell (Eds). Op. Cit. p. 165.

³⁷ مايكل كليز. الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية. ترجمة: عدنان حسين. دار الكتاب العربي. بيروت. 2002. ص ص 142، 143.

³⁸ Stephen J. Ruscheinski. Op. Cit. p. 52.

³⁹ Daniel Livingstone. Op. Cit. p. 157.

⁴⁰ Omar Saleem. Op. Cit. p. 532

⁴¹ مايكل كليز. مرجع سابق. ص 143.

⁴² Ingolf Kiesow. China quest for energy: Impact upon foreign and security policy. Defense analysis report, Swedish defense research defense agency, Stockholm, November 2004. p. 30.

⁴³ Zhang Xuegang. "Southeast Asia and Energy: Gateway to Stability". China Security: Vol 3, No 2 spring 2007. p. p. 18, 19.

⁴⁴ Stephen J. Ruscheinski. Op. Cit. p. 48.

⁴⁵ Tarique Niazi. Op. Cit. p. 106.

⁴⁶ Mokhzani Zubir. "The strategic value of the Strait of Malacca". p. 2. In: "http://www.aspirasi-ndp.com/en/archive/ThestrategicvalueoftheStraitofMalacca.pdf."

⁴⁷ Harnit Kang. "Maritime issues in South China sea". IPCS Special report 76, June 2009, New Delhi. p. 1.

⁴⁸ مناورة خطيرة.. هل يشعل ترمب حرباً في بحر الصين الجنوبي؟ مرجع سابق.

"تأثير العلاقات الأوروبية-الإيرانية على فعالية سياسة العقوبات الأمريكية تجاه إيران"

The impact of European-Iranian relations on the effectiveness of US sanctions policy towards Iran

د. عمران عمر علي / علي

(كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة دهوك)

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل تأثير العلاقات الأوروبية-الإيرانية على فعالية سياسة الضغط والعقوبات الأمريكية تجاه إيران. منذ الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، إتبعَت الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار سياسات متنوعة تجاه إيران إستهدفت من خلالها تغيير النظام بالقوة أو عزلها سياسياً وإقتصادياً عن طريق فرض عقوبات إقتصادية. بالمقابل، إتبع الإتحاد الأوروبي، الحليف الأقرب للولايات المتحدة، سياسات مختلفة تجاه إيران، حيث رفض تغيير النظام بالقوة وسعى إلى إبقاء قنوات الإتصال السياسي والإقتصادي مفتوحة مع إيران للتأثير بشكل أكثر فعالية على سلوكها فيما يتعلق ببعض القضايا، خاصة حقوق الإنسان والإرهاب. الإشكالية الرئيسية لهذا البحث تتمحور حول مدى إمكانية نجاح سياسة العقوبات الأمريكية تجاه إيران في ظل وجود سياسة أوروبية تفضل إستمرار العلاقات الإقتصادية والسياسية مع إيران. يناقش البحث بأنه كلما كان هناك إنسجام بين موقف الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، كلما كان الضغط على إيران أكثر فعالية. بالمقابل، كلما كان هناك تناقض في السياسات، فمن المرجح أن لا تدفع سياسة الضغط والعقوبات الأمريكية إيران إلى تغيير سلوكها وسياساتها.

الكلمات الدالة: العلاقات الأوروبية-الإيرانية، الإتفاق النووي، العقوبات الأمريكية، التعاون الأوروبي-الأمريكي

Abstract

This research aims to analyze the impact of European-Iranian relations on the effectiveness of the United States sanctions policy against Iran. Since the Iranian Islamic revolution of 1979, the US has consistently pursued a variety of policies towards Iran, aiming at regime change by force or isolating the country politically and economically by imposing severe economic sanctions. On the other hand, the European Union, the closest ally of the US, followed different policies towards Iran, refusing to change the regime by force and trying to keep political and economic channels open with Iran to bring the country to change its behavior on some issues, especially human rights and terrorism. The main question of this research is the extent to which the US sanctions policy toward Iran can be successful in the presence of a European policy that favors continuing economic and political relations with Iran. This research argues that the more convergent the US and the EU are, the more the possibility to bring Iran to change its behaviour. Contrary, whenever there is divergence in policies, the US pressure and sanctions policy is unlikely to bring Iran to change its behavior and policies.

المقدمة

منذ بداية تسعينيات القرن العشرين، تميزت سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه إيران بالتنوع: التعامل المشروط، أي التقدم في العلاقات بين الطرفين مشروط بالتغيير في سلوك إيران فيما يتعلق بمطالب الاتحاد الأوروبي؛ وإستراتيجية المسار المزدوج، أي زيادة الضغط على إيران عن طريق فرض العقوبات مع الحفاظ على التواصل الدبلوماسي، مع استمرارية العلاقات السياسية مع إيران باعتبارها فاعلا مهما وإستراتيجيا في المنطقة لا يمكن تجاهلها أو الإستغناء عنها.

الإشكالية الرئيسية لهذا البحث تتمحور حول مدى إمكانية نجاح سياسة العقوبات الأمريكية تجاه إيران في ظل وجود سياسة أوروبية تفضل إستمرار العلاقات الإقتصادية والسياسية مع إيران. ففي ظل سياسة الاتحاد الأوروبي للحفاظ على الوضع الراهن مع إيران، إلى أي مدى إنسحاب الولايات المتحدة من الإتفاق النووي الإيراني من جانب واحد وإعادة فرض العقوبات على إيران ستكون فعالة في دفع إيران إلى الإمتثال لمطالب الولايات المتحدة.

يسعى هذا البحث إلى تقييم وتحليل أثر العلاقات الأوروبية-الإيرانية، التي تميزت بمصالح إقتصادية وسياسية متبادلة، على فعالية ونجاح سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران، والتي تميزت بسياسة الضغط والعقوبات وتغيير النظام منذ الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979. يسعى البحث أيضا إلى تقييم عواقب إنسحاب الولايات المتحدة من الإتفاق النووي الإيراني، الذي تم توقيعه بين مجموعة الدول (1+5) أو EU3+3 (الاتحاد الأوروبي، فرنسا، ألمانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، روسيا والصين) وإيران في 14 يوليو 2015.

تنبع أهمية هذه الدراسة من وقوفها على تأثير العلاقات الأوروبية-الإيرانية على نجاح أو فشل السياسة الأمريكية تجاه إيران، حيث يفترض هذا البحث أنه كلما كان موقف الاتحاد الأوروبي تجاه إيران قريبا أو متوافقا مع الموقف الأمريكي، كلما كانت إيران أكثر إستجابة للضغوط الخارجية.

بالمقابل، كلما كانت السياسة الأوروبية تجاه إيران متناقضة مع السياسة الأمريكية، كلما كانت إيران أقل إستجابة للضغوط الخارجية، خاصة الأمريكية منها.

يتم تحليل إشكالية البحث من خلال: تناول سياسة الضغط والجزاءات الأمريكية ضد إيران منذ تسعينات القرن العشرين في ظل علاقات اوروبية-إيرانية تميزت بصلات إقتصادية وسياسية جيدة. ثم تحليل نتائج انسحاب الولايات المتحدة من الإتفاق النووي في ظل تمسك الإتحاد الأوروبي بحفظ الإتفاق والعلاقات السياسية والإقتصادية مع إيران، مع معالجة أهم السيناريوهات المحتملة.

١- سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه إيران مقارنة بسياسة الولايات المتحدة (منذ بداية 1990)

تميزت سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه إيران في هذه الفترة، على خلاف الولايات المتحدة، بسياسة المشاركة المشروطة والحوار النقدي بدلاً من الإكراه والعقوبات¹. كان هدف سياسة الحوار النقدي المشروط للإتحاد الأوروبي تجاه إيران في عام 1992 تغيير سلوك إيران فيما يتعلق بقضايا مختلفة، ولا سيما حقوق الإنسان، والفتوى ضد سلمان رشدي والإرهاب، وكذلك سياسة إيران تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي.

تهدف سياسة الحوار النقدي في عام 1992 إلى تغيير سلوك إيران فيما يتعلق بمختلف مجالات القضايا، لطالما كانت إيران دولة قريبة من الإتحاد الأوروبي كشريك إقتصادي مهم، ولها موقع جيوسياسي مهم في المنطقة. ونتيجة لذلك، بالنسبة للإتحاد الأوروبي، فإن إيران هي في الأساس دولة تحتاج إلى حوار معها، ولكن بالطبع حوار مرتبط بتحسين مجالات القضايا المختلفة مثل حقوق الإنسان والإرهاب².

في الواقع، إعترف وأكد الإتحاد الأوروبي بأن أهمية إيران في منطقة الخليج والشرق الأوسط ولد ضرورة إقامة علاقات، مبنية على الحوار والتواصل، بدلاً من الضغط والعقوبات معها، في إيران بلد ذو

أهمية جغرافية إستراتيجية وإقتصادية وسياسية كبيرة، وبالتالي لا يمكن تجاهله بسهولة ولا ينبغي عزله إقليمياً ودولياً. وبناء على ذلك، يعتقد الإتحاد الأوروبي أن الطريقة الوحيدة لإحداث تغيير في سلوك إيران هي التعامل مع هذا البلد المهم، وكذلك دعم القوى المعتدلة في البلاد.³

من هذا المنظور، تشير مصطلحات إستنتاجات إدنبره إلى أن الهدف الرئيسي للحوار النقدي هو تغيير السلوك من جانب إيران فيما يتعلق بالمجالات التي تهتم الإتحاد الأوروبي، ولدعم الاعتدال في إيران من خلال الحوار، وكذلك تحريك إيران نحو المزيد التعاون البناء. ولكن من الضروري الإشارة إلى أن هذا الحوار كان مشروطاً حيث المدى الذي يمكن أن تتطور فيه العلاقات السياسية والإقتصادية بين إيران والإتحاد الأوروبي تعتمد على تغيير سلوك إيران، خاصة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان والإرهاب.⁴ بالإضافة إلى ذلك، إنتعشت العلاقات الإقتصادية والتجارية بين الإتحاد الأوروبي وإيران بشكل كبير، حيث إرتفعت المبادلات التجارية بين الطرفين من 10.5 مليار دولار في 1994⁵ إلى 13,7 مليار يورو في 2000⁶.

على النقيض من سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه إيران، العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران تميزت بالتوتر والعداء وقطع العلاقات السياسية والإقتصادية بين البلدين. التوتر بين الولايات المتحدة وإيران ليس جديداً. بداية، يعود التدخل الأمريكي في شؤون إيران ومحاولاتها لتغيير النظام إلى أوائل الخمسينيات، عندما قامت الولايات المتحدة، بالتعاون مع بريطانيا، بإسقاط رئيس وزراء إيران المنتخب ديمقراطياً، محمد مصدق، وبالتالي إعادة الشاه إلى السلطة.⁷ وهكذا بدأت علاقات الولايات المتحدة مع إيران تزدهر خلال عهد الشاه في جميع الجوانب. فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي، بدأ أول برنامج للطاقة النووية الإيرانية في عام 1957 عندما وقعت الولايات المتحدة وإيران البرنامج النووي من أجل السلام، مما جعل بداية التعاون النووي المدني الأمريكي الإيراني. علاوة على ذلك، بدأت إيران

بتطوير التكنولوجيا النووية في غضون عقدين من الزمان في وقت لاحق بمساعدة من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، مثل فرنسا وألمانيا⁸.

بالرغم من ذلك، منذ الثورة الإسلامية الإيرانية وأزمة الرهائن، التي وقعت في عام 1979 مباشرة بعد انتقاد آية الله الخميني بشأن سياسة الولايات المتحدة وإسرائيل وإستمر لمدة 444 يوما، كانت واشنطن ترى إيران على الدوام تهديدا للمصالح الأمريكية والغربية الرئيسية⁹. لقد أثارت الولايات المتحدة مخاوف مختلفة بشأن إيران: لقد كان الإرهاب أحد القضايا الرئيسية التي تهم الولايات المتحدة، وإتهم إيران برعاية ودعم الإرهاب الدولي ضد معارضي النظام الإيراني والأهداف الأمريكية، وفرض تهديد على الإستقرار الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى دعم وتقديم الدعم المالي لحزب الله وحماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، الذين تتهمهم واشنطن بانتظام بارتكاب هجمات إرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين¹⁰. كما إتهمت الولايات المتحدة إيران بالحصول على معدات هجومية وأسلحة دمار شامل في محاولة لأن تصبح قوة إقليمية قادرة على تهديد إستقرار الخليج، وبشكل خاص، تم إتهام النظام الإيراني بتطوير قدرة نووية سرية بمساعدة تقنية مزدوجة من الغرب وبدعم روسيا¹¹.

بناء على ذلك، إتبعته واستخدمت الولايات المتحدة منذ ذلك الحين العديد من الإجراءات العقابية لإحتواء أو عزل أو تغيير النظام في إيران، بما في ذلك حظر الواردات النفطية من إيران، وحظر الأسلحة ونقل التكنولوجيا النووية ذات الإستخدام المزدوج، وتجميد الأصول الإيرانية، وحظر السفر بين الطرفين. بالإضافة إلى حظر معاملات معينة فيما يتعلق بتنمية الموارد البترولية الإيرانية وكذلك حظر أي قروض تمويل تجارية أو أي خدمات مالية ذات صلة¹². كما رفضت الولايات المتحدة أي حوار وتعامل مع السلطات الإيرانية وسعت إلى إنتهاج سياسة عزل طهران إقتصاديا وسياسيا وإحتواءها، من خلال فرض عقوبات إقتصادية قاسية على نحو متزايد وحشد عسكري في الشرق الأوسط¹³.

في الوقت نفسه، انتقد الولايات المتحدة بشدة سياسة الحوار الأوروبي مع إيران، واعتبرتها مجرد غطاء للعلاقات التجارية الأوروبية المزدهرة مع النظام الوحشي الإيراني،¹⁴ والتي من المرجح أن تؤثر فقط على السلوك الإيراني بشكل هامشي، في الوقت الذي تقوض فيه جهود العقوبات الأمريكية وتعطي الشركات الأوروبية ميزة تنافسية على نظيراتها الأمريكية.¹⁵ لذلك، ضغطت الولايات المتحدة على الاتحاد الأوروبي لاتخاذ موقف أكثر صرامة ضد إيران وعزل النظام حتى تغير سلوكها غير المتعاون والشرير.¹⁶

ومع ذلك، لم تتلق نداءات الولايات المتحدة وجهودها أي ردود إيجابية من دول الاتحاد الأوروبي، مجادلة بأن فرض عقوبات وعزل إيران لن يدفع النظام لتغيير سلوكه. رئيس الوزراء البريطاني جون ميغور، على سبيل المثال، استبعد الإنضمام إلى الحظر وأعرب عن شكوكه في أن هذه السياسة ستحقق التأثير المطلوب. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن وزير الخارجية الفرنسي الان جوبيه "أننا لا نؤمن بالحظر الأحادي الجانب". وبالمثل، عارضت إيطاليا فرض عقوبات على إيران بسبب ادعاءات لم يتم إثباتها واعتبرت ألمانيا الحوار النقدي هو النهج الوحيد الصحيح للتعامل مع إيران.¹⁷

بلغ الاختلاف والانشقاق بين سياسة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ذروته بسبب فرض الولايات المتحدة لقانون العقوبات الإيراني الليبي (Iran-Libya Sanctions Act- ILSA) في عام 1996. في عام 1996، أصدر الكونغرس الأمريكي قانون العقوبات الإيراني الليبي، الذي يحظر استثمار شركات النفط الأمريكية في إيران. سمح هذا القانون للرئيس الأمريكي ليس فقط بالرد وفرض عقوبات على شركات النفط الأمريكية التي تتعامل مع إيران، بل أيضا الشركات الأجنبية التي تستثمر 20 مليون دولار أو أكثر في أي فترة 12 شهرا في قطاعي النفط والغاز الطبيعي، والتي تساهم بشكل مباشر وكبير في تطوير قدرة إيران على تطوير الموارد البترولية.¹⁸

كان الهدف من هذا القانون تغيير السلوك الإيراني فيما يتعلق بمختلف القضايا التي تهم الولايات المتحدة، وخاصة القضية النووية والإرهاب¹⁹. وكذلك لمنع إيران وليبيا من الحصول على ثروة من تنمية مواردها الطبيعية، حيث يمكنهم بعد ذلك استخدام هذه الثروة لتعزيز قدراتهم العسكرية وقدرات دعم الإرهاب. ولذلك، فإن هذا القانون وجهت وشملت أيضا الشركات الأجنبية غير الأمريكية لإجبارهم على التخلي عن القيام بأعمال تجارية في هذين البلدين لأنهما من أخطر مؤيدي الإرهاب في العالم²⁰.

ومع ذلك، فإن سياسة الولايات المتحدة هذه في فرض العقوبات وعزل إيران سياسيا وإقتصاديا لم تكن فعالة في تحقيق أهدافها بسبب وجود بدائل لإيران. فمن ناحية، رفض أقرب حلفاء الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، عزل إيران بشكل أساسي بسبب جاذبية إيران الإستراتيجية والتجارية بالنسبة للكثير من الدول الأوروبية، وبالتالي لم تكن دول الاتحاد الأوروبي مستعدة للتضحية بمصالحها مع إيران من أجل أهداف ومصالح أمريكية. من ناحية أخرى، رفضت روسيا والصين عزل إيران أو فرض عقوبات عليها، وإستمرت في تطوير علاقاتهما المالية والتجارية مع إيران²¹. وأثار هذا التشريع، خاصة البند المتعلق بصلاحية وسلطة رئيس الولايات المتحدة فرض عقوبات على شركات غير أمريكية أو خارج حدود أراضيها، غضب معظم دول الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، إلى جانب دول أخرى مثل اليابان وكندا²². أدان الأوروبيون الإجراءات الأمريكية، مهددين إتخاذ تدابير وقائية ضد القانون الأمريكي والشركات الأمريكية²³. وفي رد فعل أقوى، هدد الأوروبيون "بتدابير مضادة انتقامية"، وبالفعل قدمت المفوضية الأوروبية شكاوى رسمية ضد وزارة الخارجية الأمريكية امام منظمة التجارة العالمية²⁴. نتيجة لذلك، في إبريل 1997، توصلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق تفاهم؛ حيث سيعلق الاتحاد الأوروبي قضية منظمة التجارة العالمية في مقابل إلزام الولايات المتحدة بالعمل من أجل عدم شمل اثار هذه العقوبات على الشركات

الأوروبية²⁵. وفي نهاية المطاف، قررت إدارة كلينتون التخلي عن العقوبات المفروضة على الشركات الأوروبية، وخاصة شركة النفط الفرنسية - توتال، لإستثمار ملياري دولار في صناعة النفط الإيرانية²⁶. لذلك، خلال تسعينات القرن الماضي، كانت سياسة الإتحاد الأوروبي تتعلق بدرجة أكبر بتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع إيران بدلا الضغط عليها لتغيير سلوكها فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان والإرهاب والأنشطة النووية. مكنت هذه السياسة إيران من مواصلة تعزيز علاقاتها التجارية مع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي دون تغيير سلوكها. في الواقع، إن جاذبية الإقتصاد الإيراني إلى الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي قد مكنت إيران من الإنتقاء بشكل انتقائي في التعامل مع سياسات الإتحاد الأوروبي، وكذلك في تحدي ومقاومة الضغط الأمريكي والعقوبات القاسية التي فرضتها أمريكا منذ الثورة الإسلامية. فالعلاقات الاقتصادية والتجارية الجيدة والمستمرة مع الدول الأوروبية أعطت إيران مساحة واسعة للمناورة والتقليل من أثر العقوبات الأمريكية عليها.

2- العلاقات الأوروبية-الإيرانية بعد بروز المشكلة النووية الإيرانية في 2003

إن إكتشاف أنشطة إيران لتخصيب اليورانيوم في عام 2003 وبالتالي بروز المشكلة النووية الإيرانية كان بداية تحول متزايد بشكل كبير من جانب الإتحاد الأوروبي نحو القضية النووية الإيرانية، حيث أصبحت القضية النووية عنصرا مركزيا في سياسة الإتحاد الأوروبي الخارجية تجاه إيران وأخذت الأولوية على جميع القضايا الأخرى. خلال هذه الفترة، أخذ الإتحاد الأوروبي زمام المبادرة في إيجاد حل دبلوماسي لبرنامج إيران النووي، بينما واصلت الولايات المتحدة نهجها العدائي تجاه إيران، ورفضت تبني التعامل الدبلوماسي مع إيران أو حتى استبعاد العمل العسكري ضد البلاد²⁷.

كان الهدف الرئيسي لسياسة الإتحاد الأوروبي مع إيران هو إيجاد حل دبلوماسي شامل للنزاع النووي. وذلك عن طريق بناء الثقة بين إيران والمجتمع الدولي فيما يتعلق بالطبيعة السلمية لبرنامج إيران النووي. يبنى هذه الثقة من خلال التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن خلال

التعليق الكامل لجميع أنشطة تخصيب اليورانيوم، وكذلك إقناع إيران بالتوقيع والتصديق على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لمعاهدة عدم الانتشار كدليل على نوايا إيران السلمية المعلنة فيما يتعلق ببرنامجها النووي²⁸. من هذا المنطلق، الإتحاد الأوروبي سعت إلى حل المشكلة، على الأقل في بداية بروز المشكلة، عن طريق الطرق الدبلوماسية دون اللجوء إلى سياسة العقوبات والضغط.

على النقيض من سياسية الإتحاد الأوروبي، منذ إكتشاف البرنامج النووي الإيراني في عام 2003، إتبعته الولايات المتحدة نهجا تصادمية قويا تجاه إيران ودعت إلى عزل إيران إقتصاديا وسياسيا وفرض عقوبات قاسية عليها من قبل مجلس الأمن، متهمة البلاد باستخدام بناء محطات الطاقة في بوشهر، بدعم روسيا، كغطاء لبرنامج للأسلحة النووية²⁹. ومع ذلك، في الفترة بين 2003 و2006، فشلت الولايات المتحدة مرة أخرى في تحقيق أهدافها ويرجع ذلك أساسا إلى رفض القوى الدولية الأخرى، وخاصة الإتحاد الأوروبي وروسيا والصين، لعزل أو حتى فرض عقوبات على إيران. وكان الإتحاد الأوروبي، على وجه الخصوص، يهدف إلى مواصلة الحوار مع إيران وإستنفاد جميع الجهود الدبلوماسية قبل إشراك مجلس الأمن في فرض العقوبات الإقتصادية إذا لم تتعاون إيران³⁰.

بعد إخفاقات جديّة في المفاوضات بين دول الإتحاد الأوروبي وإيران في أواخر عام 2005، خاصة فيما يتعلق برفض إيران وقف تخصيب اليورانيوم بشكل دائم وتاليا إستئنافها لأنشطة تخصيب اليورانيوم في أوائل عام 2006. كان ذلك بمثابة بداية تحول متزايد من جانب الإتحاد الأوروبي في سياسته تجاه النزاع النووي الإيراني تهدف إلى جلب إيران إلى طاولة المفاوضات، والإمتثال لمطالب مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالتالي لإيجاد حل طويل الأمد لقضيّتها النووية³¹. إتبع الاتحاد الأوروبي باتباع نهج مزدوج المسار: يجمع بين الضغط والعقوبات، عن طريق مجلس الأمن الدولي، وفي نفس الوقت المحافظة على الحوار مع إيران. وبناء على ذلك، فإن فرض عقوبات على

إيران قد أصبح بشكل متزايد جزءا هاما للغاية من إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للتعامل مع القضية النووية الإيرانية³².

بالرغم من ذلك، وبعد تنفيذ عدة جولات من عقوبات مجلس الأمن الدولي بين عامي 2006 و 2010، والتي مثلت تقريبا نوعيا بين موقف الولايات المتحدة وأوروبا، فشلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الضغط على إيران لتغيير سلوكها حيال سياساتها النووية. وبدلا من ذلك، وبشكل أكثر تحديا، وسع إيران قدرته على تخصيب اليورانيوم وأعلن منشأة تخصيب يورانيوم جديدة³³. لم يكن هذا فقط بسبب سياسة التحدي الإيرانية، ولكن أيضا بسبب وجود بدائل أخرى لإيران. فمن جهة، روسيا والصين، خلال العقوبات التي فرضتها مجلس الأمن، رغم موافقتها، رفضت بشدة فرض عقوبات صارمة ضد إيران، وكثيرا ما أخرت إصدار القرارات وخففت من تأثيرهم قبل الموافقة عليها وذلك من أجل الحفاظ على علاقاتهم التجارية والإقتصادية والسياسية الجيدة مع إيران³⁴.

من جهة أخرى، إن موقف الدول الأوروبية بشكل عام كان مع فرض عقوبات محدودة فقط في إطار مجلس الأمن الدولي. لذلك، مع إستمرارية العلاقات التجارية والإقتصادية الجيدة بين الدول الأوروبية، إلى جانب روسيا والصين ودول أخرى، مع إيران، عقوبات مجلس الأمن الدولي كان من غير المحتمل أن يغير سلوك إيران وتدفعها للقيام بالتغييرات المطلوبة³⁵. أكثر من ذلك، إزداد حجم التجارة بين الاتحاد الأوروبي، ولا سيما إيطاليا وإسبانيا واليونان، وإيران بين عامي 2006 و 2010. على سبيل المثال، بحلول نهاية عام 2010، كان الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لإيران، تمثل حوالي الثلث من مجمل صادرات إيران³⁶. مع واردات إيطالية من إيران بلغت 5.3 مليار يورو وصادرات وصلت إلى 1.9 مليار يورو. وأبرمت إسبانيا وألمانيا واليونان أيضا صفقات تجارية مربحة مع إيران بلغت 4.7 مليار يورو و 3.8 مليار يورو و 2.8 مليار على التوالي³⁷.

في الواقع، كان قرار الإتحاد الأوروبي بفرض العقوبات على الغاز والنفط وفرض عقوبات مالية قوية ضد إيران في عام 2012 فقط هو الذي نجح بشكل فعال بجلب إيران على طاولة المفاوضات والتفكير بجدية في العواقب الوخيمة إذا لم يكن هناك موقف تعاوني من قبل إيران فيما يتعلق بتخصيب أنشطتها النووية. ويرجع ذلك أساسا إلى أن الإتحاد الأوروبي كان يقوم بإستيراد أكثر من 25 في المائة من النفط الإيراني، وعلى وجه الخصوص، إعتمدت اليونان وإيطاليا إعتقادا كبيرا على النفط الإيراني³⁸. علاوة على ذلك، نفذت جميع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي القرار الأوروبي بطريقة جماعية، دون أن تقوض أي من الدول الأعضاء الموقف المشترك للإتحاد الأوروبي. وقد ثبت الأرقام والأدلة الإحصائية هذه الحقيقة. فعلى سبيل المثال، بين عامي 2012 و2013، واردات الإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالنفط توفقت تماما. وإنخفض إجمالي واردات الإتحاد الأوروبي من إيران 86٪، في حين إنخفضت الصادرات الأوروبية إلى إيران بنسبة 26٪³⁹.

والأهم من ذلك، إن العلاقات التجارية بين الدول المعتمدة بشكل كبير على النفط الإيراني، مثل اليونان وإيطاليا وإسبانيا، إنخفضت بشكل كبير خلال الفترة نفسها. على سبيل المثال، بلغت واردات إيطاليا من إيران 5.3 مليار يورو بنهاية عام 2011، وقد إنخفض هذا الرقم بنحو 39 ضعفا بحلول عام 2013، متمثلة ب 137.4 مليون يورو فقط. فصادرات إيران من النفط الخام إلى إيطاليا، على سبيل المثال، إنخفضت من متوسط قدره 0.63 مليون برميل في اليوم في عام 2011 إلى متوسط قدره 0.22 مليون برميل في اليوم في عام 2012⁴⁰. وبالمثل، فإن واردات اليونان وإسبانيا من إيران إنخفضت بشكل كبير خلال الفترة نفسها، من 2.8 مليار يورو إلى 37.7 مليون يورو فقط لليونان، ومن 4 مليار يورو إلى 68.3 مليون يورو فقط لإسبانيا، أيضا، إنخفضت واردات الدول الأوروبية الأخرى من إيران، مثل فرنسا وألمانيا والنمسا وهولندا، بشكل كبير خلال نفس الفترة⁴¹.

لذلك، أثناء المفاوضات مع إيران بشأن برنامجها النووي منذ عام 2003 حتى تم التوصل إلى الاتفاق النهائي في يوليو 2015، كان من الواضح أن الولايات المتحدة وحدها لم تكن قادرة على دفع إيران لتغيير سلوكها ولا عزلها بدون الإتحاد الأوروبي. خلال فترة أوباما، كان التعاون عبر الأطلسي بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي عاملاً حاسماً في جلب إيران إلى طاولة المفاوضات ومن ثم التوصل إلى الاتفاق النهائي بشأن برنامجها النووي.

3- تداعيات انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي والموقف الأوروبي

بعد ما ذكرناه سالفاً، فإن السؤال الرئيسي المطروح هنا هو: بدون الدول الأوروبية، إلى جانب دول أخرى، إلى أي مدى سيكون انسحاب ترامب من الاتفاقية النووية فعالاً في زيادة الضغط على إيران وجعل البلاد تمثل لمطالب الولايات المتحدة؟ خلال حملته الانتخابية، وبعد أن تم انتخابه، وصف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاتفاقية النووية بأنها "أسوأ صفقة" في تاريخ الولايات المتحدة و إخراج للولايات المتحدة والمجتمع الدولي، وبالتالي فقد وعد في كثير من الأحيان بالتخلي عن الصفقة والانسحاب منها⁴². في مايو 2018، انسحب ترامب في نهاية المطاف من الاتفاقية النووية لعام 2015، وفاءً بوعده في الحملة الانتخابية للقيام بذلك⁴³. ومع ذلك، هناك شك كبير في أن الولايات المتحدة ستنجح في جهودها لزيادة الضغط على إيران من دون مساعدة حلفائها الأوروبيين، والقوى الدولية الأخرى، ولا سيما روسيا والصين.

في البداية، من المهم الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية هي صفقة عالمية وهناك مسؤولية عالمية لحماية وتنفيذها بشكل كامل. بما أن الاتفاقية أيدت وصادقت من قبل مجلس الأمن الدولي في قرارها رقم 2231 في 20 يوليو 2015⁴⁴، لم يعد اتفاق إيران النووي صفقة بين الولايات المتحدة أو الإتحاد الأوروبي، أو 1+5، وإيران وبالتالي تنتمي للمجتمع الدولي كله. ووفقاً لهذه الاتفاقية، سيتم إنهاء جميع العقوبات المتعلقة بالبرنامج النووي طالما أن إيران ملتزمة بتنفيذ الاتفاقية بالكامل، بما في ذلك

عقوبات مجلس الأمن الدولي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. لذلك، لن يكون للإنسحاب الأمريكي أي اثار تلقائية فيما يتعلق بعقوبات مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي. تستطيع الولايات المتحدة فقط إعادة فرض عقوباتها، وفي الوقت نفسه، زيادة الضغط على حلفائها والقوى الدولية الأخرى لمعاقبة إيران. من هذا المنظور، إذا استمرت إيران في تنفيذ الاتفاقية بالكامل، فمن الصعب أن ننحني القوى الدولية الأخرى، على الأقل الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، للضغوط الأمريكية.

كان، ولا يزال، الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين ينظرون إلى هذه الاتفاقية على أنها إنجاز كبير للغاية لنجاح الجهود الدبلوماسية لمنع ظهور دولة نووية أخرى، مثل كوريا الشمالية، بطرق سلمية. بالنسبة للاتحاد الأوروبي، لم تكن هذه الصفقة مهمة فقط لأنها قضت على القدرات النووية لإيران، ولكن أيضا لأنها تنطوي على إمكانية دفع إيران لمعالجة مخاوف الاتحاد الأوروبي الأخرى فيما وراء القضية النووية⁴⁵. كما أثبتت هذه الاتفاقية نجاح نهج المسار المزدوج للاتحاد الأوروبي المتمثلة بالحوار من جهة والعقوبات من جهة أخرى. لعبت عقوبات الاتحاد الأوروبي دورا مهما في تشكيل صنع القرار في إيران حول ما إذا كان ينبغي التفاوض وكذلك حول كيفية التفاوض معها⁴⁶. لعب الاتحاد الأوروبي دورا محوريا في تسهيل الوصول إلى هذه الاتفاقية من خلال القيادة الفعالة والحفاظ ليس فقط على المفاوضات ولكن أيضا على تنفيذ الاتفاقية النهائية بشكل كامل⁴⁷. الدور الذي لعبه الاتحاد الأوروبي كان مهما ورئيسيا في الوصول بالمفاوضات إلى نتائج ناجحة، ولذلك، من الصعب أن يتخلى الاتحاد الأوروبي بسهولة عن هذا الإنجاز الكبير جدا لدبلوماسيته.

في الواقع، منذ تهديد الولايات المتحدة بالإنسحاب من الاتفاقية النووية، أعاد الاتحاد الأوروبي التأكيد على إلتزامه باستمرار الإلتزام بالاتفاق، حتى لو إنتهكت إدارة ترامب ذلك⁴⁸. وفي الاونة الأخيرة، قررت المفوضية الأوروبية إطلاق عملية إعادة تنشيط "قانون الحظر" لعام 1996. وهذا القانون هو في الأساس قانون تم إقراره في نطاق اختصاص الاتحاد الأوروبي لإعاقة الاثار المترتبة على القانون

الصادر عن سلطة قضائية أجنبية. وأكد الإتحاد الأوروبي أنه سيحمي مصالح شركاته بأي ثمن، وسيسهل استثمار الشركات الأوروبية في إيران، وسيواصل التعاون مع إيران طالما أن الأخيرة تلتزم بالاتفاق النووي⁴⁹.

كما أكدت روسيا والصين، إلى جانب الإتحاد الأوروبي، إلزامهما الكامل باتفاق إيران النووي وعملهما مع إيران كالمعتاد. كما أكد المنسق الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية موغريني أنه "طالما استمرت إيران في تنفيذ التزاماتها النووية، كما تفعل حتى الآن، سيظل الإتحاد الأوروبي ملتزماً بالتنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية النووية"⁵⁰. صحيح أن بعض القوى الإقليمية، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل وبعض دول الخليج، موالين لسياسة الولايات المتحدة تجاه إيران ومستعدة لزيادة الضغط على إيران بما يتماشى مع السياسة الأمريكية. ومع ذلك، لن تتبع كل القوى الإقليمية نفس المسار. وما زالت الولايات المتحدة تحاول إقناع تركيا بزيادة الضغط الإقتصادي على إيران، لكن تركيا تحتاج إلى منافع متبادلة من الولايات المتحدة تفوق منافعها من إيران. كما تسعى اليابان لتأمين علاقاتها الإقتصادية مع إيران من خلال إستمرارية ضمان الإعفاء الأمريكي لواردات النفط الإيراني. شركات من دول أخرى، مثل الهند والصين وإندونيسيا وروسيا وبعض الدول الأوروبية وغيرها. يسعون إلى ضمان وزيادة العلاقات التجارية مع إيران، لا سيما في صناعة النفط⁵¹.

لذلك، يمكن القول إن إيران ستكون أكثر قوة لمقاومة وتحدي ضغط ومطالب الولايات المتحدة إذا كانت لديها بدائل تقلل من تكاليف عدم الإمتثال. المفهوم الأساسي هنا هو أن وجود بدائل مقدمة إلى إيران من قبل أطراف دولية منافسة أخرى، مثل الدول الأوروبية روسيا والصين وجهات فاعلة إقليمية ودولية أخرى، يؤثر على توفير فرص المناورة لإيران للإلتزام، أو عدم الإلتزام، بمطالب الولايات المتحدة وأهدافها السياسية. إن وجود بدائل من شأنه تمكين إيران من الحصول على مساحة كافية

للمناورة وإختيار البديل الأكثر فائدة أو الأقل تكلفة لها. في هذا السياق، قد تدفع العلاقات التجارية والإقتصادية القوية بين إيران والجهات الفاعلة الأخرى البلاد إلى أن تكون أقل تعاوناً مع الولايات المتحدة لأن الوصول إلى الأسواق البديلة يقلل من الحاجة إلى الرضوخ للضغوط الأمريكية. على وجه الخصوص، عندما تقدم الجهات الفاعلة البديلة حوافز سياسية وإقتصادية لبلدان ثالثة دون أي شروط⁵².

من هذا المنطلق، عندما لا تكون الولايات المتحدة "اللاعب الوحيد في المدينة"، يبدو أن المستهدفين لسياسات الدول الضاغطة لديهم قدرة أكبر على المناورة وبالتالي التحدي للضغوط لتغيير سلوكها⁵³. علاوة على ذلك، عندما يتعلق الأمر بالعقوبات أو التدابير القسرية، يكون الدعم من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى ضرورياً لتمكينها من تحقيق أهدافها المرجوة⁵⁴. ان وجود دول أخرى تعمل كشركاء تجاريين بديلين للدولة المستهدفة هو السبب الأكثر شيوعاً الذي يعيق فعالية التدابير القسرية والعقوبات على وجه الخصوص⁵⁵. لذلك، فإن سياسة الضغط والعقوبات الأمريكية تجاه إيران ستكون أكثر فعالية عندما تكون مدعومة من قبل أطراف دولية أخرى، خاصة الدول الأوروبية وروسيا والصين كشركاء رئيسيين في الإتفاقيات النووية، اي عندما لا يكون لدى إيران بدائل أخرى لضعاف تأثير التدابير القسرية. وهذا من شأنه أن يحد من خيارات إيران ويقلل من احتمال عدم إمتثاله

الخاتمة

وفقاً لما ذكرناه سابقاً، يمكن إستخلاص بعض الملاحظات والإستنتاجات الختامية وكذلك يمكن توقع حدوث بعض السيناريوهات من إنسحاب الولايات المتحدة ومدى فاعلية تجديد العقوبات ضد إيران. بداية، يمكن توقع فعالية ونجاح الضغط الأمريكي لتغيير سلوك إيران فقط في حالة تعاون كبير من قبل اللاعبين الإقليميين والدوليين. وبعبارة أخرى، في حالة عدم وجود بدائل لإيران التي تحاول

زيادة أو حتى الحفاظ على علاقاتها التجارية والمالية مع إيران. في هذه الحالة، تحتاج الولايات المتحدة من الإتحاد الأوروبي إلى خفض كبير في وارداتها النفطية من إيران. تحتاج الصين وروسيا أيضا إلى تقليص علاقاتها النفطية مع إيران، أو على الأقل الحفاظ على العلاقات القائمة وعدم إحداث أي زيادة. كما يتعين على دول أخرى، مثل اليابان وتركيا والهند والعراق وغيرها، أن تخفض بشكل كبير في علاقاتها النفطية والتجارية والمالية مع إيران. ومع ذلك، وبسبب المواقف الأولية والحالية لهذه الدول، فإن هذا السيناريو صعب للغاية، إن لم يكن مستحيلا. من الواضح أن الدول الأخرى ليست مستعدة للتضحية بمصالحها الوطنية والإقتصادية من أجل مصالح الآخرين.

التوقع الثاني هو عدم فعالية وفشل الضغط الأمريكي في دفع إيران للإمتثال لمطالب الولايات المتحدة، سواء بشكل جزئي أو بشكل كامل. وهذا سيحدث إذا إلزمت القوى الدولية الأخرى، ولا سيما الإتحاد الأوروبي، وكذلك روسيا والصين بمواقفهم الحالية في إنتقاد ورفض إنسحاب الولايات المتحدة، وكذلك الوفاء بوعودهم بإنقاذ الصفقة النووية وإيجاد طرق بديلة لإستمرارية التعاون الإقتصادي والسياسي مع إيران. في هذه الحالة، يجب على إيران الحفاظ على الإتفاق النووي ومحاذاة موقفها مع موقف الإتحاد الأوروبي وروسيا والصين. هذا السيناريو متوقع إذا لم تنسحب إيران من الصفقة النووية كرد إنتقامي للموقف الأمريكي والإستمرار في تأييد موقف الإتحاد الأوروبي. وذلك لأن الإتحاد الأوروبي تعتبر هذه الإتفاقية أهم إنجاز لدبلوماسيته ولذلك لن تتنازل بسهولة عن الإتفاقية ولن تنسحب ما دام إيران ملتزمة بالإتفاق. إذا إنسحبت إيران من الصفقة النووية، سيتغير كل شيء. سوف تنتهي الإتفاق النووي بشكل عملي، وستقوم مجلس الأمن الدولي تلقائيا بإعادة تطبيق عقوباتها ضد إيران وستعود الحالة إلى المربع الأول من الضغط والمفاوضات.

هناك أيضا احتمال أن تقبل إيران بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال وساطة الإتحاد الأوروبي، المفاوضات مع الولايات المتحدة من أجل التوصل إلى وضع مفيد للطرفين. إذا أدرك إيران أن

تهديد الولايات المتحدة لعمل عسكري ضدها بات وشيكاً وحتمياً، فمن المرجح أن إيران أن تقبل المفاوضات مع الولايات المتحدة في مقابل تقديم ضمانات أمنية من الولايات المتحدة، ويمكن أن تقوم إيران بتقديم بعض التنازلات للولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن هذا ممكن فقط إذا بنيت الثقة المتبادلة بين الولايات المتحدة وإيران. بمعنى آخر، إلى أي مدى الولايات المتحدة مستعدة لاعطاء إيران الضمانات الأمنية، وكذلك للوفاء بوعودها؟ من ناحية أخرى، إلى أي مدى تعتقد الولايات المتحدة أن إيران لا تتبع سياسة الخداع؟ وكذلك إلى أي مدى تثق إيران بوعود الولايات المتحدة؟ أخيراً، أسوأ سيناريو هو الحرب إذا إنهارت الإتفاقية النووية كلياً. هناك توقع بأن المتشددین الإيرانيين سيحصلون على السلطة وينسحبون من الصفقة النووية، وبالتالي يستأنفون تخصيب اليورانيوم. قد يؤدي هذا إلى صراع إقليمي كبير أو حرب مدمرة في الشرق الأوسط، خاصة بين بعض الدول العربية، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بدعم من الولايات المتحدة وإسرائيل، وإيران. حتى وإن لم تنسحب إيران من الإتفاقية النووية وفشلت العقوبات الأمريكية من تغيير سلوك إيران أو تغيير النظام، فقد تلجأ أمريكا، مع حلفائها في المنطقة، بحشد عسكري ضد الأهداف الإيرانية وحلفاء إيران، سواء داخل أو خارج إيران.

¹ Bernd Kaussler, From Engagement to Containment: EU-Iran Relations and the Nuclear Programme, 1992-2011, Journal of Balkan and Near Eastern Studies, 2012, p.53.

² Martinez, B. Carbonell, EU Policy Towards Iran, in Reissner, J. and Whittcock, E. (eds) Iran and its Nighbors: Diverging View on a Strategic Region, Vol.II, Berlin: StiftungWissensChaft und Politik, 2004, p. 17.

³ Council of the European Union, Conclusions of the Presidency, DOC/92/8, 11-12 December, Edinburgh, 1992. Also, Aylin Ünver Noi, Iran's Nuclear Programme: the EU Approach to Iran in Comparison to the US' Approach, Perceptions, Spring, 2005, p. 85.

⁴ Peter Rudolf, Critical Engagement: The European Union and Iran, in Haass, R.N. (ed) Transatlantic Tensions: The United States, Europe, and Problem Countries, Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 1999, p. 75.

⁵ Matthias Struwe, The Policy of 'Critical Dialogue': An Analysis of European Human Rights Policy towards Iran from 1992 to 1997, Working Paper, University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, Durham, 1998, p. 54.

- ⁶ European Commission, EU-Iran: Commission Proposes Mandate for Negotiating Trade and Co-operation Agreement, 19 November, 2001, available in: http://europa.eu/rapid/press-release_IP-01-1611_en.htm.
- ⁷ Adam Tarock, Iran-Western Europe Relations on the Mend, British Journal of Middle Eastern Studies, 26:1, 1999, p. 42.
- ⁸ Sara Kutchesfahani, Iran's Nuclear Challenge and European Diplomacy, EPC Issue Paper No. 46. European Security & Global Governance, 2006, p. 11.
- ⁹ Noi, Iran's Nuclear Programme: the EU Approach to Iran in Comparison to the US' Approach, Perceptions, Op. Cit., p. 80.
- ¹⁰ George Tzogopoulos, The Evolution of US and EU Foreign Policy towards Iran with Emphasis on the Period after 11 September 2001. Nice: Centre International de Formation Européenne, 2004, p. 18.
- ¹¹ Maria do Céu Pinto, Sanctioning Iran: US-European Disputes over Policy towards Iran, The International Spectator: Italian Journal of International Affairs, 36:2, 2001, p. 101.
- ¹² The White House-Presidency Documents, Executive Orders 12957-Prohibiting Certain Transactions with Respect to the Development of Iranian Petroleum Resources, Federal Register, 60: 52, 17 March, 1995. Also, The White House-Presidency Documents, Executive Orders 12959-Prohibiting Certain Transactions with Respect to Iran, Federal Register, 60: 89, 9 May, 1995.
- ¹³ Shirin Pakfar, Dealing with Iran: How Can the EU Achieve Its Strategic Objectives, DIIS Report 11, Copenhagen: Danish Institute for International Studies, 2010.
- ¹⁴ Walter Posch, The EU and Iran, in Biscop, S. And Whitman, R. G. (eds) The Routledge Handbook of European Security, London: Routledge, 2013, p. 180.
- ¹⁵ John Calabrese, Finding the Fulcrum? Euro-Atlantic Relations and Iran, Middle East Institute, 2004.
- ¹⁶ Sick, G., Rethinking Dual Containment, Survival, 40:1, 1998, p. 8.
- ¹⁷ Agence France Presse, Clinton Fails to Garner Support for Iran Embargo, 2 May, 1995.
- ¹⁸ Iran and Libya Sanctions Act of 1996, Sec. 5/a, available in: http://www.opbw.org/nat_imp/leg_reg/US/iran_libya_sanc_act.pdf.
- ¹⁹ Brzezinski, Z., Scowcroft, B. and Murphy, R., Differentiated Containment, Foreign Affairs, 76:3, 1997, p. 22.
- ²⁰ Anne, Q. Connaughton, Factoring U.S. Export Controls and Sanctions into International Trade Decisions, Stetson Law Review, Vol. XXVII, 1998.
- ²¹ Noi, Iran's Nuclear Programme: the EU Approach to Iran in Comparison to the US' Approach, Perceptions, Op. Cit.
- ²² Pinto, Sanctioning Iran: US-European Disputes over Policy towards Iran, The International Spectator: Italian Journal of International Affairs, Op. Cit., p. 104.
- ²³ Kenneth R. Timmerman, Denmark Takes the Lead on Iran, Wall Street Journal-Europe, 27 November, 1996, available in: http://www.iran.org/news/WSJe_961127.html.

- ²⁴ Barraclough, C., European Oil Giants Roiled as US Maps Iran Sanctions-Bill Would Ban US Trade with Companies Doing Oil Projects in Iran, Christian Science Monitor, 1996, available in <http://infoweb.newsbank.com.ezproxy.lib.gla.ac.uk/iw-search/we/InfoWeb>.
- ²⁵ Tzogopoulos, The Evolution of US and EU Foreign Policy towards Iran with Emphasis on the Period after 11 September 2001, Op. Cit., p. 24.
- ²⁶ Washington Times, No Time Play Nice with Iran, Editorial Page, 22 June, 1998, available in www.iran.org/news/WT_980622.htm.
- ²⁷ Mohamed El-Khawas, Iran's Nuclear Controversy: Prospects for a Diplomatic Solution, Mediterranean Quarterly, 16:4, 2005, p. 37.
- ²⁸ Council of the European Union, 2518th Council Meeting- External Relations- General Affairs and External Relations, Luxembourg, 16 June, 2003; Council of the European Union, 2522nd Council Meeting-External Relations, Brussels, 21 July, 2003.
- ²⁹ Ruth Hanau Santini, European Union Discourses and Practices on the Iranian Nuclear Programme, European Security, 19:3, 2010, p. 472.
- ³⁰ Mark Fitzpatrick, Assessing Iran's Nuclear Programme, Survival: Global Politics and Strategy, 48:3, 2006, p. 5.
- ³¹ Council of the European Union, 2776th Council Meeting-General Affairs and External Relations, 22 January, Brussels, 2007.
- ³² Oliver Meier, European Efforts to Solve the Conflict over Iran's Nuclear Programme: How Has the European Union Performed?, Non-Proliferation Papers, No. 27, 2013, p. 14.
- ³³ Dina Esfandiary, and Mark Fitzpatrick, Sanctions on Iran: Defining and Enabling 'Success', Survival: Global Politics and Strategy, 53:5,, 2011, p. 147.
- ³⁴ Wyn Q. Bowen, and Jonathan Brewer, Iran's Nuclear Challenge: Nine Years and Counting, International Affairs, 87:4, 2011, p. 936.
- ³⁵ Esfandiary, and Fitzpatrick, Sanctions on Iran: Defining and Enabling 'Success', Op. Cit.
- ³⁶ Elisa Oezbek, The EU's Nonproliferation Strategy: Iran as a Test Case, Strategic Assessment, 13:2, 2010, p. 72.
- ³⁷ European Commission, Counties and Region: Iran, 2 October, 2014, available in <http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/iran/>.
- ³⁸ Steven Blockmans, and Stefan Waizer, E3/EU+3 Coercive Diplomacy towards Iran: Do the Economic Sanctions Add Up?, CEPS Policy Brief, No. 292, 6 June, 2013, p. 3.
- ³⁹ European Commission, Counties and Region: Iran, Op. Cit.
- ⁴⁰ Robert M.Shelala, Brandon Fite and Nori Kasting, US and Iranian Strategic Competition: the Impact of the EU, EU3, and non-EU European States, Washington DC: Center for Strategic and International Studies, 2013, p. 17.
- ⁴¹ European Commission, Counties and Region: Iran, Op. Cit.

- ⁴² The New York Times, What Is the Iran Nuclear Deal? And Why Does Trump Hate It?, 5 October, 2017, available in <https://www.nytimes.com/2017/10/05/world/middleeast/iran-nuclear-deal.html>.
- ⁴³ The Independent, Iran Nuclear Deal: Why has Trump Withdrawn US from it and why Does it Matter?, 9 May, 2018, available in <https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/iran-nuclear-deal-why-trump-us-withdraw-effect-europe-rouhani-latest-a8343496.html>.
- ⁴⁴ United Nations Security Council, Resolution 2231 adopted by the Security Council at its 7488th meeting, S/RES/2231, 20 July, 2015.
- ⁴⁵ Ellie Geranmayeh, Towards and Beyond a Final Nuclear Deal with Iran, The International Spectator, 50:2, 2015, p. 1.
- ⁴⁶ Suzanne Maloney, Sanctions and the Iranian Nuclear Deal: Silver Bullet or Blunt Object?, Social Research, 82:4, 2015, p. 888.
- ⁴⁷ Tara Shirvani and Siniša Vuković, After the Iran Nuclear Deal: Europe's Pain and Gain, The Washington Quarterly, 38:3, 2015, p. 81.
- ⁴⁸ Federica Mogherini, Remarks by High Representative/Vice-president Federica Mogherini following the Ministerial Meeting of the E3/EU+3 and Iran, 20 September, 2017.
- ⁴⁹ Deutsche Welle, EU to Reactivate 'Blocking Statute' against US Sanctions on Iran for European Firms, 17 May, 2018.
- ⁵⁰ IRNA, Mogherini: EU Committed to Full Implementation of JCPOA, 12 June, 2018
- ⁵¹ Business Monitor Online, Iran Oil Export Scenarios: Supply Risks Acute, 6 July, 2018
- ⁵² Peter Kotzian, Michele Knodt and Sigita Urdze, Instruments of the EU's External Democracy Promotion, Journal of Common Market Studies, 49:5, 2011, p. 997.
- ⁵³ Esther Ademmer and Tanja Börzel, Migration, Energy and Good Governance in the EU's Eastern Neighbourhood, Europe-Asia Studies, 65:4, 2013, p. 603.
- ⁵⁴ Clara Portela, The EU's Use of 'Targeted' Sanctions: Evaluating Effectiveness, CEPS Working Document, No. 391, Centre for European Policy Studies, 2014, p. 14.
- ⁵⁵ Bruce W. Jentleson, Sanctions against Iran: Key Issues, A Century Foundation Report, The Century Foundation, 2007, p. 6.

"القطب الشمالي في الاستراتيجية الروسية: فضاء جديد لمواجهة الأطلسية"

Arctic in Russian strategy: a new space to confront the Atlantic

أ. أسماء بن مشيرح

أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معري تيزي وزو-الجزائر

ملخص

دفعت الأزمات الدولية القوى الكبرى إلى البحث عن مناطق نفوذ جديدة، توفر لها مصادر الطاقة هروبًا من نقاط الاختناق والتوتر، وانتقل التنافس من المناطق التي اعتبرت الأكثر أهمية في التصورات الجيوبوليتيكية، إلى مناطق بعيدة كالقطب الشمالي الذي يشهد حاليًا تنافسًا دوليًا كبيرًا خاصة بين روسيا والدول الأوروبية للتفرد بهذا الفضاء الجيواستراتيجي، في ظل التغيرات المناخية التي سهّلت الوصول إليه والاستفادة من ثرواته، وبالتالي الابتعاد عن المناطق التقليدية للنفوذ كالشرق الأوسط وآسيا الوسطى التي تشهد نزاعات وتوترات تؤثر على أمن الطاقة. فما هي مظاهر هذا التنافس، وهل تستطيع روسيا فرض سيطرتها عليه من خلال إستراتيجيتها البحرية الجديدة.

كلمات مفتاحية: القطب الشمالي-روسيا-أوروبا-تنافس-استراتيجية

Abstract

The international crises pushed the great powers to search for new areas of influence, where energy resources escape from the points of suffocation. The competition moved from areas that were considered the most important in geopolitical perceptions, to remote areas such as the arctic region. Which is currently witnessing great international competition, especially between Russia and European countries to dominate this Geostrategic space. under the climate changes that facilitated access to it, and benefit from its resources and thus move away from the traditional areas of influence, such as the Middle East and Central Asia, which is experiencing conflicts and tensions affecting energy security. Therefore, what are the Aspects of this competition? Can Russia impose its influence over it through its new maritime strategy?

Keywords: North Pole- Russia- Europe- Competition- Strategy.

المقدمة

اكتسبت منطقة القطب الشمالي أهمية جيواستراتيجية كبيرة في السنوات الأخيرة، خاصة بعد التغيرات المناخية كظاهرة الاحتباس الحراري التي جعلت الميزات المناخية الصعبة للمنطقة تتغير بعد أن فقد المحيط المتجمد الشمالي نصف مساحته المغطاة بالجليد، مما دفع القوى الكبرى لمحاولة الاستفادة من ثرواته النفطية والباطنية، وكذلك الممرات البحرية والطرق الجديدة للتجارة الدولية هروباً من نقاط الاختناق والأزمات الدولية. من هذه الدول نجد كلا من روسيا والدول الأوروبية المجاورة للقطب الشمالي، حيث ظهر هذا التنافس بعد الاتفاقية الأممية لقانون البحار عام 1982، التي أكدت أن لا أحد يملك القطب الشمالي، وجعلت الحدود البحرية الدولية لكل دولة من هذه الدول تمتد إلى 200 ميل بحرياً، تاركة قضية ترسيم الحدود للجنة أممية مختصة، مما يجعل تفسير الاستفادة منها خاضعاً لمصالح الدول وقدراتها العسكرية على الوصول إلى مناطق أبعد. ستمحور إشكالية هذه الدراسة حول الاستراتيجية الروسية في القطب الشمالي كفضاء جديد للمصالح الاقتصادية البراغمية، ومنطقة عازلة للتوسع الأطلسي الأوروبي. والتي نلخصها في السؤال التالي: ما مدى أهمية القطب الشمالي في الاستراتيجية الروسية في ظل التنافس الروسي الأوروبي؟ يتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية نوجزها فيما يلي:

1- ما هي الأهمية الاستراتيجية للقطب الشمالي من المنظور الجيوبوليتيكي؟

2- هل الاهتمام الروسي بالقطب الشمالي يعتبر تحديثاً في العقيدة الأوراسية؟

3- كيف سيؤثر التنافس الروسي الأوروبي على تغير الخارطة الاستراتيجية الدولية؟

ويتم تحليل الأسئلة المذكورة أعلاه والإجابة عنها عبر المحاور التالية:

أولاً: الأهمية الجيواستراتيجية للقطب الشمالي

ثانياً: القطب الشمالي في الاستراتيجية الروسية: أبعاد العقيدة الأوراسية

ثالثاً: التنافس الروسي الأوروبي في القطب الشمالي

أولاً: الأهمية الجيواستراتيجية للقطب الشمالي

يعتبر القطب الشمالي أعلى نقطة على سطح الأرض حيث يتميز بخصائص مناخية تجعله أكثر ثنائي المناطق برودة بعد القطب الجنوبي، وكان الاهتمام الدولي به مقتصرًا على الزيارات الاستكشافية، حيث كان "روبرت أدوين ييري"¹ أول من اكتشف هذه المنطقة عام 1909. ونظرًا للتغيرات المناخية والتكنولوجية وحياسة تقنيات جديدة لاستخراج النفط أصبح المحيط المتجمد الشمالي قابلاً للملاحة وذو أهمية كبيرة. ويوجد نجم نحو الشمال يسمى بالنجم القطبي يستدل به على اتجاه الشمال وتشير البوصلة إليه، حيث تشرق الشمس وتغرب مرة واحدة في السنة فقط، وتتجه خطوط الطول ودوائر العرض إلى هذه النقطة، ويمكن للبعثات استخدام أي منطقة زمنية. كما يتميز ببرودة شديدة حيث كانت أعلى درجة حرارة سجلت هناك هي 5 درجات مئوية.² يسمى القطب الشمالي أيضاً بالشمال الأعلى High North.³

يصعب وضع حدود للقطب الشمالي نظراً لذوبان الثلوج في المحيط المتجمد بسبب التغيرات المناخية، لكن هناك ثلاث طرق يمكن من خلالها تحديد تعريف لهذه المنطقة الأولى تكمن في خط متوسط درجة الحرارة في شهر جويلية والتي لا يجب أن تتجاوز 10 درجات مئوية، والحد الشمالي المسمى بخط Treeline، أو من خلال الخط الوهمي للدائرة القطبية الشمالية بدرجة 66°، وهناك 5 دول فقط لها حدود مع القطب الشمالي⁴ أربعة منها أعضاء في حلف شمال الأطلسي NATO هي الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، النرويج، الدنمارك، بالإضافة إلى روسيا.

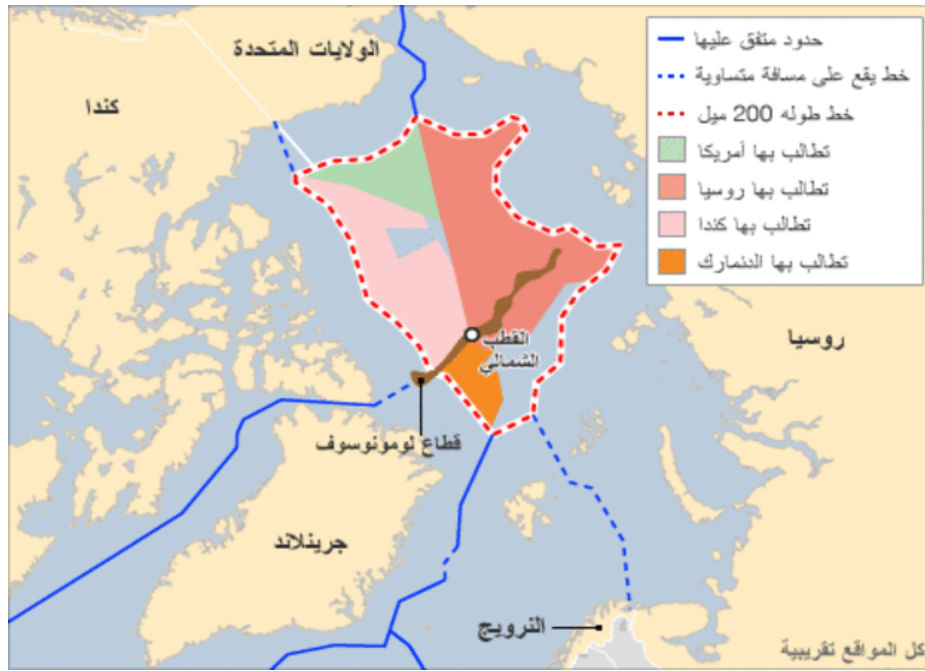
ولم يعتمد مجلس القطب الشمالي في ترسيم حدود المنطقة فقط على العوامل الجغرافية، بل مراعاة القضايا السياسية، وقد اتخذ المجلس ترسيماً أوسع نطاقاً من أجل مراعاة الإدارة الداخلية للدول الأعضاء (خاصة الفيدرالية منها)⁵

فمن الناحية الجغرافية ينظر إلى منطقة القطب الشمالي على أنها المنطقة الواقعة وراء الدائرة القطبية، وبالتالي يصبح المفهوم أوسع وأكثر استقراراً، وتشغل حسب هذا التعريف المنطقة 6% من مساحة الأرض، ثلث يشغله البر وثلث يعبر عن مساحة الجرف القاري بعمق 500 م، والباقي هو البحر المفتوح وبهذا يتكوّن الجزء الأكبر منه من المحيط على عكس القطب الجنوبي. وهو في الحقيقة بحر داخلي متصل بالمحيط عبر مضيق بيرينغ ومضيق ناريس بين كندا وغرينلاند والمنطقة على محور غرينلاند -سفالبارد -والساحل النرويجي في بحر بارنتس.⁶

ومن هنا نطرح سؤالاً جيوبوليتيكياً مهماً: ما هي الدول التي يمكن اعتبارها جزءاً من القطب الشمالي كإقليم، وهل عضوية كل من السويد وفنلندا وإيسلندا كأعضاء مراقبين، ستؤثر على تدخلهما في قضايا المنطقة؟ بالإضافة إلى دور الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية في الإقليم.

كانت اتفاقية حقوق الملكية في الجرف القاري ضمن قانون البحار لعام 1982⁷ قد وضعت حدوداً لكل دولة من الدول الخمس تمتد إلى 200 ميل بحري في القطب الشمالي، حيث دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1994، وصادقت عليها 150 دولة من بينها دولتان فقط لهما حدود مع القطب الشمالي وهما روسيا والنرويج، بينما ما زالت كل من الولايات المتحدة الأمريكية تنتظر موافقة الكونغرس عليها، وكندا التي تقدمت بطلب بعد استكمال الوثائق.⁸

خريطة رقم 01: الموقع الجغرافي للقطب الشمالي



المصدر: روسيا: مؤتمر لبحث التنافس على الموارد في القطب الشمالي، BBC عربي 22 سبتمبر 2010،

نقلا عن الموقع:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2010/09/100922_bk_arctic_summit_new تاريخ

التصفح: 2019/02/10

أنشئ عام 1996 بأوتاوا بكندا مجلس المنطقة القطبية الشمالية الخاص بتسوية المنازعات الإقليمية يضم كلا من روسيا، وكندا، والدنمارك، وفنلندا، والنرويج، والسويد، والولايات المتحدة وإيسلندا⁹، والذي جاء استكمالاً لبرنامج القطب الشمالي للرصد والتقييم AMAP الخاص بالدراسات البيئية في هذه المنطقة.

جاء في المادة 77 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 أن حقوق الدول الساحلية على الجرف القاري تكون كما يلي¹⁰:

1- تمارس الدولة الساحلية على الجرف القاري حقوقاً سيادية لأغراض استكشافه واستغلال موارده الطبيعية.

2- إذا لم تقم الدولة الساحلية باستكشاف الجرف القاري أو استغلال موارده الطبيعية فلا يجوز لأحد أن يقوم بهذه الأنشطة بدون موافقة صريحة من الدولة الساحلية.

3- لا تتوقف حدود الدولة الساحلية على الجرف القاري على احتلال فعلي أو حكيم، ولا على أي إعلان صريح.

4- تتألف الموارد الطبيعية المشار إليها في هذا الجزء من الموارد المعدنية وغيرها من الموارد غير الحية لقاع البحار وباطن أرضها، بالإضافة إلى الكائنات الحية.

5- تطالب حالياً دول أخرى بعضوية مجلس المنطقة القطبية الشمالية من بينها: بريطانيا، وألمانيا، وفرنسا، وإسبانيا، وبولندا، والهند، واليابان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، والبرازيل والصين¹¹. وهذا يعود أولاً لأن حدود القطب الشمالي تتجاوز حدود الدول الخمس المطلة عليه، وثانياً لما تم اكتشافه من ثروات نفطية في قاع المحيط المتجمد الشمالي، والتي تعتبر مصدراً جديداً للطاقة يجب استغلاله.

كان الاتحاد السوفياتي قد اكتشف أول حقل نفطي وغازي في القطب الشمالي عام 1962 في بحر كارا بمحاذاة سيبيريا الغربية، وجاء الاكتشاف الثاني من طرف الولايات المتحدة الأمريكية عام 1968 في ألاسكا على بعد 250 ميلاً عن القطب الشمالي، وأكدت تقديرات هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية على أن 22% من البترول، و78% من الغاز العالمي متواجد بهذه المنطقة¹². وكانت روسيا قد اكتشفت أكثر من 43 حقلاً للنفط والغاز في القطب الشمالي متجاوزة بذلك الولايات المتحدة الأمريكية

ب 11 حقلاً وكندا ب 6 حقول وحقل واحد للنرويج.¹³ إن تغير المناخ والتقدم التكنولوجي أتاحا الاستفادة من الموارد الطبيعية في القطب الشمالي والطرق البحرية. ومع ذلك لا يجب على الشركات الصناعية الجديدة أن تركز فقط على مجال تصدير الموارد المحلية إلى الأسواق العالمية، ولكن يجب الاستثمار أيضاً في طرق العبور بين الموانئ العالمية.¹⁴

يؤكد رئيس معهد التنبؤ بالنزاعات السياسية ألكسندر كوزنيتسوف أن اللحظة الفارقة التي أعطت أهمية لهذه المنطقة، وحوّلت الاهتمام الدولي إليها كانت عام 2007، عندما أرسلت روسيا بعثة علمية تمكّنت من تنصيب العلم الروسي في قاع المحيط المتجمد الشمالي، مما دفع الدول المطلّة عليه كالنرويج والولايات المتحدة وكندا بالمطالبة بأحققتها التاريخية في المنطقة، وبضرورة الاستعداد لأي مواجهات مع روسيا.¹⁵

ظهرت بعد التغيرات المناخية أهمية استراتيجية أخرى للقطب الشمالي، وهي انفتاح المسالك الجليدية وسهولة التنقل عبر المحيط الأطلسي، ممّا خلق طريقاً جديداً لحركة التجارة الدولية. فقد ظهرت طرق ملاحية جديدة أقصر من قناة السويس، وبالضبط عبر مضيق بيرينغ الذي يربط أوروبا عبر المحيط الأطلسي بآسيا عبر المحيط الهادي، هذه الطرق التي لم تكن متاحة من قبل بسبب تجمد المحيط، بالإضافة إلى انكشاف مساحات كبيرة تحتوي على كميات هائلة من النفط والمعادن التي أصبح من السهل استخراجها.¹⁶

خريطة رقم 02: مضيق بيرينغ عبر المحيط الشمالي



المصدر: موسوعة الكويت للتقدم العلمي، مضيق بيرينغ، نقلا عن الموقع:

<https://www.aspdkw.com/?p=31482>

جاءت أول رحلة بحرية لسفينة تجارية (SS Manhattan) عام 1969، انطلاقاً من نيويورك إلى الأطلسي، على طول الطريق الملاحي الرابط بين المحيطين الهادي والأطلسي الذي يقارب 3 آلاف ميلاً، ويختصر الطريق عبر المحيط المتجمد الشمالي حوالي 30% من المسافة عبر قناة السويس، موفراً بذلك حوالي 13 يوماً للرحلة البحرية التي تنطلق من ميناء بوسان إلى ميناء روتردام. أما الرحلة البحرية من شنغهاي إلى هامبورغ الألمانية عبر الممر الشمالي الغربي أقصر بمقدار 2800 ميل بحري عن الطريق البحري المار بقناة السويس المصرية.¹⁷ وفي هذا الصدد تزايدت أعداد سفن النقل التي تستخدم الطريق الشمالي منذ عام 2009، لتصل إلى 71 سفينة عام 2013 بعد أن كانت 5 سفن فقط عام 2009.¹⁸

خريطة رقم 03: طريق الملاحة الجديد عبر القطب الشمالي



المصدر: القطب الشمالي، المعرفة، نقلاً عن الموقع:

https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A
تاريخ التصفح: 2019/02/11.

يطرح هذا الطريق احتمال انتقال حركة التجارة الدولية من قناة السويس إليه، رغم وجود الكثير من التحديات منها أنه يفتح في موسم واحد فقط في السنة خلال شهر سبتمبر، بالإضافة إلى التكلفة الكبيرة لكاسحات الثلوج التي تقدّر بـ 400 ألف دولاراً للواحدة منها.¹⁹

ثانياً: القطب الشمالي في الاستراتيجية الروسية: أبعاد العقيدة الأوراسية

تعتبر منطقة القطب الشمالي في روسيا ذات أهمية استراتيجية لعدد من الأسباب أولاً لأنها تحتوي على مراكز سكانية رئيسية بحوالي 350 ألف نسمة بإقليم أرخانجيلسكي Arkhangelsk ، ثم تليها مدينة مورمانسك Murmansk بحوالي 300 ألف نسمة، الأهمية الثانية هي أن الاقتصاد الروسي يعتمد بشكل كبير على النفط والغاز وهذا ما هو متوفر في القطب الشمالي، خاصة في منطقة يامال، حيث طوّرت روسيا مؤخراً محطة للغاز المسال LNG ، ثالثاً أصبح طريق بحر الشمال (NSR) الذي يمتد على طول الساحل الشمالي لروسيا بين بحر كارا ومضيق بيرينغ قابلاً للملاحة بشكل متزايدو الذي يمر عبره 9.74 طناً من البضائع ، خاصة الغاز والنفط والفحم والحبوب، وأخيراً تعتبر روسيا الدولة الوحيدة التي لا تنتمي إلى حلف شمال الأطلسي والتي تطل على القطب المتجمد الشمالي، ممّا يعطيه أهمية أمنية واستراتيجية كبيرة بالنسبة لها.²⁰

تشير تقديرات وزارة الموارد الطبيعية الروسية إلى أن منطقة القطب الشمالي يمكن أن تزود روسيا بحوالي 586 مليار برميل من النفط خاصة في المناطق المحاذية لكل من شرق سيبيريا، بيتشورا وتشوكشي، كما يمكن أن يصل احتياطي الغاز 7.7 مليون متر مكعب، أمّا الاحتياطيات غير المكتشفة فتقدر ب 67.7 مليار برميل من النفط، و 88.3 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي.²¹

يؤكد "الكساندر جولتس Alexander Golts" الخبير العسكري ونائب رئيس تحرير دورية "يزهيندني فني زهورنال" على أهمية القطب الشمالي في الإستراتيجية الروسية، انطلاقاً من رؤية الرئيس بوتين له بأنه معجزة ومكان ينطلق منه ازدهار الأجيال الروسية المستقبلية. وأضاف، يعتقد بوتين أنّه إذا حصلت روسيا على المنطقة، ستسعى دول أخرى إلى السيطرة عليها، لذا يجب الدفاع عنها.²²

كما يؤكد الأكاديمي الروسي كريستيان أتلاند Kristian Atland أن الاستراتيجية الروسية في القطب الشمالي كانت تدخل في نطاق الأمن القومي الروسي، أما الآن فهي تنطلق من المصالح الاقتصادية لروسيا وللشركات النفطية، خاصة إذا تقدمت بطلب لاستعادة 52 ألف كل م2 من المياه الإقليمية في بحر أوخوتسك Okhotsk في غرب المحيط الهادي بين شبه جزيرتي كوريل Kurils وكامشاتكا kamchatka.²³

عام 2013 أعلنت روسيا عن إصلاح البنية التحتية الروسية في القطب الشمالي، وإصلاح الحدود الشمالية التي تمتد من مورمانسك في شمال غرب البلاد على الحدود مع النرويج، إلى ماجادان في الشرق والمطلّة على المحيط الهادي. وتشمل هذه الأراضي قواعد في جزر سيبيريا الجديدة في بحر "لابتيف" Laptev، ومركز للتعدين في "فوركوتا" Vorkuta و"فرانز جوزيف" Franz Josef أرخبيل في المحيط المتجمد الشمالي.²⁴ أما من الناحية الاقتصادية فالمنطقة تؤمن 11% تقريباً من الدخل القومي الروسي، وتشكّل ما نسبته 22% من الصادرات الروسية كلّها. ويُستخرج في هذه المنطقة 90% من النيكل والكوبالت، و60% من النحاس، و96% من البلاتين. وقد اكتُشفت في الجرف القاري مطمورات صناعية من الذهب والقصدير والماس.²⁵

وترتبط قدرة روسيا على السيطرة في القطب الشمالي بمجموعة من المؤشرات كما يلي:²⁶

1- يعتبر الأسطول الروسي الأكبر في المحيط المتجمد الشمالي، وسيكون حماية لتوسعات حلف الناتو الذي لا يملك قدرات بحرية تستطيع الإبحار في الجليد.

2- تمتلك روسيا منطقة اقتصادية تمتد 200 ميلاً بحرياً، ونجحت عام 2014 في ضم منطقة بيوت هول Peaut Hole الواقعة خارج المنطقة الاقتصادية الروسية وذلك بعد موافقة لجنة الأمم المتحدة الخاصة بقاع البحار، بالإضافة إلى امتلاكها للتقنيات التكنولوجية الحديثة.

3- تعتزم روسيا توسيع أسطولها من كاسحات الثلوج، وهذا سيضمن لها إمكانية الإبحار وعبور سفنها التجارية في المنطقة طول العام، كما صرّح بذلك ديمتري روغوزين نائب رئيس الوزراء الروسي بأن روسيا تجهّز ثلاث كاسحات جليد نووية للعمل بداية من عام 2020.

هناك استراتيجية عسكرية روسية تركز على التحديث العسكري الروسي في القطب الشمالي، حيث تحاول روسيا الحفاظ على قدراتها في الردع النووي، باعتبار أن ثلثي الرؤوس النووية الروسية في البحر تركز في هذه المنطقة، وباعتبارها أقصر منطقة لعبور الصواريخ نحو الولايات المتحدة والمحيط الأطلسي، وقد أشار تقرير العقيدة البحرية الروسية لعام 2015 أن الأسطول الشمالي northern fleet الذي ينطلق من شبه جزيرة kola في غرب روسيا، الوصول إلى المحيط المتجمد الشمالي دون أي احتكاك بقوات حلف الناتو، على عكس أسطولي البحر الأسود و أسطول بحر البلطيق.²⁷

تشمل القدرات الروسية في القطب الشمالي معدات متطورة جدا، حيث تستطيع ناقلات DT30 BM بقيادة عربة TRECOL 3.5T من السير في الجليد وفي كل التضاريس بحمولة 80 طنا، متفوقة بذلك على الناقلات الأمريكية ARCTOS التي يمكن أن تجر 20 طنا، مزودة بأجهزة جديدة لقياس سمك الجليد مباشرة أثناء السير، بالإضافة إلى ناقلات غاز كاسحة للجليد (كريستوف دي مارجيري).²⁸

بالإضافة إلى ذلك قامت روسيا عام 2015 بتحديث المعدات والمنشآت العسكرية في "نوفيا زيمليا Novaya Zemlya"، ووضعت استراتيجية لنشر منظومة صواريخ s400 المضادة للطائرات في هذا الأرخبيل. ومنظومة الصواريخ والقذائف المضادة للطائرات "بانتسير-اس1" في أحد المطارات في منطقة القطب الشمالي الروسية، وتم نقل طائرات مروحية من طراز M8 و M26 والتي تحمل أكثر من 30 طنا من المعدات والمواد نحو مطار تامب العسكري Temp، كما جرت في شهر مارس 2015 تدريبات عسكرية شملت حوالي 4000 تمرين شارك فيها أكثر من 45.000 عنصر، جاءت مقابلها مناورات مضادة لكل من كندا وبعض الدول الأوروبية، فكانت عملية "نانوك" العسكرية في كندا، كذلك المناورات المشتركة للفايكنغ النرويجي التي تعد الأكبر في تاريخ النرويج العسكري.²⁹

حسب استراتيجية الأمن القومي لعام 2009 و 2013 أكدت روسيا على ضرورة التعاون الإقليمي والدولي في القطب الشمالي لتحقيق مصالح الأمن القومي. وإعطاء الأولوية لسياسة الملاحة البحرية كاستراتيجية لمواجهة المنافسة وتأمين موارد القطب الشمالي وتطويرها.³⁰

يطرح اهتمام روسيا بمنطقة القطب الشمالي، وتطويرها لمعدات بحرية نوعا من التحديث في العقيدة الأوراسية التي جاءت مع إسهامات كل من ب. ساقيتسكيوغ. قيرنادسكي وتروبتسكوي³¹ ثم مع ألكسندر دوغين³² الذي دعا إلى ضرورة تجميع الإمبراطورية الأوراسية مركزا على الانفتاح على البحار الدافئة، ففي ظل توسع حلف الناتو شرقا و امتداده إلى آسيا الوسطى التي كانت الخلفية الحيوية للنفوذ الروسي، كان على روسيا إعادة علاقاتها مع دول المنطقة و التركيز فقط على النقاط التي يزيد فيه التنافس الجيواستراتيجي، ولم تكن قضية البحث عن فضاءات حيوية جديدة في البحار الباردة مطروحا كأولوية على اعتبار أنها تمثل الحدود الطبيعية للبر الروسي.

لكن إسهامات أخرى حاولت إخراج التوجّه الأوراسي من الطرح التقليدي، فقد أوضح ديمتري ترينين D Trinin في كتابه "نهاية أوراسيا: روسيا على الحدود بين الجيوبوليتيك والعولمة"³³ أنّه ومع تنامي قوة الصين في الجهة الشرقية لروسيا، وسيطرة الإسلام السياسي في الجنوب، فإن مستقبل

روسيا الجيوبوليتيكي سيكون بالتشارك مع الاتحاد الأوروبي، وأنّ العودة إلى مرتبة القوى العظمى لا يكون بالتوسّع الإقليمي وإنما بالنمو الاقتصادي والتكنولوجي، وأن روسيا حسبه أوروبية وليست أوراسية. ضمن هذا التوجّه المحدث في الاتجاه الأوراسي يؤكد فلاديمير أوستانكوف F.Ostankov رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية والعسكرية الروسية، بأنّ روسيا ليست فقط قادرة على استغلال المزايا الجيوبوليتيكية لها (بوجودها فيما يسميه ماكيندر بقلب الأرض heartland)، وإنما أيضا قدرتها على الجمع بين حضارات مختلفة، ومدّ طرق تجارية جديدة نحو بحر الشمال، وضمان أنابيب النفط والغاز إليها.³⁴

في ظلّ هذا التصرّو يظهر البعد البراغماتي الاستراتيجي بدلا من البعد الأيديولوجي الذي تتعامل به روسيا في تفاعلاتها الإقليمية والدولية. فهي تسعى الآن إلى العودة لسياسة القوة العظمى بنزعة إمبراطورية متجاوزة القومية الروسية (في مركّب متناقض في داخله)، وأصبحت مصالح الدولة في مجالها الحيوي فوق كل شيء.³⁵ وهذا ما يفسّر توجّه روسيا نحو القطب الشمالي الذي كان بعيدا عن المصالح الأيديولوجية الروسية.

ثالثاً: التنافس الروسي الأوروبي في القطب الشمالي

شهدت العلاقات الروسية الأوروبية فترات متفاوتة بين التنافس والتعاون، وكانت منطقة القطب الشمالي تعتبر منطقة تعاون اقتصادي من خلال الاتفاقيات التعاونية الاقتصادية المستندة إلى القانون الدولي، وضرورة ترسيم الحدود بين بلدان المنطقة الخمس، لكن بعد الأزمة الأوكرانية عام 2014، وظهور روسيا متفوقة استراتيجيا، أصبح الطابع التنافسي يغلب على هذه العلاقات، ويمكن تلخيص مظاهر هذا التنافس فيما يلي:

1- الجانب الأمني

بدأ الوجود الروسي في شرق أوروبا يتراجع استراتيجيا نهاية الثمانيات، ما عوّضه تمديد للاتحاد الأوروبي بضمّه دولاً من تركة الاتحاد السوفياتي سابقا، بالإضافة إلى وجود حلف الناتو كقوة عسكرية مهيمنة تسعى إلى نشر المزيد من القواعد العسكرية في المنطقة، مما طرح أسئلة حول هوية روسيا ودورها في الهندسة الأمنية لأوروبا.³⁶ فرغم امتلاك دول حلف الناتو الأوروبية لأنظمة صواريخ قصيرة

المدى لكن روسيا متفوقة من الناحية الاستراتيجية والنوعية، وإمكانية فوز روسيا في توازن استراتيجي مع أوروبا بدا أسهل.³⁷

جاءت الأزمة الأوكرانية بعد استمرار التوسّع الأمريكي الأوروبي من خلال حلف شمال الأطلسي، واستراتيجية بناء منظومة الدرع الصاروخي وإمكانية قبول انضمام أوكرانيا إلى الحلف³⁸، ما اعتبرته روسيا تهديدًا لأمنها القومي وخطرا استراتيجيا يحرمها من وجود أسطولها في البحر الأسود كمنطقة استراتيجية هامة لتشكّل كلا من شبه جزيرة القرم جنوبا، ودول حلف شمال الأطلسي البلطيقية (استونيا-لاتيفيا -ليتوانيا) شمالاً طوقاً أمنياً يحاصر روسيا ويعزلها عن محيطها الأوراسي.³⁹

فانتشر حوالي 16 ألف جندي روسي في شبه جزيرة القرم بعد حصول تفويض من البرلمان على التدخل العسكري شهر فيفري 2014⁴⁰ وتمكن روسيا من ضمها مما أكسبها تفوقا استراتيجيا على أوروبا في المجال الأوراسي، وهو ما أعطاهها رغبة في البحث عن مناطق نفوذ جديدة، والتنافس مع أوروبا في فضاءات أخرى من أهمها القطب الشمالي الذي يشهد أيضا رغبة لحلف الناتو في نشر قواعده العسكرية، والتعاون مع دول خارج عضويته في المجال الأمني من بينها السويد وفنلندا.

يشير الأدميرال جيمس ستافريديس بمعهد الخدمات المتحدة في لندن والتابع لحلف الناتو، أن منطقة القطب الشمالي أو الشمال الأعلى high north سيكون منطقة صراع وتنافس قادم مع روسيا.⁴¹

كما تربط المنطقة القطبية الغربية الروسية بحر البلطيق بشبه جزيرة كولا أين تتمركز قوات روسية، وضعت مسبقا للدفاع عن الوجود الروسي في القطب الشمالي ضد حلف الناتو.⁴² هو ما يعطي أهمية أكبر لهذه المنطقة في صدّ التوسع الأوروبي.

جاءت مناورات حلف شمال الأطلسي (الرمح مثلث الرؤوس) في النرويج في شهر أكتوبر 2018 لتؤكد على أهمية تلك المنطقة بالنسبة لأوروبا، خاصة مع تزايد الوجود العسكري الروسي هناك، وما أعطاهها هذا البعد الأوروبي هو مشاركة دولتين غير عضوتين في حلف الناتو وهما السويد وفنلندا، ممّا أعاد من جديد التنافس الأوروبي الروسي حول المصالح التجارية وموارد الطاقة والنفوذ الجيواستراتيجي في منطقة القطب الشمالي. وكان الأمين العام قد أشار أن "حلف الأطلسي يتقدم شمالا في المنطقة القطبية ولن يغادرها حفاظا على مصالحه"⁴³

تواجه أوروبا رؤى أمنية مختلفة في التعامل مع روسيا في الشمال الأعلى، خلقت رؤية مركبة بين الدول الخمس التي تطل على المحيط المتجمد الشمالي⁴⁴، فمن الناحية الجيوستراتيجية هناك مسافة كبيرة من الحدود الروسية الفنلندية، وأيضاً من الحدود مع النرويج والدانمارك، ما يجعل التهديدات الأمنية أوسع، ومحاولة أي دولة للتحرك عسكرياً في القطب الشمالي ستراه الدول الأخرى تهديداً لها.

تسعى النرويج إلى زيادة وجودها الإقليمي في القطب الشمالي وتأكيد سيادتها فيه خاصة بعد المطالبات بضم أكثر من 2 مليون كلم² من المساحات المحيطية، ومحاولتها الوصول إلى الموارد النفطية بانتظار تسوية نزاعها مع روسيا.⁴⁵ بالإضافة إلى أن هذه المناورات تطرح أمام النرويج كدولة صغيرة الكثير من التحديات في التشارك الأمني مع حلف الناتو، ومدى نجاح إستراتيجيتها الأمنية اتجاه روسيا في الشمال العالي (The Hight North)، والتي كانت قد بدأتها منذ عام 2006.⁴⁶

2- التنافس الاقتصادي الطاقوي

تعتبر منطقة القطب الشمالي كما أشرنا سابقاً، منطقة غنية بالموارد الأولية خاصة النفطية منها، حيث أصدر مجلس الأمن للاتحاد الروسي SCRF في 27 مارس 2009، وثيقة "الأسس الوطنية لسياسة الاتحاد الروسي في القطب الشمالي نحو 2020"، والتي تشمل المحاور التالية:⁴⁷

- تستخدم منطقة القطب الشمالي كمورد استراتيجي من أجل المصالح الوطنية المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى تهيئة الطريق التجاري البحري في المنطقة.
- توسيع وتنويع المصادر الاقتصادية في القطب الشمالي من غاز وبنفط والمواد الخام.
- الأمن العسكري وحماية الحدود الروسية في القطب الشمالي، من خلال تشكيل نظام جديد لحماية السواحل تابع لجهاز الأمن الاتحادي.

ويكون هذا البرنامج عبر ثلاث مراحل الأولى مرحلة التثبيت (2008-2010)، والمرحلة الثانية مرحلة بناء الهيكل الاقتصادي في القطب الشمالي عبر القانون والدولي والاتفاقيات الدولية (2011-2015)، ثم تأتي المرحلة الأخيرة التي يتم خلالها تحويل منطقة القطب الشمالي إلى منطقة استراتيجية بالنسبة للاقتصاد الروسي.

تعدّ السواحل الشمالية المطلة على القطب الشمالي من أهم المناطق التي تزخر بالموارد النفطية، حيث يوجد أكثر من ثلث احتياطي الغاز في روسيا في المنطقة الشمالية من غرب سيبيريا بمنطقة يامالنييتس ذاتية الحكم ب 28 حقلا للغاز.⁴⁸ وهذا ما شجع روسيا للتنقيب نحو الشمال بهدف اكتشاف حقول أخرى خاصة في الجرف القاري الشمالي.

تعتبر شركة "غازبروم Gazprom"⁴⁹ أهم شركة لنقل الغاز الطبيعي الروسي و تصديره نحو الخارج، ولها دور بارز في عمليات نقل النفط في القطب الشمالي، من خلال منصة "البوابة القطبية" أو "بوابة القطب الشمالي"، القادرة على شحن إنتاج يصل إلى 8.5 مليون طن سنوياً. ويعد حقل نوفوبورتوفسكوي Novoportoveskye الجديد، الواقع شمال غرب سيبيريا، أحد أكبر حقول النفط في شبه جزيرة يامال الروسية، ويتم فيه إنتاج النفط الخفيف منخفض الكبريت بنسبة 0.1%، ورغم التقنيات التكنولوجية الخاصة التي يتطلبها استخراجها في هذه المنطقة⁵⁰ إلا أن احتياطاته تتجاوز 250 مليون طن من النفط الخام ومكثفات الغاز، و320 مليار متر مكعب من الغاز. ويشار هنا إلى أن روسيا تعتمد أبرز منتج للنفط في العالم، إذ يتجاوز إنتاجها مستوى 10 ملايين برميل يوميا⁵¹.

جاء اكتشاف بئر "تسينترالنو - أولغينسكايا 1" بالقرب من شبه جزيرة "كارا-توموس" في الشمال الشرقي من إقليم كراسنويارسك الواقع في الجرف الشرقي للقطب الشمالي عام 2017، من طرف شركة روس نفط،⁵² ليعطي أهمية أكبر لمنطقة القطب الشمالي بالنسبة لروسيا.

جدول رقم 01: استراتيجية إنتاج النفط في روسيا حتى عام 2030 (مليون طن في العام)

region	2015	2020	2030
North west	32-35	35-36	42-43
volga	49-50	44-45	34-36
ural	45-47	36-41	25-29
caucasus	7-11	19-20	21-22
Tyumen region	282-297	275-300	291-292
Tomsk region	12-13	11-12	10-11

East siberia	21-33	41-52	69-75
Far east	23-25	30-31	23-33
Russia total	486-495	505-525	530-535

Source: Alexei Bambulyak, Bjorn Frantzen, Rune Rautio, **Oil Tranport from the Russian Part of the Barents Region**, Status Report, the Norwegian Secretariat, 2015.p17.

في المقابل تحاول الدول الأوروبية المطلة سواحلها على القطب الشمالي، الاستفادة من ثروات المنطقة، فبالنسبة للنرويج ثلثا النفط غير المكتشف المقدر فيها يوجد في بحر بارينتس المطل على ساحلها الشمالي. وتقوم الشركات النفطية النرويجية بحفر عدد كبير من الآبار هناك، يقول في هذا الصدد آرنه سيغف نيلوند، رئيس التطوير والإنتاج في "شتات أويل statoil" شركة إنتاج النفط والغاز المملوكة للدولة: "إن بحر بارينتس مثير للغاية ومهم لكل منا، فضلا عن الصناعة ككل، نحن بحاجة إلى الوصول إلى مناطق جديدة، وبحاجة إلى العثور على النفط في تلك المناطق إذا أردنا النجاة. بحر بارينتس هو أفضل رهان بالنسبة لنا".⁵³

وكانت الحكومة النرويجية قد أكدت على أن الهدف العام لقطاع النفط والغاز هو ضمان الاستغلال الكامل لموارد الجرف القاري النرويجي في القطب الشمالي، رغم ارتفاع التكاليف الضريبية للتنقيب بسبب الآثار البيئية.⁵⁴ وهذا ما تواجهه النرويج فرغم أهمية منطقة بحر بارينتس المطل على القطب الشمالي، إلا أن نشاط المنظمات البيئية يتصاعد لإيقاف التنقيب في ظل المخاطر البيئية التي يسببها.⁵⁵

من جهتها قامت الدانمارك (غرينلاند) في نوفمبر 2010 بمنح أول تراخيص للشركات النفطية للتنقيب عن الغاز والنفط، وفتح سواحلها المطلة على القطب الشمالي لعمليات إنتاج واستخراج النفط. ورحبت باكتشافات شركة كيرن cairn النفطية بالتعاون مع شركة شتات أويل.⁵⁶

بالإضافة إلى الدول الأوروبية تواجه روسيا تنافسا دوليا كبيرا في القطب الشمالي، والذي أصبح مرتبطا بقدرتها على التفوق الاستراتيجي، وتوجيه موازين القوى لصالحها. فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد أعطت بداية من أكتوبر 2009 موافقة لشركة رويال داتش royal dutch للتنقيب في بحر تشوكشي chukchi الذي قدرت وزارة النفط الأمريكية أنه يحتوي على 14 مليار برميل من النفط، و2

تريليون سم³ من الغاز، وهو ما يمكنها من إنتاج مليون برميل يوميا، سيتم نقلها عبر خطوط أنابيب ألاسكا، مما سيوفر نحو 123 مليار دولار صادرات بترولية يوميا.⁵⁷

أما الصين التي يتوقع أن تصل نسبة النمو فيها عام 2020 إلى 9%، والتي تواجه توترات في خطوط الطاقة في كل من مضيق تايوان ومالقا⁵⁸، فقد مولت محطة يامالنييتيس الروسية للغاز الطبيعي المسال على الرغم من العقوبات الغربية واستفادت من طريق بحر الشمال، واستثمرت في التعدين في غرينلاند، وأجرت عمليات تنقيب النفط والغاز في بحر ايسلندا.⁵⁹

يعد مشروع نورد ستريم 2 North Stream الذي ينقل الغاز من روسيا نحو ألمانيا عبر بحر البلطيق بالقرب من القطب الشمالي، لمسافة أكثر من 1250 كلم، المشروع الذي أحدث أزمة داخل الاتحاد الأوروبي عندما طلبت روسيا عام 2017 مرور أنابيب هذا المشروع عبر المياه الإقليمية الدنماركية في جزيرة بورلنهورم.⁶⁰ ويتوقع أن ينقل هذا المشروع حوالي 55 مليون م³ من الغاز، وكانت كل من السويد وفنلندا قد وافقتا على المشروع.⁶¹

أما الجانب التعاوني في القطب الشمالي فيظهر من خلال استراتيجية روسيا في تغليب البعد الاقتصادي البراغماتي على البعد السياسي، حيث قامت مؤخرا بقيادة فرق عمل في مجلس القطب الشمالي، الأول حول التلوث البحري النفطي وإجراءات الوقاية، والثاني حول الأعمال التجارية أدى الى انشاء المجلس الاقتصادي في القطب الشمالي، والثالث حول التعاون العلمي مع الولايات المتحدة. هذه الاتفاقيات ستعزز المصالح الاقتصادية والأمنية لروسيا من خلال تزايد دورها بوصفها لاعبا إقليميا مهما في القطب الشمالي. لكن بعد العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا عقب الأزمة الأوكرانية، وارتفاع مستوى التهديد العسكري في القطب الشمالي وفي منطقة بحر بارنتس، قامت روسيا بخفض ميزانيتها المخصصة للتعاون في المنطقة.⁶²

إن وجود اختلافات استراتيجية وأمنية بين روسيا والدول الأوروبية في مناطق أخرى قد ينتقل إلى القطب الشمالي، حسب ما أظهرته الأزمة الأوكرانية، وهذا سيدفع روسيا إلى ضرورة الموازنة بين التعاون والتنافس، حفاظا على مصالحها الاقتصادية بالمنطقة.⁶³

الخاتمة

تقوم الاستراتيجية الروسية في القطب الشمالي على الحفاظ على المصالح البراغماتية الروسية في المنطقة خاصة المتعلقة بأمن الطاقة، بالإضافة إلى صد التوسّع الأطلسي عبر حلف الناتو ما يشكل تهديدًا لانفرادها بالمنطقة. نلّخص نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- أدت التغيرات المناخية المتمثلة في ذوبان الجليد إلى فتح مسالك وطرق ملاحية جديدة لحركة التجارة الدولية عبر مضيق بيرينغ، الذي يربط أوروبا بآسيا عبر المحيط الأطلسي، وهو الطريق الأقصر من طريق قناة السويس، بالإضافة إلى انكشاف مساحات كبيرة تحت البحار المتجمدة تحتوي على كميات كبيرة من النفط والمواد الأولية، هذا ما أعطى أهمية استراتيجية جديدة للقطب الشمالي.
- إن اعتماد الاقتصاد الروسي بشكل كبير على النفط سيجعل من القطب الشمالي فضاءً حيويًا جديدًا، وهذا ما يفسّر لجوئها إلى تطوير البنى التحتية في منطقة يامال، وتهيئة طريق بحر الشمال (NSR) الذي يمتد على طول الساحل الشمالي لروسيا بين بحر كارا ومضيق بيرينغ ليصبح قابلاً للملاحة وحركة التجارة الدولية رغم التكاليف الكبيرة لذلك.
- منطقة القطب الشمالي من الناحية الاقتصادية تؤمّن 11% تقريبًا من الدخل القومي الروسي، حيث تزودها بحوالي 586 مليار برميل من النفط خاصة في المناطق المحاذية لكل من شرق سيبيريا، بيتشورا وتشوكشي، كما يمكن أن يصل احتياطي الغاز 7.7 مليون متر مكعب، أمّا الاحتياطيات غير المكتشفة فتقدر بـ 67.7 مليار برميل من النفط، و88.3 مليون متر مكعب من الغاز. كما تحاول شركة غازبروم الروسية تهيئة منصة بوابة القطب الشمالي لتصبح قادرة على الشحن والنقل.
- نجاح روسيا في ضم منطقة peaut hole خارج منطقتها الاقتصادية في الجرف القاري، أعطاهَا رغبة لمواصلة التنقيب واستثمار المنطقة بسبب ما تملكه من تقنيات تكنولوجية، خاصة توسيع أسطولها من كاسحات الثلوج والناقلات.

- يطرح اهتمام روسيا بمنطقة القطب الشمالي نوعا من التحديث في عقيدتها الأوراسية التي أعطت أولوية للبحار الدافئة والتوسع في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وهنا يظهر البعد البراغماتي الاستراتيجي الحيوي بديلا عن البعد الإيديولوجي في الإستراتيجية الروسية.
- إن توسع حلف شمال الأطلسي وإمكانية قبول أوكرانيا في الحلف وإستراتيجية الدرع الصاروخي الأمريكي، جعلت روسيا تشعر بنوع من الحصار الجيوبوليتيكي، وهو ما يتطلب ضرورة البحث عن منافذ أخرى، خاصة بعد ضم شبه جزيرة القرم والتفوق المفاجئ لروسيا على الخط الغربي.
- تواجه روسيا في القطب الشمالي أمنيا الوجود الأوروبي، خاصة بعد مناورات حلف الناتو (الرمح مثلث الرؤوس) في النرويج في شهر أكتوبر 2018، والتي تمثل أهم دولة أوروبية تتنافس معها روسيا على القطب الشمالي، ما يطرح قراءات على محور القوة الأوروبي بقيادة الولايات المتحدة ضد روسيا. أما من الناحية الاقتصادية تسعى الدول الأوروبية المطلة سواحلها على القطب الشمالي، الاستفادة من ثروات المنطقة، فبالنسبة للنرويج ثلثا النفط غير المكتشف المقدر فيها يوجد في بحر بارينتس المطل على ساحلها الشمالي، وهي تسعى الى حفر المزيد من الآبار والتنقيب عبر شركاتها النفطية statoil، من جهتها فتحت الدانمارك سواحلها لاستخراج النفط لشركة كيرن Cairn. هذا ما يبرز أهمية المنطقة استراتيجيا رغم التكاليف الباهضة ومناهضة المنظمات البيئية لعمليات التنقيب.
- بالإضافة إلى التواجد الأوروبي تواجه روسيا تنافسا دوليا كبيرا في القطب الشمالي، فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فاحتياطات القطب الشمالي ستمكّنها من إنتاج مليون برميل يوميا. أما الصين فتريد الاستفادة من طريق بحر الشمال، في ظل توتر خطوط الطاقة في مضيق تايوان وملقا.
- يعد مشروع نورد ستريم 2 North Stream الذي ينقل الغاز من روسيا نحو ألمانيا عبر بحر البلطيق بالقرب من القطب الشمالي، خرقا للمحور الأوروبي الأمريكي، وهو ما يؤدي إلى تغيرات في التوازنات الاستراتيجية في القطب الشمالي، ما يطرح تصورات حول انتقال التنافس الدولي إلى هذه المنطقة.

¹ ولد روبرت بيرى عام 1856 بالولايات المتحدة الأمريكية، وكان قد بدأ أولى رحلاته الاستكشافية عام 1886، حيث سافر من خليج ديسكو فوق الغطاء الجليدي نحو جزيرة غرينلاند لمسافة 100 ميلاً، ثم كانت رحلته الثانية عام 1891 عندما كلفته أكاديمية العلوم بفيلاذيليا لقيادة رحلة أخرى نحو غرينلاند، ولأول مرة تم الوصول الى خط عرض 82 °، وفي عام 1909 نجح في الوصول الى القطب الشمالي برفقة زميله هنسون.

² ناجي بوزيان، استراتيجية الصراع على القطب الشمالي، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 98، أكتوبر 2016، نقلا عن الموقع:

<https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D9%91%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A8-9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%91>
تاريخ الاطلاع 2019/02/14 الساعة 14:30

³ the arctic region, background report, list pad 2017, p 02

⁴ Ibidem.

⁵ Filip Chrastansky and Zdenek Kriz, **Economic Potential Of The Arctic Geopolitical Region**, Journal Of Political Science, N° 04, 2010, P362.

⁶ Ibidem.

⁷ يعرف الجرف القاري حسب قانون البحار لعام 1982 كما يلي " يشمل الجرف القاري لأي دولة ساحلية قاع وباطن أرض المساحات المغمورة التي تمتد الى ما وراء بحرها الإقليمي في جميع أنحاء الامتداد الطبيعي لإقليم تلك الدولة البري حتى الطرف الخارجي للحافة القارية، أو الى مسافة 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي إذا لم يكن الطرف الخارجي للحافة القارية يمتد الى تلك المسافة. أنظر: اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وثيقة الأمم المتحدة، 1982، الجزء 06، المادة 76، ص 64.

⁸ ناجي بوزيان، مرجع سابق.

⁹ صباح كنعان، القطب الشمالي بؤرة صراع جديدة، جريدة الخليج، 01/12/2011، نقلا عن الموقع:

<http://www.alkhaleej.ae/home/print/8c37a268-3d08-4f8d-9faa-5247089ac47b/3f0f66ff-536a-405a-8885-3854ee996578>

تاريخ التصفح 2019/02/10

¹⁰ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وثيقة الأمم المتحدة، الجزء 06، ال مادة 77، ص 66.

¹¹ صباح كنعان، مرجع سابق.

¹² مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، **arctic conflicts** صراعات الهيمنة على القطب الشمالي بين الدول الكبرى، 01

جانفي 2015، نقلا عن الموقع: <http://rawabetcenter.com/archives/2381> تاريخ التصفح 2019/02/14، الساعة 15:00.

¹³ نفس المرجع.

¹⁴ Filip Chrastansky And Zdenek Kriz, **op. cit**, p364.

¹⁵ أشرف رشيد، القطب الشمالي في ميزان التنافس الروسي الغربي، تقارير الجزيرة، 2014/04/30، نقلا عن

الموقع: <https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/4/30/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A>

- ¹⁶ عفيف رزق، الصراع في القطب المتجمّد الشمالي، خلاف على الثروات والحدود، نقلا عن الموقع، <http://kassioun.org/reports-and-opinions/item/5208-2013-12-27-17-47-56> تاريخ التصفح 2019/02/10 الساعة 10:30
- ¹⁷ علاء الدين السيد، طريق الملاحة الشمالي والاحتباس الحراري، ساسة بوست، افريل 2016، نقلا عن الموقع: <https://www.sasapost.com/northwest-passage> تاريخ التصفح 2019/02/11، الساعة 14:15.
- ¹⁸ مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق.
- ¹⁹ نفس المرجع.
- ²⁰ Stephanie Pezard, **The New Geopolitics Of The Arctic : Russia's And China's Evolving Role In The Region**, The RAND Corporation, 2018, P02.
- ²¹ Stephen J Blank, **Russia In The Arctic**, Strategic Studies Institute Monograph (SSSI) , July 2011, P04.
- ²² ناجي بوزيان، مرجع سابق.
- ²³ Jorgen Staun, **Russia's Strategy In The Arctic**, Royal Danish Defence College, RDDC Publishing House, Copenhagen, 2015, P12.
- ²⁴ ناجي بوزيان ، مرجع سابق.
- ²⁵ نفس المرجع.
- ²⁶ أليكسي كليبيكوف، توسع جيوبوليتيكي: أسس العقيدة العسكرية لسلح البحرية الروسي، مجلة اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2015، ص ص 72، 73.
- ²⁷ ستيفاني بيزارد وآخرون، الحفاظ على التعاون القطبي الشمالي مع روسيا: التخطيط لتغيير إقليمي في الشمال الأقصى، مؤسسة Rand، 2017، ص ص 11-09.
- ²⁸ كانت أول تجربة لهذه المعدات عندما انطلقت القوات الروسية عبر القطب الشمالي عام 2017، من مدينة تيكسي الروسية عبر جليد مضيق لابتييف وسانيكوف نحو جزيرة كوتيليني، التي تعتبر منطقة دفاع هامة بالنسبة لروسيا لاحتوائها على منظومة صواريخ أونيكسي الأسرع من الصوت ضمن نظام دفاع رويش. لمزيد من المعلومات أنظر: قناة روسيا اليوم RT الجيش في القطب الشمالي، قاهرات التضاريس عبر المحيط، نقلا عن الموقع <https://www.youtube.com/watch?v=3C7QCmVyCps> تاريخ الاطلاع 2019/02/07.
- ²⁹ مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق.
- ³⁰ ويلسون سنتر، السياسة الخارجية الروسية في منطقة القطب الشمالي: موازنة بين التعاون والتنافس، ترجمة مروان زكريا، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، أوت 2017، ص 04.
- ³¹ مراد فيصل، السياسة الإقليمية الجديدة لروسيا: دراسة حالة أوكرانيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات آسيوية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2015-2016، ص 43.
- ³² يجد التوجّه الأوراسي الجديد دعائمه من اسهامات ألكسندر دوغين الذي جاء بفكرة الإمبراطورية الأوراسية في نظريته "السياسة الرابعة" ويدور جوهر هذه النظرية حول مقولة "ليس للروس دولة الآن" في إشارة لمشروعية ما بعد الإمبراطورية، وخوفا من التمدد الصيني نحو الشمال، أو الأوروبي نحو غرب آسيا، أو اتجاه الدول الاسلامية للتكامل مع آسيا الوسطى، ولتحقيق ذلك يرسم 3 محاور برّنة يمكن من خلالها تأسيس الإمبراطورية والحد من التنافس الأطلسي وهي محور موسكو-برلين، محور موسكو-طوكيو، محور موسكو-طهران. ولمنع الهيمنة الأحادية الأمريكية يقترح دوغين انشاء حلف مناور للأطلسية. لمزيد من المعلومات انظر كتاب: ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيك، ترجمة عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، 2004.
- ³³ أمينة مصطفى دله، المخيلة الجيوبوليتيكية الروسية والفضاء الأوراسي، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، سبتمبر 2016، ص 04.
- ³⁴ نفس المرجع، ص 06.
- ³⁵ عزمي بشارة، روسيا: الجيوستراتيجية فوق الأيديولوجيا وفوق كل شيء، مجلة سياسات عربية، العدد 17، نوفمبر 2015، ص 06.
- ³⁶ Jeffrey Mankoff, **Russian Foreign Policy : The Return Of Great Power Politics**, Rowman And Littelfield Publishing Group, INC, 2009, P146.

- 37 أيف ستيفان لازاري وآخرون، روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية، مؤسسة RAND، 2017، ص 4-7.
- 38 تعتبر أوكرانيا منطقة استراتيجية هامة في التنافس الدولي، وكان قد أشار زيبغنيو بريجنسكي أن على الولايات المتحدة الأمريكية وضع مخطط لضم أوكرانيا إلى حلف الناتو في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2015 منطلقاً من مقولته "من دون أوكرانيا لا تشكل امبراطورية روسي" أنظر كتاب: زيبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج، ترجمة مركز الدراسات العسكرية، ط2، لبنان، 1999، ص 116.
- 39 محمود سالم السامرائي، روسيا الاتحادية الصاعدة: نهاية القطبية الأحادية، شركة أكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص 99-105.
- 40 أسامة أبو أرشيد، الأزمة الأوكرانية أمريكية: إعادة بعث الحرب الباردة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، مارس 2014، ص 10.
- 41 Stephen J Blank, **op.cit**, p21.
- 42 ويلسون سنتر، مرجع سابق، ص 07.
- 43 شارك في مناورات النرويج التي جرت في الفترة من 25 أكتوبر حتى 07 نوفمبر 2018، 31 دولة من أعضاء حلف الناتو ودول صديقة، وحوالي 65 سفينة بحرية، 250 طائرة حربية، 50 ألف جندي. و10 آلاف مركبة حربية، أنظر الموقع الرسمي لحلف الناتو على الرابط: https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_158620.htm
- 44 Alyson J.K. Bailes, **NATO And The Eu In The North: What Is At Stake In Current Strategy Development**, Lithuania Foreign Policy Review, Issue 23, 2010, and P13.
- 45 Charles M Perry and Bobby Andersen, **New Strategic Dynamics In The Arctic Region**, Implications For National Security And Interning house, national Collaboration, The Institute For Foreign Policy Analysis, February 2012, P33 .
- 46 Wrenn Yennie Lindgren and Nina Graeger, **the Challenges and Dynamics of Alliance Policies: NATO and the Hight North**, Global Allies, 2018, P 92.
- 47 لخضر نويوة، الاستراتيجية الروسية تجاه الاتحاد الأوروبي: الطاقة نموذجاً 200-2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2014-2015، ص 133، 131.
- 48 Alexei Bambulyak, Bjorn Frantzen, Rune Rautio, **Oil Tranport from the Russian Part of the Barents Region**, Status Report, the Norwegian Secretariat, 2015, P 09.
- 49 تتحكم الدولة الروسية في شبكات نقل النفط والغاز عبر شركتين حكوميتين، وهما شركة ترانسفط transneft وشركة غاز بروم gazprom التي تعتمد على نظام نقل الغاز الموحد unified gaz transportation والذي وصل طوله إلى 186 ألف كلم عام 2014، ما مكّنه من اختراق دول أوروبا الشرقية بأكثر من 263 محطة ضاغطة، وكان البرلمان الروسي قد أقر عام 2006 قانوناً يعطي الحق لشركة غازبروم نقل وتصدير الغاز نحو الخارج. لمزيد من المعلومات أنظر: لخضر نويوة، الاستراتيجية الروسية تجاه الاتحاد الأوروبي: الطاقة نموذجاً 200-2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2014-2015، ص 148، 149.
- 50 **Gates of Arctic**, The World's Only Arctic Oil Loading Terminal, Gazprom Neft, Annual Report, 2017.
- 51 الرئيس الروسي يفتتح البوابة القطبية، قناة روسيا اليوم، 2016/05/25، نقلاً عن الموقع: <https://arabic.rt.com/news/824680-%D8%BA%D8%A7%D8%B2%D8%A8%D8%B1%D9%88%D9%85-%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%B4%D8%AD%D9%86-%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%AE%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A>
- تاريخ التصفح: 2019/03/05.
- 52 فريد غابري، أول اكتشاف نفطي في القطب الشمالي، قناة روسيا اليوم، 2017/06/18، نقلاً عن الموقع: <https://arabic.rt.com/business/884290-%D9%83%D8%B4%D9%81-%D9%86%D9%81%D8%B7%D9%8A-%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A>
- تاريخ التصفح: 2019/03/05.

⁵³ النرويجيون منقسمون حول التنقيب في القطب الشمالي، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 2017/09/10، نقلا عن الموقع:

http://www.aleqt.com/2017/09/10/article_1249056.html تاريخ التصفح: 2019/03/06.

⁵⁴ Arctic oil and gas, ERNST and YOUNG, in: http://www.ourenergypolicy.org/wp-content/uploads/2013/09/Arctic_oil_and_gas.pdf p 10.

⁵⁵ Bernard Funston, **the Arctic: A Climate of Challenge**, In: Arctic Oil and Gas Issues, Statoil Training and Awareness, Novembre 2006, p 18, 19.

⁵⁶ Arctic oil and gas, op cit, p 09.

⁵⁷ Stephen J Blank, **op.cit**, pp09-13.

⁵⁸ Bernard Funston, op cit, p23.

⁵⁹ ويلسون سنتر، مرجع سابق، ص 09.

⁶⁰ ناصر السهلي، سيل الشمال 2 الروسي: رفض أوروبي للابتزاز بدعم أمريكي، جريدة العربي الجديد، 12 فيفري 2019، نقلا عن

الموقع: <https://www.alaraby.co.uk/economy/2019/2/12/%D8%B3%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-2-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%84%D9%80-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D8%B2-%D8%A8%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A>

تاريخ التصفح: 2019/03/05.

⁶¹ معركة في القطب الشمالي، جريدة الاتحاد، 20 جويلية 2018، نقلا عن الموقع:

<https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/99417/%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A>

تاريخ التصفح: 2019/03/05.

⁶² ويلسون سنتر، مرجع سابق، ص ص 08، 09.

⁶³ نفس المرجع، ص 10.

"السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق (2000م-2017م)"

Russian Foreign Policy towards Iraq 2000 - 2017

أ.ربا عبادة مسودة.

عضو هيئة تدريس في جامعة القدس المفتوحة- رام الله- فلسطين

ملخص: شهد العقد الأخير تحولات جذرية على صعيد السياسة الخارجية الروسية، وكان من أهم العضلات التي واجهت روسيا خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 هو التركيز على إعادة صياغة سياسة خارجية جديدة بعد التحولات الجديدة في النظام الدولي تحت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وأثناء انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي ومؤسساته، كان على روسيا إعادة هيكلة السياسة الخارجية في ظل هذه الظروف. وتركز السياسة الخارجية الروسية على تحقيق أهداف أساسية منها ضمان أمن البلاد، وتهيئة الظروف للنمو الاقتصادي، وتعزيز الأمن والسلام الدولي، وتعزيز علاقات حسن الجوار لمنع التوترات والصراعات في المناطق المجاورة للاتحاد السوفيتي. وتحقيق أهداف وسياسات داخلية لتحسين الأوضاع الداخلية المتدهورة والسيطرة على الحدود وتحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على الوحدة الداخلية. وتعد دولة العراق جزءاً محورياً في منطقة الشرق الأوسط، ولطالما سعت روسيا لإقامة نوع من التحالف الاستراتيجي لتحقيق هدف الوصول للمياه الدافئة. ودراسة موضوع العراق في سياسة روسيا الخارجية لا يتم بمعزل عن الولايات المتحدة الأمريكية كونها كانت القوة المحتلة للعراق، والتي عمدت فيها الولايات المتحدة من إخراج روسيا من دائرة اللعبة السياسية في العراق. ومع صعود الرئيس فلاديمير بوتين ومحاولاته لاستعادة الدور دخل الصراع مع الولايات المتحدة في مرحلة مهمة. خاصة في المناطق الاستراتيجية في العالم ومنها العراق.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، النظام الدولي، روسيا، العراق، الولايات المتحدة الأمريكية.

Abstract: The last decade has seen radical changes in Russian foreign policy. One of the main dilemmas facing Russia, especially after the dissolution of the Soviet Union in 1991, was to focus on reformulating a new foreign policy after the new transformations in the international system led by the United States of America. During the collapse and disintegration of the Soviet Union and its institutions, Russia had to restructure foreign policy under these circumstances.

Russian foreign policy focuses on achieving basic goals, including ensuring the security of the country, creating conditions for economic growth, strengthening international security and peace, and promoting good neighborly relations to prevent tensions and conflicts in the vicinity of the Soviet Union. Achieving internal goals and policies to improve deteriorating internal conditions, control borders, achieve economic growth and maintain internal unity.

The State of Iraq is a central part of the Middle East, and Russia has long sought to establish a kind of strategic alliance to achieve the goal of access to warm water. The study of the issue of Iraq in Russia's foreign policy is not done in isolation from the United States of America because it was the occupying power of Iraq, in which the United States took Russia out of the circle of political game in Iraq. With the rise of President Vladimir Putin and his attempts to restore the role entered the conflict with the United States at an important stage, especially in strategic areas in the world, including Iraq.

Keywords: foreign policy, world Order, Russia, Iraq, United States of America.

المقدمة

شهد العقد الاخير تحولات جذرية على صعيد سياسة روسيا الخارجية، كان من اهمها التركيز على اعادة سياستها الخارجية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، والتحولات الجديدة التي شهدتها النظام الدولي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، وبالتالي كان على روسيا إعادة هيكلة السياسة الخارجية في ظل هذه الظروف.¹ وهناك العديد من المحددات التي لعبت دوراً في تحريك روسيا خارجياً منها الموقع الجغرافي المتميز الذي جعل من روسيا جسراً بين القارتين الأوروبية والآسيوية. إضافة الى تطلع روسيا على مياه البحر المتوسط الدافئة، وكسب العلاقات الاقتصادية مع الشرق الأوسط. والرغبة الروسية في استعادة الدور العالمي وحرصها على دعم النهج الأيديولوجي من خلال تعظيم المكاسب.²

وحتى تحقق روسيا مكاسبها وموقعها كقوة مهمة في النظام الدولي، لا بد من أن تكون سياستها مختلفة عن سياسة الولايات المتحدة الامريكية ، ولا يمكن أن تظهر هذه الاهمية إلا في حالة أن تكون سياستها الداخلية والخارجية مستقلة.³

وهذا ما أكد عليه فريد زكريا في دراسته بعنوان "عالم ما بعد أمريكا " بأن الولايات المتحدة الامريكية لا تزال هي القوة العظمى على المستوى العسكري والسياسي، اما مجالاتها الاخرى ستتحول بعيداً عن الهيمنة الأمريكية وحتى لو انها كقوة ليست في زوال ولكن على الاقل سيكون هناك قوى تزاخمها.⁴ وهذا ما دفع روسيا لتغيير سياستها الداخلية والخارجية بما يحقق مصالحها ويعيد لها الدور والهيمنة في النظام الدولي.

ومنذ وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الى الحكم، بدأ بتطبيق مذهب الواقعية في سياسته الخارجية بقوله: "الخيار الواقعي الوحيد لروسيا هو خيار أن تكون دولة قوية وواثقة من قوتها، قوية ليس رغماً عن المجتمع الدولي، وليس ضد دول قوية أخرى، ولكن جنباً الى جنب." وبالتالي كانت خصائص السياسة الواقعية التي اتبعها بوتين مبنية على الاقتصاد والأوروبية والأمننة ورفض الأحادية القطبية والقوة.⁵

وركزت سياسة روسيا الخارجية على تحقيق أهداف أساسية منها ضمان أمن البلاد، وتهيئة الظروف للنمو الاقتصادي، وتعزيز الأمن والسلام الدولي، وتعزيز علاقات حسن الجوار لمنع التوترات

والصراعات في المناطق المجاورة للاتحاد السوفيتي. وتحقيق أهداف وسياسات داخلية لتحسين الأوضاع الداخلية المتدهورة والسيطرة على الحدود وتحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على الوحدة الداخلية.⁶

وتعد دولة العراق جزءاً محورياً في منطقة الشرق الأوسط، ولطالما سعت روسيا لإقامة نوع من التحالف الاستراتيجي لتحقيق هدف الوصول للمياه الدافئة. ودراسة موضوع العراق في سياسة روسيا الخارجية لا يتم بمعزل عن الولايات المتحدة الأمريكية كونها كانت القوة المحتلة للعراق، والتي عمدت فيها الولايات المتحدة من إخراج روسيا من دائرة اللعبة السياسية في العراق، ومع صعود الرئيس فلاديمير بوتين ومحاولاته لاستعادة الدور دخل الصراع مع الولايات المتحدة في مرحلة مهمة، خاصة في المناطق الاستراتيجية في العالم ومنها العراق.⁷

توضح الدراسة توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق، وتحديدًا منذ تولي بوتين السلطة عام 2000، والذي اتخذ موقفاً متفهماً وإيجابياً تجاه العراق، من خلال كسر العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها. وإعادة الزيارات الدبلوماسية والرسمية المتبادلة بين البلدين، إضافة لتوسع التبادل التجاري، وموقفها من الحرب الأخيرة التي فرضت على العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003. وتعتبر هذه المرحلة مفصلية ومهمة في تاريخ العلاقات الروسية العراقية خاصة فيما حملته من تغيرات مهمة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفهم طبيعة المصالح الروسية في العراق.

1.1 إشكالية الدراسة.

رغم ان السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق شهدت تطوراً وتراجعاً بين مدة وأخرى نتيجة عدد من المتغيرات الداخلية والدولية، لكنها اتجهت لمواجهة التغيرات والتحديات بالارتقاء بهذه السياسة الى مراحل متقدمة تخدم مصالحها بالدرجة الاولى، ومصالح العراق في الوقت نفسه. وبالتالي تحاول الورقة البحثية الإجابة على السؤال الرئيسي: ما هي دوافع توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والتي تلعب دوراً كبيراً في سياسة روسيا تجاه العراق؟

وينبثق عن الدراسة أسئلة فرعية أخرى:

- ما هو دور المتغيرات الدولية والاقليمية في سياسة روسيا الخارجية تجاه العراق؟
- ما هي محددات السياسة الخارجية الروسية في العراق؟
- ما هي أهداف ووسائل السياسة الخارجية الروسية في العراق؟

2.1 فرضية الدراسة.

تنطلق فرضية الدراسة بأن حرص روسيا للارتقاء بسياساتها الخارجية تجاه العراق هو نتيجة رغبتها في التوسع لخدمة مصالحها وخاصة الاقتصادية. والتأكيد على عودتها كقوة مؤثرة في النظام الدولي عن طريق مزاحمتها للنفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط. والانتقال لنظام متعدد الاقطاب ضمن مساعيها لإنهاء القطبية الأحادية.

3.1 أهمية الدراسة.

تتمثل أهمية الدراسة حول دوافع توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق وكيف تلعب المتغيرات الدولية في سياسة روسيا الخارجية، والتي تحكمها المصالح القومية للدول والتنافس الواضح والعلني من أجل تحقيق المصالح. وموقفها من الحرب الأخيرة في العراق وكيف كان السلوك الخارجي ازاء هذا الاحتلال. ومن القضايا التي تمر بها المنطقة العربية والتي تعتبر هامة في ظل ما يشهده النظام من إعادة صياغة لطبيعة النظام السياسي الدولي، وكيفية تفاعل الموقف الروسي بناء على دوافع سياسية واقتصادية وأمنية.

4.1 منهجية الدراسة

تقوم الدراسة على اساس تحليل دوافع توجهات سياسة روسيا الخارجية تجاه العراق، من الناحية السياسية والاقتصادية، وتحليل اسباب هذه التوجهات، ودور المحددات الداخلية والخارجية. وكيف كان للمتغيرات الاقليمية والدولية دور في هذه السياسة، في ظل نظام أحادي القطبية.

5.1 الاطار النظري

إن عملية صنع السياسة الخارجية هي عملية معقدة، ووضح السيد سليم السياسة الخارجية بأنها "البرنامج العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرامجية المتاحة من اجل تحقيق اهداف محددة في المحيط الخارجي".⁸

وانطلاقاً من الإطار النظري، فإن صانع القرار قد يغير توجهه في السياسة الخارجية وذلك باختلاف القضية ونوعها وباختلاف الفترة الزمنية، وعلى أساس ذلك تتحدد المصالح والأدوار للدولة التي يكون متفق عليها عن طريق وحدة القرار النهائية.⁹

تتسم الاستراتيجية الروسية بنوع من الواقعية من خلال السعي لبناء سياسة براغماتية. وبدأت روسيا تعمل بها من خلال اظهار وتأکید قطع علاقاتهم بالماضي الشيوعي والتخلي عن ركائز الحرب الباردة، وجدد بوتين النهج البراغماتي للدولة الروسية وأكد على انه "لكي يكون لك مكان تحت الشمس فلا بد من أن تحتفظ بعلاقة جيدة مع الجميع".¹⁰ وتؤكد الواقعية الجديدة على معنى الصراع السياسي للسيطرة، وتمنح الدولة القدرة على تكوين الأهداف والمصالح،¹¹ وهذا ما تسعى اليه روسيا في سياستها الخارجية تجاه العراق، فهي مبنية على المصالح وتحقيق أهدافها. وأكد والتر على أن رغبة الدول في البقاء يجعلها في موقع التنافس، لكن عليها ألا تستخدم القوة وإلا أتت بنتيجة عكسية، وإنما عليها المحافظة على مكانتها في النظام.¹²

وبالتالي تركز الواقعية الجديدة على الاعتماد المتبادل والاعتماد على المعلومات والذي يساهم في تقليل حدة الصراع بسبب تردد الدول والخوف من تجميد أرصدها الخارجية او توقيف معاملاتها الخارجية،¹³ وهذا يتوافق مع سياسة روسيا الخارجية تجاه العراق والتي تعتبر منطقة حيوية لها نظراً لما تتمتع به العراق من موقع استراتيجي متميز وموارد نفطية.

وتحاول روسيا من خلال هذا النهج إعادة هيبته والحفاظ على أمنها وسيادتها من أي خطر يحيط بها، مما يدفعها لتعزيز وضعها في المناطق الحدودية.¹⁴ وفي سياستها تجاه العراق تؤكد روسيا على ان استقرار منطقة العراق مهم بالنسبة لها من ناحية، ومن ناحية اخرى المحافظة على امنها واستقرارها يعمل على زيادة المصالح والاستثمار الروسي، فكلما كان الأمن والاستقرار متوفر تزداد الاستثمارات والمصالح.¹⁵

وتسعى روسيا من خلال سلوكها وعلاقاتها الخارجية الى تحقيق عالم متعدد الأقطاب وضمان قربها ومساواتها مع جميع مراكز القوى الأخرى، وان تحول دون تفرد الولايات المتحدة الامريكية في النظام الدولي.¹⁶

اصبح الموقف الروسي أكثر تفهماً وإيجابية تجاه العراق منذ تولي بوتين السلطة عام 2000، من خلال تبني روسيا مواقف لصالح العراق، واتجاهها لخرق العقوبات المفروضة عليها. رغم ذلك تسعى روسيا من خلال سياستها البراغماتية الى لعب دور مزدوج، فهي تسعى للحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة بناءً على مصالحها المتنامية من جهة، ومن جهة أخرى تحاول قدر الامكان المحافظة على مصالحها في العراق.¹⁷

ومنذ تخلي روسيا عن مبادئها الأيديولوجية أصبح المحرك الأساسي في سياستها تجاه العراق مبني على المصالح المتبادلة. وهي قابلة للتطوير او التغيير بحسب ما يقتضيه مفهوم المصلحة لدى روسيا الاتحادية. وهذا تباعاً يفسر تبدل الموقف الروسي تجاه العديد من القضايا العربية وتحديداً العراق،¹⁸ رغم وجود العديد من المتغيرات التي جعلت من هذه العلاقات متفاوتة ما بين التباعد والتقارب. وهذا ما يتفق مع النهج الواقعي الذي يتبناه بوتين في سياسته الخارجية تجاه الشرق الاوسط وتحديداً العراق.

6.1 الدراسات السابقة.

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تحدثت عن السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط وتحديداً العراق، والتي أجمعت على ان الدافع الاساسي تجاه العراق هو بناء على المصالح وتحديداً المصالح الاقتصادية. فيؤكد الباحث علي الجبوري في دراسة بعنوان "العلاقات العراقية الروسية 1991-2011" بأن دافع التوجه الروسي للعراق هو المصالح الاقتصادية. كون أن العراق تمتلك موارد ضخمة غير مستغلة، وهذا ما جعل من العراق سوقاً استثمارياً في ظل مرحلة التحول الاقتصادي التي مرت بها روسيا من النظام الاشتراكي الى النظام الرأسمالي. وهنا يُظهر الكاتب مدى اهمية المصالح الاقتصادية الروسية في العراق لتحقيق أهدافها. وتوجّهت روسيا نحو الاستثمار النفطي في العراق ضمن صيغة "النفط مقابل الغذاء والدواء". واتجهت الشركات الروسية إلى شحن واستخراج معظم النفط العراقي وفق الاتفاقيات التي سمحت بها الأمم المتحدة. وبدأت تظهر السلع الروسية في العراق، وقامت العراق باستيراد عدد من القطارات من روسيا، فالعلاقة كانت تبادلية ما بين الطرفين. وفي ظل المتغيرات الدولية التي تمثلت بقرار ضرب العراق من قبل الولايات المتحدة. بدأت روسيا بالتراجع عن السياسة المؤيدة للعراق، من خلال البحث عن الضمانات من قبل الولايات

المتحدة للحفاظ على مصالحها في العراق. وهذا يوضح ان سياسة روسيا البراغماتية تعتمد على المصالح وقابلة للتغير وفق تحقيق أهدافها.¹⁹

واتفقت مع هذا التوجه الباحثة نورهان الشيخ في دراسة بعنوان "الاستمرار والتغير في السياسة الروسية تجاه العراق في فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي". والتي بينت بأن السياسة الروسية لا تختلف عن سياسة الاتحاد السوفيتي سابقاً تجاه العراق. والتي كانت قائمة على المصالح الاقتصادية والتبادل الاقتصادي والأسلحة اضافة للنفط. وبعد فرض العقوبات الدولية على العراق تراجع التعاون العسكري والأمني ولكن تركز في المجال الاقتصادي. وهذا يعني ان الدافع الاقتصادي من اهم الدوافع الروسية تجاه العراق. ومن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سعت روسيا الى ضرورة الحفاظ على المصالح الاقتصادية والتي لا تتحقق إلا من خلال الاستقرار السياسي. وتمثل ذلك برفع العقوبات التي فرضت على العراق، فالعامل الاقتصادي هو المحدد الحاكم في سياسة روسيا تجاه العراق. وكان هناك خوف روسي من سيطرة الولايات المتحدة على النفط العراقي. والذي سيكسب الولايات المتحدة تأثير في حجم الانتاج وأسعاره العالمية مما ينعكس سلباً على روسيا كون ان قطاع الطاقة هو عصب الاقتصاد الروسي. وهذا ما لا ترغب به روسيا في ظل الدور الذي تلعبه على المستوى الدولي والإقليمي خاصة في مجال الشراكة الاقتصادية التي تعتبر الأساس في ترتيب الدول في موقعها في النظام الدولي.²⁰

وفي مقال بعنوان "Russia and U.S. Policy Toward Iraq Conflict of Interests and Limits of Dissent" تطرقت الباحثة Ekaterina Stepanova للبعد الدولي حفاظاً على المصالح الاقتصادية، في الوقت الذي كانت فيه روسيا من أكثر الدولة اعتراضاً وبشكل علني على الضربات الجوية الأمريكية المتكررة خاصة النشاط الانفرادي الأمريكي تجاه العراق. ومنذ نهاية الحرب الباردة ولاستعادة الدور والهيبة اتجهت روسيا لإقامة علاقات اقتصادية مع العراق ورفع العقوبات المفروضة عليها. وتؤكد بأن سياسة روسيا تجاه العراق انما هي منذ البداية تصب في المصالح الاقتصادية الروسية في المقام الاول. وهذا ما دفع روسيا الى رفع او على الاقل تخفيف العقوبات المفروضة على العراق، الذي ساهم بزيادة التعاون الروسي مع الامم المتحدة بشأن ما يتعلق بالعراق. وسياسة روسيا التي تستند على مبدأ حماية المصالح خاصة في العراق. وبالتالي ان اي هجوم عسكري موجه ضد العراق سيضرب المصالح الروسية وهذا ما لا ترغبه روسيا.

اما دراسة الباحثة بان فوزي الدليمي بعنوان "سياسة روسيا الاتحادية تجاه العراق 2003-2010"، أكدت على ان الدافع الاساسي لتوجه روسيا في سياستها الخارجية تجاه العراق دافع أمني. وأمن روسيا حتم عليها استغلال المنافذ للعراق، فتوسعت حركتها من أجل تنظيم مصالحها للمحافظة على امنها. والعراق يقع في اقليم يعد ساحة مفتوحة امام التنافس الاقليمي والدولي. وأعلنت روسيا رغبتها في العودة الى العراق واستمرار العلاقات من اجل اثبات الدور الروسي. وتحقيق الامن القومي خاصة ان العراق جزء من النظام الاقليمي وعنصر مهم في توازن القوى. وتحتاج روسيا للعراق للحيلولة من قيام تحالف مناوئ لها مع حدودها الجنوبية. وان مجرد التواجد الغربي في منطقة حيوية بالنسبة لروسيا هو تهديد للجانب الامني. والسيطرة على الموارد الحيوية التي تؤدي في نهاية المطاف الى تهديد الأمن القومي الروسي اذا ما وقع تحت التأثير الغربي. وضرورة مواجهة توسع حلف الناتو بإقامة توازن استراتيجي عالمي باللجوء لعقد العديد من الاتفاقيات مع قوى دولية وبعض دول الشرق الأوسط كالعراق. وان تقوية العلاقات مع العراق هو بديل للاستفادة من الخبرة الروسية في المنطقة.²¹

واتخذت الباحثة وداد جابر غازي نفس التوجه في تفسير سياسة روسيا تجاه العراق، ففي مقالها بعنوان "طبيعة العلاقات العراقية الروسية"، وضحت ان تحقيق الاستقرار في العراق مرتبط بعدد من الاهداف التي تخص الأمن القومي الروسي. وهذا يعطي روسيا المزيد من الاستقرار على حدودها. وابتعادها عن التنافس والتصارع مع الغرب. وان العلاقات الروسية العراقية هي قائمة على اساس استقرار الأمن واستتبابه، في ظل سياسة روسيا التي تستند على مبدأ توازن المصالح، فالدور الروسي العالمي المؤثر في السياسة الدولية قائم على اساس استتباب الأمن في المنطقة، تحقيقاً لمصالحها.²²

وهناك العديد من الدراسات التي تناولت اثر الدور الامريكي في سياسة روسيا تجاه العراق، ففي مقال بعنوان "روسيا والمسألة العراقية"، للباحث دياب محمد. خلصت بأن روسيا في النظام العالمي الجديد الذي تتزعمه الولايات المتحدة سيكون دورها ثانوي. بسبب نجاح الامريكيين في وضع يدهم على منطقة حيوية لروسيا الاتحادية. وهذا يعني ازاحة روسيا نهائياً من المنافسة في المنطقة، في ظل مساعيها في تلك الفترة نحو الحفاظ على المصالح الاقتصادية والنفطية بعيداً عن ممارسة نشطة في الشرق الاوسط. واتفقت الكاتبة بيداء أحمد مع هذا التوجه في مقالها بعنوان "العراق في الاستراتيجية الروسية"، بأن هناك رؤية تقلل من أهمية الدور الروسي وتنظر له بسلبية. ولا يمكن

الاعتماد على روسيا استراتيجياً وإنما في مجال الدبلوماسية بتوفير الشرعية لبعض التصرفات. وهذا ما قلل من الدور الروسي، في ظل الاستخفاف الأمريكي بقرارات بوتين.²³ في حين ان الكاتب علاء عبد الحفيظ محمد في دراسة بعنوان "التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط: العراق أنموذجاً"، وضح بأن روسيا تلعب دوراً مهماً في ابراز قوتها في النظام الدولي. ومزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية، لإرهاق قوتها العسكرية في الحرب الاخيرة على العراق. والذي من شأنه ان يفسح المجال لروسيا الاتحادية للحاق بالولايات المتحدة. ويقلص من فجوة التراجع التي لحقت بروسيا جراء انهيار الاتحاد السوفيتي.²⁴

هذه الدراسات تفسر سياسة روسيا الخارجية تجاه العراق وفق العديد من الدوافع، إما الدافع من هذه السياسة فهو اقتصادي، او الدافع أمني. ومنهم من اخذ توجه آخر تمثل بالأثر الذي تركته الولايات المتحدة الأمريكية على العراق جراء الحرب الاخيرة. وتبنى البعض توجه أفول القوة الروسية في ذلك الوقت، اما البعض الآخر فيرى ان روسيا استغلت الموقف من أجل تغيير الصورة وإعادة هيبتها في النظام الدولي.

2. محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق.

شهدت الساحة الدولية منذ بداية العقد حضوراً روسياً كقوة سياسية صاعدة ومؤثرة في النظام الدولي ومشاركة بالأزمات الدولية، والذي افسح المجال لها ما ارتكبته الولايات المتحدة من أخطاء مما ساهم بوجود لاعبين آخرين على الساحة الدولية شاركوا وتحكموا بالنظام الدولي وفق ما تتطلبه مصالحهم.²⁵ فما تمتلكه روسيا من محددات يعتبر مدخلاً لفهم طبيعة العوامل المؤثرة في سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض.

1.2 المحددات الداخلية.

تلعب المحددات الداخلية دوراً كبيراً في سياسة روسيا الخارجية، ومن هذه المحددات العامل الجغرافي. والسياسة الخارجية الروسية تنطلق في رؤيتها لأهمية العامل الجغرافي والذي يحتل الصدارة في سلم الاهتمامات العالمية. ولا يمكن أن يتشكل أي نظام عالمي بعيداً عن المنطقة الاستراتيجية والتي تعتبر قلب العالم وتشكل مركز القوى وارتكاز للسياسة الخارجية الروسية.²⁶

كانت منطقة الشرق الاوسط ضمن أهداف روسيا، من اجل تحقيق الامن والحدود الجنوبية. والخوف من اندلاع صراعات اقليمية. والسعي الدائم لإيجاد حزام من الدول للوقوف في وجه القطبية الاحادية وممارسة الضغوط على الولايات المتحدة الامريكية. واثاحة الفرصة لروسيا لدخولها في عملية السلام، وتعزيز دورها في النظام الدولي.²⁷ وهذا ما سعت اليه روسيا من خلال تطوير علاقاتها مع العراق لما يتميز به من موقع جغرافي. وتعد العراق منطقة مهمة واستراتيجية وحيوية لروسيا. وكان الاهتمام الروسي بالعراق منذ زمن بعيد، نظراً لما يتمتع به من أولوية تتمثل بالوصول للمياه الدافئة.

تقع العراق في قلب الشرق الأوسط، بين إيران والكويت. وتبلغ مساحة العراق 437367 كم مربع. وتحتوي على موارد طبيعية كالغاز الطبيعي والنفط. اضافة للفوسفات والكبريت. وتمتاز العراق بموقع استراتيجي على ممر شط العرب المائي وعلى رأس الخليج العربي.²⁸

ويعتبر العراق مركز استراتيجي فعال يقع في قلب العالم، وما ساعده في ذلك مقوماته التي يمتلكها، وموقعه بالنسبة للشرق الاوسط له أهمية بالغة خاصة في المجال الحيوي. وتعتبر المنطقة المهمة لروسيا، فالعراق يعتبر وسط البحار المركزية كالبحر الأبيض المتوسط والأسود والأحمر والخليج وبحر قزوين. وهذه البحار هي التي تطمح بها روسيا وتعزز وجودها من اجل الوصول للمياه الدافئة. وكونها تشكل جسراً موصلاً بين الشرق والغرب.²⁹

لذلك تنظر روسيا للعراق شريكاً مهماً لها في منطقة الشرق الاوسط،³⁰ وكانت المصالح الاقتصادية هي المحرك الأساسي للسياسة الخارجية الروسية تجاه العراق. كون أن العراق تمتلك خامس أكبر احتياط للنفط الخام، ومن أهم منتجي النفط ومصدري النفط الخام. وكان الاقتصاد العراقي قد تأثر منذ عام 2014 بهجمات تنظيم داعش وهبوط أسعار النفط العالمية، وفي عام 2015 تكشففت فعلياً هبوط اسعار النفط بالكامل.³¹ وامتلاك العراق هذه الموارد جعلها في سلم أولويات سياسة روسيا الخارجية، لأن من خلال المصالح الاقتصادية تستطيع روسيا تحقيق ما تريد على جميع المستويات.

وكانت مصلحة روسيا الاستراتيجية في العراق تتمثل في تقليص الأعمال الحربية الى أقصى حد ممكن، وعدم خروج أي طرف منتصر. ومن وجهة نظر روسية فان انتصار الولايات المتحدة الامريكية أدى الى تعاظم الهيمنة الامريكية وسيطرتها على الموارد النفطية وتحكمها بأسعارها، وهذا يهدد أمن

ومصلحة روسيا. وهذا يعني إزاحة روسيا نهائياً من المنطقة، خاصة في ظل تركيز السياسة الروسية في البداية على المصالح الاقتصادية.³²

وبعد حرب عام 2003 شهدت المنطقة الاقليمية انتشار وتواجد غربي في مناطق جغرافية قريبة من الحدود الجنوبية لروسيا، تمثلت بامتداد حلف شمال الاطلسي للحدود الروسية من الجهة الغربية والشمالية. وهذا يعني لروسيا من الناحية الاستراتيجية تهديد لأمنها. لكن روسيا استطاعت ان تستغل ما حصل في العراق لصالحها خاصة في ظل صعود اقليمي لإيران، من خلال الوقوف بجانبها لبناء مفاعل نووي وتزويدها بقدرات تكنولوجية. والذي شكل قلقاً وإزعاجاً للولايات المتحدة.³³

وحفاظاً على استقرار المنطقة سعت روسيا الى مكافحة الإرهاب والنزاعات الناجمة عن الصراع بين الحركات المتمردة والتي من شأنها ان تهدد سلامة اقليم روسيا وأمنها الداخلي عن طريق سيطرتها على أمن العراق والذي سيعزز الاستقرار وحماية مصالحها الحيوية.³⁴ رغم ذلك تزايدت الحركات الإرهابية في العراق بحجة مقاومة تنظيم القاعدة، من خلال خطف عصابة عدد من الموظفين في السفارة الروسية في بغداد عام 2006. ولم تكتفي بالخطف بل قامت الجماعة بإعدام احد المخطوفين، وهددت بإعدام البقية.³⁵

أما حول التحالف الدولي الذي شكل في أيلول 2014 من قبل الولايات المتحدة لمواجهة تنظيم داعش، نجد أن روسيا كان لديها شكوك واعتراض تجاه التحالف. وتدور هذه الشكوك حول جدلية الاهداف الخفية وراء هذا التحالف. وخاصة ان هذا التحالف هو تحت القيادة الامريكية. ورغم عدم انضمام روسيا لهذا التحالف، لكن هذا لا يعني عدم مكافحة الارهاب في العراق. وتم ذلك من خلال تشكيل حلف رباعي في 2015 يضم روسيا والعراق وسوريا وايران. وكان من أقوى الدول في الحلف هو العراق كونه على صلة مع الولايات المتحدة الامريكية بواسطة الحلف الدولي الذي تشكل في 2014 ورفضت روسيا الانضمام اليه.³⁶

ومما سبق يتضح بان العراق منذ عام 2003 كانت ولا تزال في مواجهة العمليات الارهابية، وان اي مساندة من روسيا الاتحادية هو بناء على الحفاظ على مصالحها بالدرجة الاولى. وذلك خوفاً من أن ينتقل الارهاب والجماعات والتنظيمات اليها، مما يشكل تهديداً فعلياً لأمنها ومصالحها في العراق.

2.2 المحددات الخارجية.

تتأثر السياسة الخارجية بالعديد من العوامل الخارجية والتي هي نتاج للبيئة الدولية بمختلف مكوناتها. وفهم الدور البارز لروسيا في النظام الدولي وتحديد العراق، يتم من خلال تحليل المحددات الخارجية، وكيف تؤثر في علاقاتها مع الدول الأخرى. وتشمل المحددات الخارجية البيئة الإقليمية المحيطة بالعراق، بمجمل التفاعلات بين الأطراف الفاعلة. وكذلك البيئة الدولية والتي تؤثر في سياسة روسيا الخارجية تجاه العراق.

كان للخلافات ما بين العراق وإقليمها أثر سلبي ينعكس أيضاً على الدول الفاعلة في النظام الدولي مثل سوريا. وضمن الإطار الإقليمي كانت العلاقات ما بين العراق وسوريا متقاربة وعدائية من وقت لآخر، والسبب التنافس للهيمنة على الشؤون الدولية. وفي 2001 طلبت الولايات المتحدة من مجلس الأمن مواجهة سوريا بشأن تجارتها النفطية غير مشروعة، ورفضت روسيا ذلك. وانعكس إيجابياً على العلاقات العراقية الروسية، كون أن روسيا وجدت منفذ لكسر الحصار عن العراق عن طريق سوريا.³⁷

ورفضت سوريا مخططات الولايات المتحدة في العراق، وبعد بداية الحرب الأمريكية على العراق عارض الرئيس الأسد الحرب بقوة. وكان لهذا الموقف الداعم للعراق أثر إيجابي على المستوى الداخلي، أما المستوى الخارجي واجهت سوريا العديد من الضغوطات من قبل أمريكا. وبعد الحرب عادت المحادثات ما بين الطرفين وتناولت قضايا الأمن المشترك، من خلال دعوة إياد علاوي إلى ضرورة مشاركة روسيا في أعمار العراق، واتفق الطرفان على تشكيل لجنة أمنية لضبط الحدود ما بين الطرفين.³⁸

واتجهت سوريا إلى إحياء الحلف التقليدي مع روسيا، وتم ذلك من خلال زيارة الرئيس السوري بشار الأسد موسكو عام 2005 ومناقشة الأوضاع الإقليمية، والتأكيد على الدور الروسي في المنطقة. واتفق الطرفان بموقفهما تجاه العراق بضرورة الحفاظ على سيادته وأمنه ودعم العملية السياسية. وفي عام 2008 زار الأسد موسكو بدعوة من الرئيس الروسي السابق ميدفيديف، وتم البحث بموضوع العراق وتوقيع العديد من الاتفاقيات وأهمها الاقتراح الروسي بربط البحار الأربعة (البحر الأبيض المتوسط، والأسود، وقزوين، والخليج العربي) مع أربع دول مطللة على البحار وهي سوريا وتركيا والعراق وإيران.³⁹

وبالنسبة الى سوريا وتأثيرها في العلاقات العراقية الروسية، امتاز الموقف الروسي منذ موجة الربيع العربي بعدم الوضوح. ولكنها بنفس الوقت شجعت التغير ولكن بعيداً عن العنف. ورغم ان روسيا تدعم النظام السوري لكنها تحاول ان تكون الطرف الوسيط بين السوريين.⁴⁰

وكان للثورة السورية دوراً كبيراً في السياسة الخارجية الروسية، فروسيا في تدخلها بسوريا كان من أجل انكفاء الولايات المتحدة عن التدخل، رغبة منها بزوغ دورها، وتمنح نفسها دوراً مقابلً للاستراتيجية الأمريكية.⁴¹ والحالة السورية والعراقية نموذجين من خلاله تبرز روسيا دورها في النظام الدولي، ورغم اختلاف الدور الروسي والأمريكي في كل من الطرفين، لكن كلاهما يعلنان عن نفس الاهداف المتعلقة بالإرهاب مع اختلاف الأدوات والسياسات التي لا تتشابه.⁴²

وضمن سياسة روسيا البراغماتية، كانت العلاقات الروسية السورية مبنية على مصالح سياسية. من خلال دعم روسيا لنظام الأسد سياسياً وعسكرياً بالأسلحة والتدخل العسكري. وهذا الدعم هو من منطلق ادراك روسيا ان فقدانها لسوريا سيجبرها على التراجع والانكفاء لحدودها الإقليمية. وبالتالي سوريا ونظام الاسد هو الحليف الاستراتيجي الاول لروسيا. وهذا ما يفسر اتجاهها للعراق بناء على الدافع الاقتصادي.

وفي مطلع عام 2016 أطلقت روسيا مساراً ستانة العسكري، وتوصلت من خلاله الى المناطق آمنة المسار بتطبيق رؤية بوتين للحل في سوريا،⁴³ كتمهيد لعقد مؤتمر جنيف لبحث المسائل بشكل أكثر شمولي،⁴⁴ وهذا الدور مهم لروسيا كونه يعزز من نفوذها ويظهرها بمركز القوة العظمى والقادرة على التعامل مع اطراف متناقضة في محيطها الاقليمي.⁴⁵

وكان قد القى بوتين في 27 من أكتوبر 2017 بمدينة سوتشي أمام منتدى "فالداي للحوار" كلمة حول الأزمة السورية، حيث وجه بوتين اتهامات لقوى دولية لم يذكرها باسمها، بأنها ساهمت بخلق المنظمات الإرهابية لتغير انظمة الحكم فعبّر قائلاً "ان العالم يشهد إعادة توزيع للقوة العسكرية، وعلى روسيا مواجهة التحديات." وأكد بوتين على ان حلف الناتو استخدم كأداة من اجل تحقيق مصالح سياسية، وأن اي توسع من حلف الناتو قرب الحدود الروسية ونشر الاسلحة لا يدعو للسرور.⁴⁶

وتتأثر سياسة روسيا تجاه العراق بالمتغيرات الدولية، مثل توسع حلف شمال الأطلسي "الناتو". حيث شهد حلف الأطلسي خلال هذا العقد مناقشة مهامه المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، خاصة ما شهده هذا الحلف من تغيير في استراتيجيته في مواجهة التهديدات الجديدة في البيئة الأمنية، ومن ضمن هذه الاستراتيجية قيام الحلف بالتوسع في نطاق عمله بمعنى انه اصبح له دور سياسي واسع في فرض النظام والامن على المستوى العالمي.

ويقوم الحلف على اساس ضمان بقاء الاختلال الحاصل في توازن القوى العالمية لصالح الولايات المتحدة والقوى الأطلسية الاخرى. وتشكيل نظام أمني عالمي تقوده الدول الغربية عبر الحلف، وهذا ما سعت اليه الولايات المتحدة عبر هذا الحلف، فالتوسع يتيح لها امكانية اعادة صياغة العلاقات الدولية الداعمة لاستمرار هيمنتها العالمية. كذلك سعت الولايات المتحدة عبر الحلف الى احتواء روسيا ومحاصرتها ضمن حدودها السياسية وحرمانها من إمكانية استقطاب دول اوروبا الشرقية، وفرض الضغوط الاقتصادية والسياسية عليها، وصولاً لتقليص امكانياتها النووية والصاروخية.⁴⁷

وفيما يتعلق بالعراق، رفضت روسيا الحرب على العراق، وخاصة تدخل حلف الناتو. ومع بداية 2003 ثار الجدل داخل الحلف بين كل من المانيا وفرنسا واللتان رفضتا جعل الحرب على العراق من اختصاص الناتو إلا بموافقة أممية. إلا أن الولايات المتحدة الامريكية لم يكن لديها النية في استخدام قوات حلف الناتو في العملية العسكرية، لكن الموقف تغير نتيجة الضغط الامريكي على دول الحلف بمنعه وضع خطط مسبقة تتعلق بالحرب على العراق.⁴⁸

وبدأت العلاقات العراقية مع حلف الناتو عندما قرر مجلس الحلف الموافقة على طلب ممثل بولندا كونه قائد الفرقة للقوات المتعددة الجنسيات العامة في وسط وجنوب افريقيا، ان يقدم الناتو لتلك القوة خدمات في مجالات الاستخبارات والدعم اللوجستي والتنسيق ودعم المواصلات الخاصة للقوات. فالولايات المتحدة الامريكية كانت ترغب بأن يكون هناك دور للحلف في العراق، رغم تردد العديد من الدول الأوروبية بدعم توجه الناتو.⁴⁹

وحاولت روسيا تجنب التعمق في خلافها مع واشنطن واكتفت بمعارضة السياسة الامريكية في العراق، وأظهر الحرب على العراق حدود الشراكة الامريكية الروسية في ظل عدم رغبة روسيا ان تكون شريك متكافئ مع أمريكا. لكنها بنفس الوقت لم تكن مستعدة لتقبل دور الشريك الصغير لأمريكا.

ولجأت روسيا إلى الأمم المتحدة باعتبارها الضامن الوحيد لها في تعزيز مكانتها الدولية. وفي ظل خوف روسيا من تعاظم الدور الأمريكي حاولت تحجيم دور الولايات المتحدة دون التدخل المباشر في المواجهة. وكان للانشقاق الذي حدث في الناتو حول المسألة العراقية ان كشفت فوارق الاستراتيجيات بين الولايات المتحدة وأوروبا، وأن تعيد دورها العالمي.⁵⁰

ويمكن القول بأن حلف شمال الاطلسي لم يعد منظمة دفاعية أوروبية أمريكية محصورة ضمن الحيز الجغرافي الذي نشأ فيه، بل خرج من أوروبا متوجهاً الى آسيا ومن ضمنها مناطق النفوذ الروسية كالعراق.⁵¹ وأكد بوتين على أن "التغلغل الأمريكي في مناطق النفوذ الروسية يهدد مصالح روسيا وأمنها القومي".⁵²

أثرت السياسة الخارجية الروسية بشكل كبير على العراق، من خلال سياستها البراغماتية التي كان هدفها تحقيق أهدافها ومصالحها بالدرجة الأولى، وانطلقت روسيا من اهم اعتبار وهو الاقتصادي من خلال اقامة العلاقات الاقتصادية مع العراق، ورفع العقوبات التي فرضت عليها من قبل الأمم المتحدة، وسياسياً من خلال مواجهة اثر المتغيرات التي شهدتها النظام الدولي وأهمها هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وتم دعم العراق على المستوى السياسي من خلال الجهود الكبيرة التي بُذلت داخل مجلس الامن من اجل انهاءها، واهتمت روسيا في العراق خاصة ما يتعلق بالجانب العسكري لتصبح ثاني اكبر مورد للأسلحة الى العراق بعد الولايات المتحدة الأمريكية.⁵³

ودخلت روسيا في سياسة تبادل المصالح مع واشنطن ضمن سياستها الخارجية، وبدى ذلك واضحاً عندما رست صفقة تحديث حقول النفط العراقية على الشركات الروسية في 13 من كانون الاول عام 2009، وفُسر ذلك انه ارضاء لموسكو في العراق حتى تتخذ واشنطن مقابل ذلك موقفاً روسياً مؤيداً لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المناطق أهمها افغانستان وايران.⁵⁴

واعربت روسيا تقديم دعمها للعراق من أجل بناء دولة مستقلة وديمقراطية موحدة لمكافحة الارهاب، وتعزيز وحدة أراضي العراق وسيادته ضمن اطار حفظ الامن والاستقرار في العراق ومنطقة الشرق الاوسط، بعيداً عن التدخلات الاقليمية، وهذا لعب دوراً كبيراً في تطور العراق من جهة، وتطور التعاون مع روسيا الاتحادية من جهة اخرى، وبالتالي ان مستقبل العلاقات العراقية الروسية هو رهن المتغيرات الداخلية والخارجية، في ظل احتدام المنافسة ما بين القوى الدولية بسبب امتلاك العراق ثروات نفطية وموقع جيواستراتيجي في المنطقة.⁵⁵

3. السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق 2000-2017.

تسعى الدول إلى إيجاد مكانة استراتيجية لها في الشرق الأوسط. وتعتبر هذه المنطقة محل صراع دولي دائم لما تتمتع به من ثروات نفطية ومكانية جيواستراتيجية. وبالتالي تسعى روسيا من أجل تحقيق أهدافها إلى التغلغل بالمنطقة لما تتمتع به من ثقل دولي وقدرات عسكرية هائلة.⁵⁶

وعلى هذا الأساس كانت العلاقات الروسية العراقية تعاني من معضلة منذ زمن. فقد بدأت العلاقات الدبلوماسية السوفيتية العراقية فعلياً عام 1944 وارتباط الاتحاد السوفيتي مع بلد خليجي. مدفوعاً باعتبارات عديدة من بينها القرب الجغرافي العراقي من الاتحاد السوفيتي كخطوة مدروسة من الاتحاد. ومخطط لها من أجل تلبية المطامع والأهداف والوصول للمياه الدافئة.⁵⁷

ولدراسة السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق لا بد من فهم توجهات هذه السياسة في ظل العديد من المتغيرات الدولية والإقليمية والتباين في القضايا ما بين البلدين.

1.3 أهداف السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق.

شكل مجيء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للسلطة تحول بارز في أولويات سياسة روسيا الخارجية. ومنذ عام 2000 بدأت تتجه روسيا بسياستها الخارجية نحو الارتقاء لمصاف الدول العظمى واستعادة دورها وهيبتها وبناء دولة قوية عصرية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف سعى بوتين منذ توليه السلطة لإحداث العديد من التغيرات في سياسة روسيا الخارجية تجاه الشرق الأوسط وخاصة العراق،⁵⁸ من خلال إتباع روسيا في سياستها الخارجية العديد من الأهداف لتحقيق غايتها منها:

أولاً: الحفاظ على الأمن القومي الروسي، حيث تتخذ روسيا "التدابير اللازمة لضمان الأمن القومي والدولي ومواجهة التهديدات التي تتعرض لها".⁵⁹ فتؤكد روسيا على أمن بلادها من خلال صيانة وتقوية سيادتها ووحدتها الإقليمية وإعادة الهيبة على الساحة الدولية.⁶⁰

ومن هذه المنطلقات فإن روسيا تعتبر دولة العراق من المناطق المهمة على الساحة الدولية وذلك بناء على أسباب جيواستراتيجية وجغرافية. ولذلك تبذل روسيا الجهود من أجل الحفاظ على علاقات وطيدة تكفل من خلالها تأمين مصالحها والحفاظ على أمنها. ويعتبر العراق من ضمن أولويات

روسيا من أجل الحفاظ على أمنها وضمان وصولها للمياه الدافئة والوصول الاستراتيجي لشواطئ الخليج.⁶¹

ثانياً: مواجهة توسيع حلف الناتو، فتؤكد سياسة روسيا الخارجية على "إن التحالفات العسكرية والسياسية غير قادرة على مواجهة التحديات والتهديدات العالمية، ومع تزايد الترابط بين الشعوب والدول فإن محاولات ضمان الاستقرار والأمن داخل الإقليم محكوم عليه بالفشل". وأن "المبدأ العالمي للأمن المتساوي غير قابل للتجزئة".⁶²

عملت روسيا من أجل مواجهة حلف الناتو الى اقامة توازن استراتيجي عالمي عن طريق عقد العديد من الاتفاقيات الاستراتيجية مع القوى الدولية مثل الصين والهند وبعض دول الشرق الاوسط، وعلى رأسها العراق. وأكد العديد من الخبراء الروسين على ضرورة تقوية العلاقات الروسية العراقية ضمن سياسة روسيا الخارجية، وهي تدرك بأن التواجد الغربي الأمريكي في المنطقة وخاصة العراق ليس من أجل الحفاظ على الامن، بقدر ما هو يشكل تعدٍ وسيطرة على منابع النفطية في منطقة تعد حيوية بالنسبة لروسيا.⁶³ وتنظر روسيا للحلف على أنه أداة أمريكية ويشكل خطراً خارجياً على صعيد الهيمنة. ورغم أن روسيا تشارك الحلف في العديد من القضايا كمواجهة الارهاب والخ، لكنها ما زالت تنظر له كخصم استراتيجي أكثر من كونه شريك.⁶⁴

ثالثاً: مكافحة الإرهاب، تؤكد سياسة روسيا الخارجية "أن التهديد المتزايد نتيجة الارهاب الدولي من أخطر الحقائق في العالم". وان التهديد الارهابي وصل الى مستوى كبير في ظل "ظهور تنظيم الدولة الاسلامية" لذلك لا بد من "إنشاء تحالف دولي واسع لمكافحة الإرهاب يستند الى اساس قانوني متين وتعاون ما بين الدول".⁶⁵

ومن ضمن الدعم الروسي للعراق في مجال مكافحة الإرهاب، ما قامت به روسيا داخل مجلس الامن باستصدارها القرار رقم 2161 بتاريخ 17 حزيران عام 2014،⁶⁶ بعد أقل من أسبوع على سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على عدد من المدن والأراضي العراقية. ونص مضمون القرار على اتخاذ عدد من التدابير التي من شأنها تجميد الأصول المالية والموارد الاقتصادية التي تعود لأفراد منتمين وداعمين للجماعات الإرهابية في العراق، وحظر سفرهم.⁶⁷

كذلك أعدت روسيا مشروع قرار أممي يحظر شراء النفط من التنظيمات الإرهابية ويشدد على ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع تجارة النفط غير المشروعة ضمن المناطق الخاضعة لسيطرة تلك الجماعات الإرهابية. وجاءت جهود روسيا داخل مجلس الأمن من أجل تخفيف مصادر تمويل هذه الجماعات خاصة في العراق ومنع توسعها في مناطق آسيا الوسطى والمناطق القريبة من الحدود الروسية التي تشكل تهديداً مباشراً لأمنها القومي.⁶⁸

رابعاً: تطوير القدرات الاقتصادية، والتي تسمح للدول "بالتأثير على السياسة الدولية وتأخذ مركز الصدارة".⁶⁹ وتسعى روسيا لتحقيق هذا الهدف إلى جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال. وتنشط علاقات روسيا التجارية، من خلال الدخول في علاقات قوية مع التجمعات الاقتصادية. واندماجها في النظام الاقتصادي الدولي.⁷⁰

ومنذ تولي بوتين السلطة، قام بإعادة صياغة الاستراتيجية الروسية بناء على إعادة الهيكلة والدور في النظام الدولي في العديد من المجالات منها الاقتصاد.⁷¹ واحتواء الأزمة الاقتصادية التي عانت منها روسيا في تسعينيات القرن الماضي. وتمثلت أهداف بوتين تجاه العراق بالحصول على الديون الروسية من العراق المقدرة بقيمة 12 مليار دولار، ثم تطوير الروابط الاقتصادية ما بين البلدين، بناء على أهمية العراق في الاقتصاد العالمي لما تملكه من احتياطي نفطي هائل.⁷²

خامساً: الالتزام بصيغة توازن المصالح، تسعى روسيا من خلال سياستها الخارجية إلى "إيجاد نظام دولي مستقر، والتأكيد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول".⁷³ من خلال الإصرار على خفض حدة التوتر الدولي وتراجع المواجهات العسكرية والانفتاح على دول المنطقة بغض النظر عن الأيديولوجيات المتبعة.⁷⁴

ورغم أن الرئيس بوتين كان معارضاً لحرب الولايات المتحدة على العراق، إلا أن هناك محاولات أمريكية لإثراء روسيا عن موقفها بشتى الوسائل. ورغم ذلك كان الموقف الروسي رافضاً للهيمنة الأمريكية والتي اعتبرتها روسيا تهديداً لمصالحها، فروسيا بناءً على سياستها البراغماتية مقتصرة على تحقيق المصالح وخاصة المصالح الاقتصادية في العراق.⁷⁵

وبالتالي بناءً على أهداف روسيا تجاه العراق فإنها تسعى من خلالها لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة والتأكيد على عدم المساس بمصالحها، وان المصالح هي المحرك الأساسي للسياسة الخارجية الروسية.

سادساً: إقامة نظام متعدد الأقطاب، والذي يعد من أولويات سياسة روسيا الخارجية للتغلب على التحديات العالمية، ومن أجل "إيجاد نظام دولي مستقر على أسس القانون الدولي".⁷⁶ وتؤكد روسيا على طابعها البراغماتي واستقلاليتها ورفضها نظام القطب الواحد. وأكد على ذلك بوتين بقوله "ان تحديات وتهديدات جديدة للمصالح القومية لروسيا قد بدأت تظهر على الصعيد العالمي...، وان روسيا تسعى لتحقيق نظام عالمي متعدد الأقطاب يمكنه أن يعكس فعلياً التنوع الموجود في العالم الحديث".⁷⁷

وكان التحرك الروسي يحاول دائماً التخفيف من منطلق القطب الواحد الذي بقي على الساحة الدولية. وذلك من خلال اقتراح حلول تتوافق مع تطبيق التسوية السلمية، في ظل تزايد الشعور لدى العديد من الدول برفضها لسياسة القوة التي تفرضها الولايات المتحدة تحت شعار إقامة نظام عالمي جديد. وخاصة فيما يتعلق بأزمة العراق في الشرق الاوسط بانتهاج سلوك دبلوماسي تجاه العراق، ومعارضة القرارات الأمريكية بشن هجوم عسكري للقضاء على النظام العراقي.⁷⁸

2.3 وسائل السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق.

اعتمدت روسيا في سياستها الخارجية منذ تولي بوتين السلطة على العديد من الوسائل الفعالة من أجل الحفاظ على مصالحها وأمنها بما يتلاءم مع مركزها الدولي. وتعتبر منطقة الشرق الاوسط منطقة حيوية بالنسبة الى روسيا وزادت اهميتها في ظل سياسة روسيا البراغماتية.

وبالتالي اتجهت روسيا الى العديد من الوسائل لتحقيق أهدافها خاصة تجاه العراق، أهمها الوسائل السياسية، وتمثل ذلك من خلال لجوء روسيا الى المؤسسات الدولية، "بالتأكيد على دور الامم المتحدة في الحفاظ على دورها المركزي لتنظيم العلاقات الدولية وتقييدها بالأحكام والمبادئ الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة وتعزيز فعالية مجلس الامن الدولي لصون السلم والأمن الدوليين".⁷⁹

فعندما أعلن جورج بوش الابن الحرب الأمريكية على العراق.⁸⁰ كان الموقف الروسي لصالح العراق. حتى وان لم تستطع منع الحرب، ولكنها هددت باستخدام حق الفيتو اذا ما حاولت الولايات

المتحدة الأمريكية استصدار قرار من مجلس الأمن يفوضه ببدء العمليات ضد العراق، من خلال تصريح وزير الخارجية الروسية السابق يغور ايفانوف،⁸¹ "ان على المجتمع الدولي ضمان عدم تطوير بغداد لأسلحة الدمار الشامل، وان واشنطن فشلت حتى الآن في تقديم ولو دليل يثبت أن العراق يشكل خطراً على الولايات المتحدة الأمريكية."⁸²

ومن خلال الأمم المتحدة تستطيع روسيا الحفاظ على مكانتها الدولية وعلى مصالحها، وتدعو دائماً الى اصلاح مجلس الأمن، فمن خلال سياسة روسيا الخارجية يفهم منها عدم رضاها عن الاعمال أحادية الجانب من الجماعة الدولية كحلف شمال الأطلسي التي تثير التوترات وتزيد من استخدام القوة والعنف، وهذا خارج ما يخول به مجلس الأمن والذي يعتبر انتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.⁸³

ومن أهم أدوات روسيا في سياستها الخارجية الوسائل الاقتصادية من خلال استخدام الطاقة، واستغلال وتصدير الاحتياطات الهامة الثروات التي تمتلكها، فتحتل روسيا المرتبة الأولى في الانتاج وثاني أكبر مصدر للبترول الخام. وسياستها المعلنة لرفع انتاجها الى 150 مليون طن مع بداية 2020 وتتصدر المرتبة الأولى كمصدر ومنتج للطاقة طيلة القرن الواحد والعشرين. وتستحوذ روسيا على 26.7% من احتياطي الغاز في العالم.⁸⁴

ووظفت روسيا هذه الأداة تجاه العراق من أجل تحقيق مصالحها وهدفها، من خلال اصدار بوتين في 18 آب عام 2003 مرسوماً ينص على رفع الحظر التجاري على العراق. ساهم في عودة عدد كبير من الخبراء الروس للعراق لتأهيل المشاريع التي تعتمد على الطاقة.⁸⁵ وفي عام 2004 اجتمع رئيس الوزراء العراقي المؤقت اياد علاوي اثناء الزيارة التي أجراها الى روسيا مع مدير شركة "لويك اويل" النفطية "وحيد علي اكبروف"، وتم الاتفاق على تدريب كوادر عراقية على الاراضي الروسية، وتجهيز العراق بعدد من الآليات المطلوبة لتطوير الصناعة العراقية.⁸⁶

وتعد الوسائل الدبلوماسية من أهم الوسائل التي تتبعها روسيا من أجل تحقيق أهدافها بالتركيز على "القوة الناعمة"،⁸⁷ كبديل من اللجوء إلى التهديدات العسكرية والضغط السياسي المباشر. وعملت روسيا على استثمار هذه القوة في مناطق نفوذها خاصة آسيا الوسطى، وتم تبني هذه الاستراتيجية لخلق مناطق النفوذ منذ عام 2005.⁸⁸

وسعت روسيا من خلال هذه الأداة الى انشاء وتطوير مؤسسات بين شركائها كالعراق، خاصة في المجال الاقتصادي. تمثلت بفتح جولات التراخيص لتطوير الحقول النفطية العراقية من قبل روسيا. اضافة للتعاون في مجال النفط والغاز والتجارة عن طريق توقيع مذكرات تفاهم ما بين الجانبين،⁸⁹ فالتأثير الدبلوماسي لروسيا فتح لها المجال من أجل تحقيق التطور الاقتصادي من أجل تحقيق أهدافها.

ومن أهم الوسائل في سياسة روسيا الخارجية تجاه العراق الوسائل العسكرية، اذ تحتل القوة العسكرية الأهمية الكبرى لكسب النفوذ داخل منظومة العلاقات الدولية وأساس قوة الدولة وذلك من خلال التركيز على الصناعات العسكرية الروسية.⁹⁰ وأشاد بوتين في خطابه امام البرلمان أيار 2006 بالولايات المتحدة الامريكية كونها تنفق أكثر من روسيا في موازنتها العسكرية بخمسة وعشرين ضعفاً بقوله ".. وهذا ما يشار اليه في مجال الدفاع بتعبير وطنهم ..قلعتهم.. ولي أن أقول لهم أحسنتم صنعا"، فأكد بوتين ان روسيا بلد لها تاريخ ممتد من الف سنة ولها ميزة تطبيق سياستها الخارجية من الناحية العملية.⁹¹

واحتلت روسيا المرتبة الرابعة دولياً كأكبر دولة من حيث الانفاق العسكري.⁹² وقد وصلت النفقات العسكرية عام 2015 الى 4.86% من الناتج المحلي الاجمالي وارتفعت عام 2016 الى نسبة 5.4% من الناتج المحلي الاجمالي وفق وكالة الاستخبارات المركزية.⁹³

اما في العلاقات الثنائية ما بين العراق وروسيا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، انخفضت العلاقات بشكل ملحوظ، لكن بقيت التبادلات الرسمية بين الجانبين بالجانبين الأمني والاستراتيجي. ورغم توجه الولايات المتحدة بعقد اتفاقيات مع العراق لشراء أسلحة أمريكية، لكن ذلك لم يمنع من امكانية الاستفادة من التكنولوجيا العسكرية الروسية المتقدمة لتطوير القدرات العراقية الدفاعية. ورسخ ذلك بزيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في نيسان 2009 وبحث مع نظيره الروسي سبل التعاون بين البلدين.⁹⁴

ووفق بيانات الهيئة الفدرالية الروسية للتعاون العسكري التقني، احتل العراق عام 2014 المرتبة الثانية بعد الهند من حجم الصادرات من الأسلحة الروسية بنسبة 11%. وبذلك تصبح روسيا ثاني أكبر مصدر للأسلحة الى العراق.⁹⁵ ووفق تقرير معهد سيبري لأبحاث السلام في ستوكهولم بأن

العراق منذ 2013 وحتى 2017 تعتبر ثامن اكبر مستورد للسلاح في العالم، وأشار التقرير أن 22% من هذا الواردات كانت من روسيا.⁹⁶

مما سبق، يتضح أن سياسة روسيا الخارجية تجاه العراق هي سياسة براغماتية. تهدف من خلالها الى تحقيق أهدافها ومصالحها بالدرجة الاولى وخاصة الاقتصادية، فزيادة هذه المصالح تعني تبعاً زيادة العلاقات السياسية، فالقوة الاقتصادية هي أحد عناصر القوة لإثبات مكانة الدولة في النظام الدولي.

4. توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق.

أدركت روسيا أهمية العراق على المستوى الجغرافي وما يملكه من ثروات طبيعية كالنفط والغاز مما جعله محل اهتمام ضمن التوازنات الإقليمية والدولية. وأدى ذلك الى تطوير سياسة روسيا الخارجية تجاه العراق بناء على العديد من الدوافع، فسياسياً تسعى روسيا لإعادة الهبة والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط. واقتصادياً كونه بلد مناسب للاستثمار، وأمنياً من اجل المحافظة على الامن مما يزيد من المصالح والاستثمارات الروسية في العراق.

اتخذت روسيا في سياستها تجاه العراق طابع التعاون والانفتاح، لكن خضعت هذه السياسة للعديد من التغيرات الإقليمية والدولية. وكان هذا التعاون والانفتاح مرهوناً بهذه التغيرات، وفهم هذه السياسة المرهونة بالتغيرات يتم من خلال التوجهات الروسية تجاه العراق.

1.4 التوجهات السياسية.

سعى بوتين منذ عام 2000 الى اتخاذ موقف أكثر تفهماً وإيجابية تجاه العراق، من خلال تبني مواقف حاسمة لمصلحة العراق تمثل ذلك بإلغاء العديد من العقوبات التي فرضت عليها. وكان من أبرز الخطوات التي قامت بها روسيا هي خرق الحظر الجوي المفروض على العراق من خلال تسيير طائرة من روسيا الى مطار صدام الدولي مباشرة. والمطالبة الروسية بتسوية عادلة للوضع في العراق.⁹⁷

وكانت العلاقات الروسية العراقية، بمثابة محاولة روسية من أجل فتح منافذ اختراق في العلاقات مع العراق رغم قرارات مجلس الامن. وأن توجه بوتين كان مبني على احياء علاقته مع حلفاء الامس، من ضمنها العراق،⁹⁸ في ظل التخوف من الهيمنة الأمريكية التي تعد تهديداً للمصالح الجوهرية الروسية.⁹⁹

وتعود سياسة الانفتاح الروسية تجاه العراق بسبب قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة صياغة استراتيجية حلف شمال الاطلسي "الناتو" والذي خرج من النطاق الاوروبي ليشمل العالم، وهذا يعني تهديداً حتمياً للأمن القومي الروسي والمصالح الروسية في المحيط الخارجي. ودفع ذلك بالموقف الروسي الى التغيير من المعارضة النظرية في مجلس الامن الى معارضة واقعية باتخاذ خطوات فعلية كنوع من سياسة المواجهة مع الولايات المتحدة.¹⁰⁰

وفي عام 2003 كان هناك استعداد روسي لشطب الديون المستحقة على بغداد، وأضاف بوتين "نأمل بشدة أن تبني روسيا علاقات طيبة مع القيادة الجديدة في العراق". وأكد رئيس مجلس الحكم العراقي المعين من الولايات المتحدة عبد العزيز الحكيم أن هذا الوعد الروسي جاء مقابل منح الشركات الروسية فرصة الوصول للعراق. وفي 2004 زادت الاهمية الروسية للعراق في ظل ارتفاع اسعار النفط والتي وصلت الى الضعف مع نهاية 2004، وأعطى بوتين فرصة جيدة للتدخل في ظل ضعف موقف الولايات المتحدة الاقليمي في خلق المقاومة العراقية وصعودها. وفي 2005 وافق الكرملين على شطب جزء كبير من الديون العراقية القديمة، وقدمت شركة لوك أويل الروسية مساعدات انسانية ضخمة للعراق، قدرت بملايين الدولارات، وفي عام 2008 تنازلت روسيا عن كل الدين العراقي الذي وصل الى 12.9 مليار دولار.¹⁰¹

ونتيجة التخوف والقلق من الهيمنة الامريكية والذي جاء واضحاً في وثيقة الأمن الروسي التي نشرت في مايو 2009 بعد اعتمادها والمصادقة عليها من قبل الرئيس السابق ميديفيد، كان هناك مطالبات فعلية روسية من أجل انسحاب الولايات المتحدة من العراق. وأبدت روسيا تخوفها من الهيمنة الامريكية في العراق التي تعتبر بالنسبة لها منطقة نفوذ ومصالح استراتيجية.¹⁰² وبالتالي فان التوجهات الروسية العراقية في الفترات السابقة شهدت تراجعاً ملحوظاً رغم مساعي روسيا في المحافظة على مصالحها في العراق قبل الحرب، وسبب التراجع هو تأثير المتغير الامريكي في إبعاد روسيا عن ممارسة أي دور في العراق. لكن كان هناك محاولات روسية رغم ما فقدته من نفوذ في العراق، ويكون لها دور ما بعد عام 2003 بشكل يوحي بعودتها كقوى فاعلة للساحة الدولية.

ومع توقيع العراق اتفاقية سحب القوات مع الولايات المتحدة في ديسمبر 2008 والتي كان الهدف منها تنظيم العلاقة القانونية بين العراق والولايات المتحدة.¹⁰³ وفي ظل القرارات الدولية التي صدرت بحق العراق، والتي كان لها الدور الكبير في تفتيت بنية الاقتصاد العراقي.¹⁰⁴ رحبت روسيا بهذه

الاتفاقية كونها لم تتضمن أي جانب اقتصادي يربط العراق اقتصادياً او عسكرياً مع الجانب الامريكي، يعني ذلك عدم التأثير على المصالح الروسية في العراق. وفتح المجال لإعادة الشركات الروسية للعمل من جديد في العراق.¹⁰⁵

وفي عام 2009 استقبل الرئيس الروسي الأسبق ديمتري ميدفيدف رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي أثناء زيارته لروسيا. وتمخض عن هذه الزيارة تفاهات في المجال العسكري اضافة للمجال الاقتصادي. وطرح المالكي موضوع تسليح الجيش العراقي وتطوير العلاقات ما بين البلدي، فبدأت تنمو هذه العلاقات بشكل ملحوظ وفي مختلف الميادين.¹⁰⁶

وقبلت روسيا بالنظام العراقي الجديد عندما رحبت بالانتخابات البرلمانية العراقية في آذار 2010، وتمثل ذلك بإرسال روسيا المراقبين للمشاركة بالعملية الانتخابية. وحول تأكيد الدعم الروسي للعراق اتجهت الى رفع القيود التي فرضها مجلس الامن في اطار الفصل السابع، وكانت الدوافع من هذه الخطوة هو الرغبة الروسية في تحقيق المصالح خاصة في مجال الاستثمار والتجارة. وكانت التطورات الهامة في عام 2014 والتي تمثلت بالانتخابات البرلمانية والتدهور الأمني الذي لحق بالعديد من المحافظات العراقية نتيجة السيطرة عليها من تنظيم داعش. ودفع بالعديد من الدول لتكثيف الجهود المساعدة للعراق من أجل مكافحة الإرهاب¹⁰⁷

وفي إطار الزيارات الرسمية بين البلدين التقى وزير الخارجية العراقية الجعفري في آذار 2015 نظيره الروسي سيرغي لافروف لتقوية العلاقات الثنائية، خاصة في العملية السياسية مشيراً الى ان هناك تقدم في تحقيق خسائر لتنظيم داعش. وأكدت روسيا على تضامنها مع العراق من أجل مكافحة الارهاب والاستمرار في تقديم المساعدة من أجل الحفاظ على أمنها وسلامتها.¹⁰⁸ و الذي يعني ذلك حفاظاً على أمن روسيا في منطقة حيوية بالنسبة لها.

وعززت موسكو علاقاتها السياسية والأمنية مع العراق، فوضح وزير الخارجية العراقي ابراهيم الجعفري ان المحادثات دارت حول تقديم مساعدات عسكرية لمحاربة ما يعرف بتنظيم داعش الإرهابي الذين استولوا تقريباً على ثلث العراق في عام 2014. ورغبة موسكو في إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، افتتحت مركز قيادة في بغداد بموجب اتفاق من أجل تبادل المعلومات الاستخباراتية مع العراق لمحاربة الدولة الإسلامية.¹⁰⁹ وفي عام 2015 التقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين رئيس وزراء العراق حيدر العبادي، من أجل مناقشة مستجدات الأوضاع السياسية والأمنية في العراق.¹¹⁰

وتتقاطع سياسية روسيا الخارجية تجاه العراق مع الولايات المتحدة الامريكية، فمنذ احداث 11 من سبتمبر والتي تعد نقطة تحول في العلاقات الامريكية بجميع الأطراف الفاعلة في النظام الدولي، عن طريق تقسيم جورج بوش الابن الرئيس السابق للولايات المتحدة العالم الى محورين، محور الخير ويضم الولايات المتحدة، ومحور الشر ويضم اعداء الولايات المتحدة. وأيدت روسيا الموقف الامريكي في محاربة الارهاب. ولكن في نفس الوقت كان هناك رفض بشن هجوم عسكري على العراق، فالمحرك الأساسي لمعارضة روسيا هو المصالح. وكانت تخشى ان تخسر العديد من الصفقات النفطية التي ابرمتها مع الحكومة العراقية.¹¹¹

واتجهت روسيا الى تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة مستغلة أحداث 11 سبتمبر، وقدمت نفسها شريكاً حقيقياً للولايات المتحدة والذي ساعدها في حربها ضد الارهاب. وتجسد ذلك في تأييد قرار مجلس الامن رقم 1373 ضد طالبان.¹¹²

وكان لأحداث 11 من سبتمبر الدافع المبرر التي لجأت اليه الولايات المتحدة في لجوئها الى القوة العسكرية من أجل تحقيق مصالحها القومية سواء بمفردها او بمساعدة حلفائها. ووجهت الولايات المتحدة اتهامها الى العراق، واعتبرتها مصدر تهديد مطلق لأمن العالم وللولايات المتحدة.¹¹³

وحذر بوتين الولايات المتحدة من أن تشن هجوم عسكري على العراق، اذا ما كانت ترغب في الحفاظ على الائتلاف الدولي الذي حشدته من أجل محاربة الإرهاب. ورفض بوتين مفهوم محور الشر الذي طرحه بوش في وصفه لكل من ايران والعراق وكوريا الشمالية.¹¹⁴ ووضح بأن روسيا تتفهم تجاوز الولايات المتحدة لمجلس الامن في قرارها بشن الحملة العسكرية ضد أفغانستان، وانه يجب أن لا يكون اي استثناء مشابه في شن هجمات على العراق. وأكدت روسيا بأنها على قناعة بعدم وجود براهين تثبت تورط العراق في دعم المنظمات الإرهابية. ورغم نجاح روسيا في الحيلولة دون استصدار قرار من مجلس الامن من قبل الولايات المتحدة للتدخل العسكري في العراق، لكنها لم تستطع منع الولايات المتحدة من الغزو العراقي منتهكة بذلك الشرعية الدولية والقانون الدولي.¹¹⁵

ولم يبد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش اي اهتمام للحصول على قرار أممي يشرع غزو العراق، كونه على إدراك بأن المعارضة المشتركة الروسية والفرنسية ستقف ضد القرار في مجلس الأمن.¹¹⁶ وكان هناك مساعي روسية لحل الأمر دبلوماسياً من اجل المحافظة على علاقات جيدة مع

جميع الاطراف من ضمنهم الولايات المتحدة وصدام حسين، والمعارضة العراقية. وهذا يعني بأن روسيا كانت ترغب حينها في الحفاظ على مصالحها.¹¹⁷

وسعت بريطانيا والولايات المتحدة من خلال مجلس الامن بالسيطرة على كل ما تملكه العراق من خيرات وطاقات، وبدأتا تخططان بعرض مشروع على مجلس الامن اطلق عليه "مشروع العقوبات الذكية". والذي نص على ان تضع الأمم المتحدة مراقبين على حدود العراق مع جيرانها وفي المطارات الاجنبية الكبيرة، للحيلولة من قيام النظام العراقي باستيراد المعدات العسكرية. ومن خلال هذا المشروع تتمكن الولايات المتحدة بأن تنفذ العديد من الخطوات بصورة منفردة.¹¹⁸

لاقى هذا المشروع رفضاً روسياً وعبر عن ذلك وزير الخارجية الروسي السابق ايغور ايفانوف في رسالة أرسلها الى نظيره الأمريكي كولن باول "إننا نرى في المخطط تهديداً خطيراً لمصالح روسيا التجارية والاقتصادية في العراق". وهذا يعني ان روسيا في مشروع القرار ترى انه يستهدف مصالحها المتنامية في العراق.¹¹⁹

مما سبق، يمكن القول ان سياسة روسيا تجاه العراق بالبداية كانت داعمة وبكافة الطرق وفق المصالح الاقتصادية والامتيازات التي تتمتع بها روسيا في العراق. لكن بعد الحرب الاخيرة على العراق شهدت العلاقة تراجعاً واضحاً بسبب الاحتلال والهيمنة الامريكية وتعرض مصالح روسيا للخطر. لكن تدريجياً عادت العلاقات ما بين الطرفين خاصة في المجال السياسي.

2.4 التوجهات الاقتصادية.

تعتبر التوجهات الاقتصادية من أهم العوامل التي ساهمت في تطور العلاقات بين روسيا الاتحادية والعراق. وخاصة الموارد الطبيعية التي تشكل هدفاً استراتيجياً مهماً للدول، بسبب الحاجة اليها من أجل تحقيق المصالح. وإن هذه الموارد تساعد في رسم السياسة الاقتصادية للبلد من أجل الوصول الى السيطرة.

ومع تولي بوتين السلطة، عمل على إعادة صياغة الاستراتيجية الروسية والتي تركز على بناء دور عالمي متميز لروسيا في العديد من المجالات. مثل المجال السياسي، وتحديد المجال الاقتصادي.¹²⁰

واحتل القطاع النفطي العراقي بشقيه النفط والغاز أهمية كبرى في هذا التوجه. فهو من جهة مورد مهم للعملة الأجنبية المتحققة بفعل التصدير. وأيضاً من خلال الاستثمارات الروسية في المجال

النفطي العراقي. وهذا ما دفع روسيا الى اصرارها في الحفاظ على حصة الاستثمارات النفطية في العراق.¹²¹

ومن الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الروسي، الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003. وخسارة 10 شركات نفطية روسية والتي تعمل في العراق لعقود تبلغ حوالي 6 مليار دولار. اضافة للعديد من العقود والتي تم توقيعها ما بين الطرفين قبيل الحرب. وشملت هذه الاتفاقيات 100 مشروع بقيمة 40 مليار دولار. وكانت هذه العقود مرتبطة برفع العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق آن ذاك.¹²²

وكان هناك تخوف روسي من السيطرة الامريكية على النفط العراقي، والذي سيعطي الولايات المتحدة الدور الكبير في التأثير على الانتاج العراقي للنفط وأسعاره العالمية. وهذا ما لا ترغبه روسيا، كون ان قطاع الطاقة يمثل عصب الاقتصاد الروسي. فكانت سياسة بوتين هي الاهتمام بتطوير الاقتصاد على الصعيد الاقليمي والدولي، من أجل تطوير القطاعات الاخرى.¹²³

وكانت قد مرت العلاقات الروسية الامريكية بفترة توتر، بسبب رفض الولايات المتحدة العقود التي تم ابرامها مع نظام صدام حسين سابقاً. وشددت الى ضرورة العودة للنظر في العقود التي عقدتها في تلك الفترة، وتم ذلك من خلال مناقشة القرار 1483 الذي بموجبه تم رفع العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق. واستغلت روسيا عضويتها في مجلس الامن وحققها في استخدام حق النقض الفيتو من اجل الدفاع عن مصالحها الاقتصادية في العراق. وطالبت بإجراء العديد من التعديلات على مشروع القرار بحجة انه لا يعالج كل الأوضاع في العراق.¹²⁴

وكانت سمة التوجهات الاقتصادية في الفترة سابقة الذكر بسعي روسيا الى تفعيل العقود النفطية والتي وقعت عقودها مع النظام السابق. وكان الدافع الاساسي وراء ذلك هو تحقيق مكسب اقتصادي كبير ورغبتها في الحصول على العديد من العقود الاستثمارية الأخرى.

ومع مجيء الرئيس السابق ديمتري ميدفيديف سعى إلى تعزيز الدور العالمي الروسي وتأكيد وجوده في العراق. من خلال زيادة العلاقات والاتفاقيات ما بين الطرفين.¹²⁵ وتم في عام 2008 عقد اجتماع للجنة الوزارية لكل من روسيا والعراق في موسكو وتم خلالها توقيع عدد من مذكرات التفاهم بين الطرفين. وتناولت هذه الاتفاقيات تطوير التعاون في مجال التجارة والاقتصاد، لكن لم يتم التوقيع

على محضر الاجتماع بسبب الاختلاف بين الجانبين، فأصر الجانب الروسي على ادراج تنفيذ العقود المبرمة مع النظام السابق وعلى رأسها شركة لوك أويل، والسماح للشركات الروسية بالاستثمار في مجال النفط على أسس غير تنافسية. لكن الجانب العراقي رفض ذلك باعتبارها تتعارض مع القوانين العراقية الخاصة بالاستثمار.¹²⁶

وتعززت العلاقات ما بين الطرفين عندما التقى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي نائب وزير الخارجية الروسي الكسندر سلطانوف في بغداد. وتركزت المباحثات على عقد شركة لوك أويل في تطوير حقل غرب حقنة. وفي عام 2009 فازت الشركة بعقد الاستثمار، وتم التوقيع على العقد النهائي عام 2010، واتفق الطرفان على ان عملية التنقيب ستبدأ بعام 2011، والاستخراج عام 2012. وقدرت قيمة المبالغ المستثمرة حوالي 300 مليون دولار. وكان هذا العقد الذي وقعته روسيا بمثابة نجاح لها لاستعادة مصالحها في العراق والتي سبق وان تأثرت كثيراً بفعل الاحتلال الأمريكي للعراق.¹²⁷

وعلى مستوى التبادل التجاري ما بين البلدين، شهد عام 2014 تطوراً كبيراً اذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين الى 1.562 مليار دولار. مقارنة بعام 2013 والذي بلغ نسبة 287 مليون دولار. وفي عام 2015 ارتفع التبادل التجاري بشكل ايجابي وبلغ حوالي 2.8 مليار دولار. ويعود سبب الارتفاع في التبادل التجاري بفعل التبادلات في قطاع الغذاء والتسلح.¹²⁸

وضمن تطوير العلاقات الاقتصادية مع العراق، وجه الرئيس فلاديمير بوتين دعوة رسمية الى رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي من أجل زيارة روسيا. وتم تلبية هذه الدعوة عام 2015، وتم خلالها التعاون في العديد من المجالات، مثل التعاون في مجال الاستثمار ومشاريع البنى التحتية والنقل والصحة. ورغم رغبة الطرفين في استمرارية الاستثمار، لكن الظروف الامنية التي شهدتها العراق حالت دون تحقيق الطموحات، وهو ما أدى إلى تخوف الشركات الروسية من الاستثمار في العراق.¹²⁹

في حين شكلت السنوات السابقة نقطة تحول بالتوجهات الروسية تجاه العراق، خاصة في التفاهم حول العقود النفطية. إضافة لزيادة التبادل التجاري ما بين البلدين والذي انعكس ايجابياً على القطاعات الأخرى. ويمكن القول بأن روسيا أبدت اهتماماً كبيراً في سياستها تجاه العراق خاصة في المجال الاقتصادي. ورغم الحرب الامريكية وأثرها على العراق، لكن استطاعت روسيا الاتجاه نحو الدبلوماسية لاستعادة حقوقها في العراق.

واستمرت هذه التعاونيات حتى عام 2017، عندما عبرت الحكومة العراقية عن تقديم تسهيلات واسعة للشركات الروسية من أجل تيسير عملها في الأراضي العراقية. وترأس الاجتماع كل من دميتري روغوزين نائب رئيس الحكومة الروسية ووزير الخارجية ابراهيم الجعفري.¹³⁰ وحول ملف التعاون التجاري والاقتصادي ما بين البلدين ارتفع ميزان التجارة لعام 2017 بنسبة 53% اي حوالي 1.402 مليار دولار.¹³¹

خلاصة ما سبق، يمكن القول بأن سياسة روسيا الخارجية تجاه العراق هي سياسة براغماتية، هدفها الاول والأساسي هو تحقيق المصالح. ووفق الاحصائيات والمعلومات يتضح بأن التوجه الاقتصادي هو الهدف الاساسي من تحقيق روسيا لمصلحتها.

كانت روسيا دائماً تسعى من اجل رفع العقوبات وتقديم الدعم، رغم وجود بعض الخلافات بين الطرفين في ظل الحرب الامريكية على العراق، لكن كان هناك محاولات روسية للوصول لحل هذه الخلافات. ثم بدأ الانفتاح الاقتصادي في العديد من المجالات، وهذا بدا واضحاً من زيادة نسبة التبادل التجاري ما بين الطرفين مقارنة بالسنوات التي تسبقها.

وهذا يعني بالمحصلة، ان العامل الاقتصادي يلعب دوراً كبيراً في رسم سياسة روسيا الخارجية تجاه العراق، وهذا انعكس ايجابياً على الدافع السياسي بين البلدين. يعني ذلك بأن روسيا تحاول ضمن سياستها الاعتماد على الدافع الاقتصادي، حيث كلما زادت المصالح زادت العلاقات السياسية. وسياسة روسيا تجاه العراق كانت من الجانب الاقتصادي الذي يعد عنصر قوة يمكن روسيا من إثبات دورها ومساهمتها في صياغة النظام الدولي.

5. الخاتمة.

استطاعت روسيا في السنوات الاخيرة أن تؤسس لها سياسة خارجية مستقلة ومنفتحة على العالم. وهذا ما مكن روسيا ان تستعيد دورها على الساحة الدولية وتحديداً العودة الى الشرق الأوسط. تمثل ذلك بمحاولات فلاديمير بوتين لبناء روسيا من جديد بإتباع استراتيجيات جديدة مثل تكوين تحالفات اقليمية ودولية جديدة والسعي لنظام متعدد الأقطاب. ومع مجيء بوتين على السلطة في 2000 أخذ موقف أكثر تفهماً وإيجابية تجاه العراق. من خلال رفع العقوبات المفروضة على العراق،

وبدأ الزيارات الرسمية والدبلوماسية. فضلاً عن التبادل التجاري واستيراد النفط، ومعارضتها للاحتلال الأمريكي.

وكان للمتغيرات الداخلية والخارجية دور في رسم سياسة روسيا الخارجية تجاه العراق، فموقع العراق الجغرافي كمحدد داخلي. جعله محط أنظار القوى الدولية الأخرى وموقع منافسة. وكانت تسعى روسيا وبكل جهودها المحافظة على العراق كونها منطقة حيوية لها، ومنفذ للوصول للمياه الدافئة.

أما المتغيرات الخارجية كان لها الدور الأكبر في سياسة روسيا تجاه العراق. مثل أثر المتغير السوري في سياسة روسيا تجاه العراق. والتي كانت ما بين التوتر والتعاون. أما المحددات الخارجية كتوسع حلف الناتو وأثره على العلاقات الروسية العراقية. ونجد بأن روسيا رفضت تدخل حلف الناتو في العراق، رغم أن هناك علاقات عراقية مع الحلف من خلال دعم العراق بالقوات الخاصة. وبالتالي تنظر روسيا للحلف على أنه يهدد المصالح الاستراتيجية لها خاصة أنه بدأ بالتوسع ليس فقط على نطاق أوروبا وإنما ليشمل العالم.

وسياسة روسيا الخارجية هي براغماتية. تنتهج الواقعية في علاقاتها الدولية والتي تقوم على مرتكزات أساسية أهمها الاقتصاد والأمن والاستقلال ورفض الأحادية. وهذا يفسر سياسة روسيا تجاه العراق، فموقعها الجغرافي وثرواتها من النفط والغاز، أهلها لأن تكون في جدول مصالح روسيا خاصة المصالح الاقتصادية. والعامل الاقتصادي كان هو أساس توجه روسيا للعراق. فكلما زادت المصالح الاقتصادية ازدادت المصالح السياسية.

وتبقى سياسة روسيا تجاه العراق مفتوحة أمام كل الخيارات تبعاً للظروف الداخلية والخارجية وما يتفق مع المصالح الروسية، بتأكيد إعادة هيكلتها في النظام الدولي.

¹ أيمن طلال يوسف، "القيصريوتين يترك بصماته على السياسة الخارجية الروسية"، مجلة سياسات، العدد 3 (2007)، 163-164.

² نبيه الأصفهاني، "السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 136 (أبريل 1999)، 225، 227.

³ محمد مجدان، "سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 47-48 (صيف-خريف 2015)، 40.

⁴ علاء عبد الحفيظ محمد، "تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة" المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 47/48 (صيف-خريف 2015)، 10.

⁵ Richard Sakwa, Putin: Russia's Choice, Abingdon: Routledge (2004): 267-278.

⁶ "Concept of the Foreign Policy of the Russian Federation," The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation official site, Feb 2013.

⁷ بيضاء محمود أحمد، "العراق في الاستراتيجية الروسية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 25 (2008)، 20-21.

⁸ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989)، 12.

⁹ Margret G. Herman, Charles. F. Hermann and Joe.D Hagan, "How Decision Units Shape Foreign Policy Behavior", International Studies Review 3,2 (May 2003), 309-310.

- ¹⁰ لى مضر الامارة، "الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 362 (ابريل 2009)، 113-112.
- ¹¹ أحمد النعيمي، "البنوية العصرية في العلاقات الدولية" العلوم السياسية، العدد 46 (2013)، 55.
- ¹² تيم داوون وآخرون، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، 223.
- ¹³ أحمد النعيمي، البنية العصرية، 10.
- ¹⁴ المرجع السابق.
- ¹⁵ بلال طلال الجوادي، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي بعد عام 2000، جامعة النهرين، 89.
- ¹⁶ فهد رميلي وخولة بوناب، "السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة: دراسة في المنطلقات الفكرية والنظرية"، مجلة الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 12 (نوفمبر 2017)، 104-103.
- ¹⁷ لى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، 374، 377.
- ¹⁸ علي محمد الجبوري، "العلاقات العراقية الروسية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 34 (ربيع 2012)، 121.
- ¹⁹ علي محمد الجبوري، العلاقات العراقية الروسية 1991-2011 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).
- ²⁰ نورهان الشيخ، "الاستمرار والتغير في السياسة الروسية تجاه العراق في فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 24 (ربيع 2009).
- ²¹ بان فوزي الدليبي، سياسة روسيا الاتحادية تجاه العراق 2003-2010، جامعة النهرين، 2012.
- ²² وداد جابر غازي، "طبيعة العلاقات العراقية-الروسية: دراسة تاريخية وسياسية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 20-21 (2006).
- ²³ بيداء محمود أحمد، "العراق في الاستراتيجية الروسية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 25 (2008).
- ²⁴ علاء عبد الحفيظ محمد، "التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط: العراق أنموذجاً"، المجلة العلمية، العدد 58 (يونيو 2015).
- ²⁵ نورهان محمد سعد، ورقة بحثية بعنوان "تأثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط 2000-2015"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2-1.
- ²⁶ عبد الرزاق بوزي، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط 2010-2014، جامعة محمد خيضر، 2015، 54.
- ²⁷ عز الدين أبو سمهدانة، الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط، 102-103.
- ²⁸ "Central Asia: Iraq", the world Fact book, Central Intelligence Agency (CIA), Washington Mar, 2018.
- ²⁹ "Iraq: Studies in Politics and Economics," Emirates Center for Strategic Studies and Research, Mar 2006, pp.21-24.
- ³⁰ جورج شكري كتن، العلاقات الروسية-العربية في القرن العشرين وأفاقها (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001)، 93.
- ³¹ "Iraq: Selected Issues Report," International Monetary Fund, Aug 2015.
- ³² محمد دياب، "روسيا والمسألة العراقية"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 111 (صيف 2003)، 158-159.
- ³³ منى علي المهدي، "أثر المتغير الأمريكي في العلاقات الروسية-العراقية المعاصرة"، مجلة دراسات دولية، العدد 41 (آذار 2013)، 11-12.
- ³⁴ Ekaterina Stepanova, The Challenge of Terrorism in Post-Saddam Iraq: A view from Russia (Washington D.C.: Center for Strategic & International Studies, No: 325, April, 2004), 4.
- ³⁵ Andrew McGregor, "Russia Threatens Hit-Squads after Murder of its Diplomats in Iraq," The Jamestown Foundation, Jul 2006.
- ³⁶ بلال الجوادي، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي، 177-178.
- ³⁷ علي الجبوري، العلاقات العراقية الروسية، 135-137.
- ³⁸ ستار جابر الجابري، "العلاقات العراقية الروسية" دراسة في الدور السوري كفاعل مهم ومؤثر في الشأن الداخلي العراقي، "مجلة دراسات دولية، العدد 33 (2007)، 21-23.
- ³⁹ ستار الجابري، العلاقات العراقية الروسية، 21-23.
- ⁴⁰ عامر عبد الفتاح عبد الغفار، السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ 2011-2014. جامعة النجاح الوطنية، 2015، 104-103.
- ⁴¹ مريم ماضي، السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السورية 2011-2014، جامعة الجليل بونعام، 2015، 68-69.
- ⁴² مصطفى علوي، "روسيا وأميركا في سوريا والعراق.. صفقة غير معلنة"، مجلة السياسة الدولية، العدد (يناير 2016)، 1.
- ⁴³ رشيد حوراني، "مؤتمر 'سوتشي': جديد روسيا للسوريين السيناريوهات والنتائج المتوقعة"، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام (يناير 2018)، 2.
- ⁴⁴ محادثات أستانة للسلام في سوريا: والتي جرت بين ممثلي الدولة السورية وعدد من فصائل المعارضة السورية برعاية كل من روسيا وإيران وتركيا والولايات المتحدة والمبعوث الأممي لسوريا ستيفان دي ميستورا، في العاصمة الكازاخستانية أستانة في 23-24 يناير 2017 والذي دعا لحل الأزمة السورية.
- ⁴⁵ سعيد رفعت، التحالف الاقليمي، 14-15.
- ⁴⁶ تقدير موقف "روسيا والغرب: نذر حرب باردة ومخاضات تعددية قطبية"، مركز الجزيرة للدراسات (نوفمبر 2016)، 4.
- ⁴⁷ خضر عباس عطوان، "حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 16 (خريف 2007)، 184-185.

- ⁴⁸ بان فوزي الدليبي، سياسة روسيا الاتحادية، 119.
- ⁴⁹ مصطفى علوي سيف، استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، 42-43.
- ⁵⁰ أشرف تيسير عكه، علاقة روسيا بحلف الناتو 1991-2008، جامعة بيرزيت، 2011، 155-156.
- ⁵¹ بان فوزي الدليبي، سياسة روسيا الاتحادية، 120.
- ⁵² أيمن طلال يوسف، "القيصريوتين يترك بصماته على السياسة الخارجية الروسية"، مجلة سياسات، العدد 3 (2007)، 175.
- ⁵³ بلال الجوادي، الاستراتيجية الروسية، 181.
- ⁵⁴ ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط، 227.
- ⁵⁵ مثنى علس حسين المهدي، أثر المتغير الأمريكي في العلاقات الروسية العراقية المعاصرة، 13.
- ⁵⁶ عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط 2000-2008 "دراسة الحالة الفلسطينية"، جامعة الأزهر، 2012، 95.
- ⁵⁷ وداد جابر غازي، طبيعة العلاقات العراقية-الروسية، 214.
- ⁵⁸ بان فوزي داود الدليبي، سياسة روسيا الاتحادية تجاه العراق (2003-2010) وأفاقها المستقبلية، جامعة النهرين، 2012، 35.
- ⁵⁹ "Foreign Policy Concept of the Russian Federation (Approved by President of the Russian Federation Vladimir Putin on November 30, 2016), The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, Dec 2016.
- ⁶⁰ أيمن طلال يوسف، "القيصريوتين يترك بصماته على السياسة، 165.
- ⁶¹ بان فوزي داود الدليبي، سياسة روسيا الاتحادية تجاه العراق، 59-60.
- ⁶² "Foreign Policy Concept of the Russian", The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 2016.
- ⁶³ بان فوزي داود الدليبي، سياسة روسيا الاتحادية تجاه العراق، 60-61.
- ⁶⁴ Adam Balcer and Nikolay Petrov. The Future of Russia: Modernization or Decline?, Carnige Moscow, 2012. 21.
- ⁶⁵ "Foreign Policy Concept of the Russian", The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 2016.
- ⁶⁶ القرار 2161، 2014: قرار اتخذته مجلس الأمن في جلسته 7198 المعقودة في 17 حزيران عام 2014 الخاص بالتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين نتيجة الأعمال الإرهابية.
- ⁶⁷ بلال طلال الجوادي، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي، 176.
- ⁶⁸ المرجع السابق.
- ⁶⁹ "Foreign Policy Concept of the Russian", The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 2016.
- ⁷⁰ عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، الإستراتيجية الروسية، 96.
- ⁷¹ Andrew Monaghan, The New Russian Foreign Policy Concept: Evolving Continuity (London: The Royal Institute of International Affairs, 2013), 3.
- ⁷² بلال الجوادي، الاستراتيجية الروسية، 136-137.
- ⁷³ "Foreign Policy Concept of the Russian", The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 2016.
- ⁷⁴ عز الدين أبو سمهدانة، الاستراتيجية الروسية، 97.
- ⁷⁵ بان فوزي داود الدليبي، سياسة روسيا الاتحادية، 105-106.
- ⁷⁶ "Foreign Policy Concept of the Russian", The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 2016.
- ⁷⁷ عز الدين أبو سمهدانة، الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط، 97.
- ⁷⁸ نبية الأصفهاني، السياسة الخارجية الروسية، 227.
- ⁷⁹ "Foreign Policy Concept of the Russian", The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 2016.
- ⁸⁰ جورج بوش الابن: الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية منذ 2001 حتى 2009.
- ⁸¹ بيداء محمود أحمد، العلاقات الروسية العراقية، 259.
- ⁸² ايغور ايفانوف: وزير خارجية روسيا السابق في عام 1998.
- ⁸³ شكلاط ويسام، الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من 2000-2014: دراسة جنوب المتوسط، جامعة مولود معمري، 2016، 129.
- ⁸⁴ صفية رحمان، سياسة روسيا الخارجية تجاه دول الجوار القريب 1999-2010، زيان عاشور، 2017، 34-35.
- ⁸⁵ بلال الجوادي، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي، 142.
- ⁸⁶ المرجع السابق.
- ⁸⁷ "Foreign Policy Concept of the Russian", The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 2016.
- ⁸⁸ شكلاط ويسام، الاستراتيجية الروسية الجديدة، 138-139.
- ⁸⁹ بلال الجوادي، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي، 148، 152.
- ⁹⁰ "Foreign Policy Concept of the Russian", The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 2016.
- ⁹¹ بافل باييف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة: بوتين والبحث عن العظمة الروسية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)، 145-146.
- ⁹² أحمد كيتان، روسيا الاتحادية القوة الصاعدة: مقومات القوة ونقاط الضعف، مجلة الدراسات الاقليمية (مايو 2017)، 124-125.
- ⁹³ "Central Asia: Russia", the world Fact book, Central Intelligence Agency (CIA), Washington Aug. 2017.

- ⁹⁴ بان فوزي داود الدليحي، سياسة روسيا الاتحادية، 102.
- ⁹⁵ سليم كاطع علي، مقال بعنوان "محددات السياسة الروسية تجاه العراق بعد عام 2003"، (نوفمبر 2016)، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية.
- ⁹⁶ <http://mcsr.net/news201> (2018/3/12).
- ⁹⁷ "Asia and the Middle East lead rising trend in arms imports, US exports grow significantly," Stockholm International Peace Research Institute (Sipri), March 2018.
- ⁹⁸ لى مضر الأمانة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، 374.
- ⁹⁹ بيداء محمود أحمد، العلاقات العراقية الروسية، 260.
- ¹⁰⁰ بان فوزي داود الدليحي، سياسة روسيا الاتحادية تجاه العراق، 105.
- ¹⁰¹ بلال الجوادي، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي، 99-98.
- ¹⁰² أنا بورشيفكايا، روسيا في الشرق الأوسط: الدوافع، الآثار، الآمال، مركز إدراك للدراسات والاستشارات (مارس 2016)، 32.
- ¹⁰³ علاء عبد الحفيظ محمد، التنافس الروسي الأمريكي، 223.
- ¹⁰⁴ سحب القوات الأمريكية من العراق بتاريخ 15 ديسمبر 2012 بقرار من باراك أوباما، ليعلن النهاية العسكرية الأمريكية في العراق بعد ثماني سنوات وتسعة أشهر من الاحتلال المباشر.
- ¹⁰⁵ علي الجبوري، العلاقات العراقية الروسية، 235.
- ¹⁰⁶ بلال الجوادي، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي، 118.
- ¹⁰⁷ علي الجبوري، العلاقات العراقية الروسية، 224.
- ¹⁰⁸ بلال الجوادي، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي، 119-120، 122، 124.
- ¹⁰⁹ "Iraqi Ministry of Foreign Affairs, Foreign Minister meets his Russian counterpart," information Office, Aug 2015.
- ¹¹⁰ Saif-Hameed, "Russia boosts with Iraq in Challenge to U.S. influence," Reuters, Feb 2016.
- ¹¹¹ بلال الجوادي، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي، 130-131.
- ¹¹² علي الجبوري، العلاقات العراقية الروسية، 198-199.
- ¹¹³ Kumar Pankaj, Russia Attitude Towards International Terrorism (India: World Affairs, The Journal of International Issue, Vol: 12, No: 4, Winter, 2008), 61-63.
- ¹¹⁴ محمد مطاوع، الغرب وقضايا الشرق الأوسط من حرب العراق الى ثورات الربيع العربي: الوقائع والأسباب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، 43.
- ¹¹⁵ محور الشر: أول عبارة استخدمت عندما قالها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في خطابه بتاريخ 29 يناير 2009 لوصف حكومات ودول تدعم الإرهاب وتحاول ان يكون لديها أسلحة. وهذه الدول العراق، إيران، كوريا الشمالية.
- ¹¹⁶ نورهان الشيخ، الاستمرار والتغير في السياسة الروسية، 49.
- ¹¹⁷ ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى لافديميير بوتين (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، 226.
- ¹¹⁸ Anna Borshchevskaya, Russia in the Middle East: Motives, Consequences, Prospects (Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, No 142, 2016), 32.
- ¹¹⁹ بشار فتحي العكيدي، ورقة بحثية بعنوان "الموقف الروسي من الضغوط الأمريكية على العراق 1991-2003"، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 12-13.
- ¹²⁰ بلال الجوادي، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي، 100.
- ¹²¹ Andrew Monaghan, The New Russian Foreign Policy Concept: Evolving Continuity (London: The Royal Institute of International Affairs, 2013), 3.
- ¹²² لى مضر الأمانة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، 224-225.
- ¹²³ الجوادي، السياسة الروسية، 140.
- ¹²⁴ نورهان الشيخ، الاستمرار والتغير في السياسة الروسية، 52.
- ¹²⁵ بلال الجوادي، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي، 141.
- ¹²⁶ بان فوزي داود الدليحي، سياسة روسيا الاتحادية تجاه العراق، 269.
- ¹²⁷ بلال الجوادي، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي، 147.
- ¹²⁸ علي الجبوري، العلاقات العراقية الروسية، 234-235.
- ¹²⁹ "Iraqi Ministry of Foreign Affairs, Foreign Minister meets his Russian counterpart," information Office, Feb 2016.
- ¹³⁰ بلال الجوادي، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي، 156-157.
- ¹³¹ طه عبد الواحد، "أزمة عقود روسنفت تهيمن على محادثات اقتصادية عراقية روسية"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 14338 (مارس 2018).
- ¹³² "Data of the Russian Ministry of Economic Development, Feb 2018."

التوافق الاقتصادي والسياسي وأثره على العلاقات الروسية الصينية بعد

2001

*Economic and political consensus and its impact on Russian-
Chinese relations after 2001*

زياد يوسف حمد الدليمي

(مدرس / الجامعة العراقية / العراق)

الملخص

ان العلاقات الروسية الصينية وصلت إلى درجة عالية من التطور، وبالتحديد منذ بداية القرن الحالي ووصول فلاديمير بوتين لرئاسة روسيا. وشكل هذا التطور السريع في العلاقة بين البلدين سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي مصدر قلق حقيقي لدى معظم الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ويتأتى هذا القلق من حقيقة ان الصين أصبحت تمثل قوة اقتصادية عالمية كبيرة تنافس على الريادة الاقتصادية في العالم. أما روسيا فقد عادت لتشكّل المنافس العسكري الأكبر للولايات المتحدة. وبذلك يكون لزاما على المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة ان يأخذ بنظر الاعتبار أي تحالف أو تقارب بين هاتين القوتين وتأثيره الواسع على النظام العالمي.

الكلمات المفتاحية : قوة، تنافس، تحالف، نظام

Abstract

The Russian-Chinese relations have reached a high level of development, especially since the beginning of this century, and with the arrival of Vladimir Putin to the highest governmental post in Russia. This rapid development in the relationship between the two countries, on both economic or political level, became a source of real concerns in the West, particularly in the United States. This concern is inspired by a number of facts. Most important is the influential rise of China as a global economic power, and the reemergence of Russia as a powerful military rival to the United States. Accordingly, the Western Countries led by the United States have no options but to take not a high consideration any kind of alliance or coordination between these two great powers and its impacts on the world order .

Key words: Power, Revival, alliance, order

المقدمة

بعد أحداث أيلول /2001 أتمت العلاقات الروسية الصينية بالتوافق في أغلب المجالات لاسيما الجوانب الاقتصادية والسياسية فكل دولة أضافه لكونها دول عظمى وصاحبة قرار ونفوذ داخل مجلس الامن , فهما ضمن تجمع بريكس, هذا التجمع الاقتصادي العالمي والذي يضم أقوى اقتصاديات العالم مما أتاح للدولتين إيجاد آفاق جديدة للتعاون بينهما وهذا بدوره ينعكس على سياستهما المشتركة تجاه بقية الدول العالمية , لذا فالانسجام والتوافق الروسي الصيني أدى الى تكوين سياسة خارجية متوافقة ومتسمة بالقوة والتأثير على كافة المستويات سواء أكانت اقتصادية , سياسية , عسكرية , اجتماعية وغيرها من المجالات .

اشكالية البحث

تكمن مشكلة البحث في مدى التوافق الروسي الصيني في المجالات الاقتصادية والسياسية وهل أن هذا التوافق سيستمر الى مراحل زمنية قادمة , وهذا يقودنا الى مجموعة أسئلة سيتم الإجابة عليها في سياق البحث وهي ::

1. كيف كان التوافق الروسي الصيني في ميدان النفط الطاقة؟

2. هل ان التجارة بين البلدين في نسق متصاعد؟

3. ما مدى التوافق السياسي بين البلدين تجاه القضايا العالمية ؟

فرضية البحث

من خلال إشكالية البحث أعلاه سينطلق البحث من فرضية مفادها : هناك تنسيق وتعاون متنامي بين الدولتين في جوانب عديدة منها الجانبين الاقتصادي والسياسي أذ تدرك كلا الدولتين أهمية تعاونهما من أجل تحقيق أهدافهما الداخلية والإقليمية والدولية .

المبحث الاول : النفط والطاقة

أن الصين تمثل سوقاً مستقراً ومزدهراً للنفط والغاز، كما أن من المبادئ الأساسية في سياسة النفط الصينية هو تعدد مصادر التزويد بالنفط اضافة الى الغاز، وإمكانية الاستثمار والمشاريع

المشتركة ، والقرب الجغرافي، خاصة من أقاليم الصين التي بها حاجة إلى التنمية. كما اسهمت الطاقة الروسية بدور كبير ومهم في تنمية العلاقات الثنائية بين البلدين في هذا المجال وتطويرها منذ تسعينيات القرن الماضي⁽¹⁾

وقعت شركات النفط في الدولتين اتفاقا ضخما في عام 2001 يهدف إلى إنشاء أنبوب نفطي طوله (2400) كم مع قدرة على نقل ما بين (25-30) مليون برميل سنويا ، و بكلفة ما بين (3-5) مليار دولار تقريبا ، وتشير بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية (EIA) إلى أن الصين ستحصل عبر هذا الأنبوب في حال إنجازه بشكل كامل على مليون برميل يوميا من حقول (أنا غارسكز) من النفط الروسي.⁽²⁾

لكن عام 2003 شهد أيضاً تطوّر بعض المشاكل في العلاقات الثنائية وذلك نتيجة تجميد مشروع خط أنابيب نقل النفط الخام من روسيا إلى الصين المعروف اختصاراً باسم خط (إندي) وهما الحرفان الأولان للمدينة الروسية التي سينطلق منها الخط والمدينة الصينية التي سيصب فيها ، والواقع ان روسيا هي التي بادرت في تشرين الثاني من عام 1994 بطرح هذا المشروع حيث وقّعت اتفاقية بين الحكومتين في هذا الصدد في تموز- وأيلول من عام 2001.⁽³⁾

أفتتح الرئيس الروسي بوتين في نهاية شهر آب 2010 القسم الروسي من انبوب النفط المشار اليه والذي سيمد الصين بالنفط بحلول نهاية تلك السنة ، ويهدف الى تنويع الصادرات الروسية عبر الالتفاف على اوروبا ، كما أن شركة "ترانسنفنت" الروسية والمجموعة النفطية الصينية "CNBC" وقعتا من جهة أخرى في تشرين الاول 2008 اتفاقا لبناء قسم اخر من الانبوب باتجاه الصين ، وهو ما أنجزته الشركة الصينية مطلع العام 2018 اذ قامت بتشغيل وبدء استثمار الفرع الثاني من خط أنابيب النفط الروسي-الصيني (إندي) بنجاح ، اذ أن الصين تستورد عبر هذا الخط بحوالي 15 مليون طن من النفط الخام في السنة.⁽⁴⁾

ترغب الصين في تنوع مصادر وارداتها النفطية ، وزيادة الاعتماد على النقل البري أكثر من الممرات البحرية مع تكامل رغبة روسيا في تنويع أسواقها النفطية خارج أوروبا ، اذ عملت كلتا الدولتان وفي إطار منظمة (شنغهاي) بالتعاون في مجال أمن الطاقة في منطقة آسيا الوسطى ، لما تمتلكها المنطقة من موارد وطاقات هائلة تمثل نقطة التقاء بين البلدين.⁽⁵⁾

بسبب المخاوف التي باتت تهدد أمن الطاقة عمدت الصين الى التعاون وبشكل كبير مع جارتها روسيا في هذا المجال من أجل توفير ممرات طاقة آمنة وبديلة لتجنب استخدام خطوط الاتصال البحرية المعرضة للخطر ، وفي هذا المجال تم الانتهاء في كانون الأول من عام 2005 من العمل في شطر (أتاسو- ألاسكو) وهو خط أنابيب لنقل النفط من كازاخستان إلى الصين علماً أن الجزء الكبير من النفط في هذا الخط يأتي من حوض (توراغي) التركمانستاني ومن روسيا.⁽⁶⁾

وعلى ضوء تلك المؤشرات الايجابية السابقة حول حركة التبادل التجاري ما بين البلدين ، فضلاً عن المصالح النفطية والمشاريع الاستثمارية المشتركة في مجال الطاقة وغيرها من المجالات توضح لنا مدى تكامل اقتصاديات البلدين فضلاً عن أنها تؤثر على أن واقع العلاقات الاقتصادية ما بين البلدين سيكون على مستوى عالي مما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في كلا البلدين.⁽⁷⁾

أن النفط والغاز من غرب سيبيريا سيخفف كذلك من القلق الأمني عند صناع القرار السياسيين والعسكريين الصينيين ، وبما أن الاعتماد الصيني المتزايد على الطاقة من الخارج يأتي أغلبه من الشرق الأوسط فسيكون من الصعوبة بمكان إغفال احتمال تأثير خط الإمداد البحري من الشرق الأوسط، وإندونيسيا والسودان بالآزمات الإقليمية والدولية ، ولذلك فإن خيار الاستثمار والاعتماد على منابع النفط ومكامن الغاز في شرق روسيا والتي هي بحاجة إلى التطوير سيوفر مجالاً أوسع لحرية الحركة في السياسة الخارجية الصينية.⁽⁸⁾

زادت احتياجات الصين من الطاقة بمعدل يفوق نمو معدل استخلاص النفط المحلي فيها، فقد زاد معدل استهلاكها للنفط بنسبة (5.82%) سنوياً ، بينما إنتاجها المحلي لم يزد إلا بنسبة (1.67%) سنوياً ، وفي هذا الصدد حاولت الصين تنويع مصادرها النفطية وتزايد استهلاك الصين من الغاز الطبيعي بمعدل سنوي وصل إلى (13%) ما بين عامي (2000-2005) ، فقد عملت الصين في هذا المجال على تطوير وزيادة خطوط أنابيب الغاز الطبيعي ، وكذلك توسيع أسطول ناقلات الغاز الطبيعي المسال الخاص بها ، كما ترى أن عملية الانتهاء من خط الأنابيب بين شرق وغرب الصين بطول (3800) كلم يُعدّ إنجازاً كبير ومهماً بالنسبة لطموحات الصين الخاصة بالغاز الطبيعي.⁽⁹⁾

في عام 2001 بلغ الحجم الاجمالي للوقود وموارد الطاقة المصدرة من روسيا إلى الصين (500) مليون دولار ، ولكنه ارتفع في 2007 ليصل إلى (6,7) مليار دولار ، وعلى أثر الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي (بوتين) في آذار من عام 2006⁽¹⁰⁾ إلى الصين والإعلان عن عزم روسيا عن تغيير بنية التجارة

عن طريق زيادة نصيب المشاريع ذات التكنولوجيا العالية ، اذ تم في عام 2007 توقيع اتفاقية بين شركة " ترانسنت " وشركة (CNBC) بخصوص بناء مصنع لتكرير النفط في (زيانغ زيمين) باستطاعته انتاج (10) ملايين طن في السنة ، كما وقع بموسكو في تشرين الثاني من عام 2007 ملحق للاتفاقية الحكومية المعقودة بتاريخ 18/كانون الأول من عام 1992 بخصوص التعاون لبناء مصنع في الصين لإنتاج أجهزة الطرد المركزي التي تعمل على الغاز وذلك لتخصيب اليورانيوم.⁽¹¹⁾

وتُعدّ محطة (تيان وان) الكهرو ذرية واحدةً من المشاريع الذرية الروسية الواعدة التي تم بنائها في الصين ، فضلاً عن وجود مشاريع في مجال الفضاء إضافة الى العقود في مجال الطاقة المائية ، كما أعلن (بوتين) أن شركة غاز بروم الروسية وشركة (CNBC) الصينية ستبنيان في الصين خطين فرعيين لنقل الغاز من غرب سيبيريا (مشروع ألطاي) ، ومن شرق سيبيريا (مشروع كوفيكتين المجدد) بطاقة إجمالية قدرها (60-80) مليار متر مكعب.⁽¹²⁾

كما وإنّ روسيا تنظر إلى بلدان المنطقة والصين بالدرجة الأولى ، كمستهلك مستقبلي للنفط والغاز السيبيريين إلى جانب أوروبا ، اذ تم في عام 2009، عقد اتفاقيات استراتيجية حول التعاون في مجال النفط بقيمة تقارب (100) مليار دولار ، وذلك في إطار حوار الطاقة الروسي- الصيني ، كما تم توقيع إتفاقيات تجارية بين الأقاليم والمؤسسات الاقتصادية لكلا البلدين ، كما تطور التعاون في قطاعات الغاز والفحم والطاقة الكهربائية⁽¹²⁾ ، اذ يشكل التعاون الروسي-الصيني في مجال الطاقة، نموذجاً لتسريع الشراكة المتميز بين العملاقين ، لاسيما ان روسيا تقدم عرضاً بالمرونة في أسعار أمدادات الغاز شريطة أن يسمح لها بالدخول إلى الأسواق الصينية المحلية لأن الأرباح تكمن في الداخل الصيني⁽¹³⁾ .

أن اعتماد روسيا على صادرات النفط وبيع الأسلحة يجعل الصين في موقع أفضل للاقترب من روسيا وذلك يعود لسببين⁽¹⁴⁾ :-

1/ النظرة المشتركة إلى عالم بعيد عن الهيمنة الامريكية ونظام القطب الواحد.

2/ ان التعاون الاقتصادي مدعوم بتفاهم سياسي ، كما أن الصين تُعدّ ثاني مستهلك للنفط عالمياً ، وأن روسيا تحتاج إلى إحياء اقتصادها بالاستثمار وتصدير النفط.

لذلك نستنتج بأن روسيا لديها عوامل قوة في تعاملها مع السياسة الصينية ، وعلى الرغم من أن الصين تدرك أن روسيا متراجعة عنها في الاستقرار السياسي والانفتاح الاقتصادي ومعدلات النمو والانخراط في المنظمات الإقليمية وحتى الدولية ، وأن هذا كله لا يعني أن روسيا تحت ضغط الاستجابة إلى رغبات الصين ، وأنها قادرة على أن تغذي الصين بالنفط والغاز الطبيعيين ليس عِزَّ الأنايب التي تمر عبر الأراضي الصينية فقط ، وإنما إلى موانئ روسية في الشرق الأقصى الروسي ، وهي بذلك لا تتعامل مع مشاريع صينية فقط بل عِزَّ مؤسسات غير قومية غربية أيضاً وأن كل هذا يعني أن التعاون في مجالي النفط والغاز يمكن أن يأخذ البلدين إلى الشراكة الفعالة .

المبحث الثاني : الجانب التجاري

ان روسيا وللمدة من عام 2000 ولغاية 2017 يلاحظ عليها ومن خلال تتبع بعض المؤشرات الاقتصادية الواردة في الجدول رقم (1) ادناه بأنها في حالة ازدياد لصادراتها ولا تعاني من انخفاض كما تعانيه دولاً أخرى ، وكذلك الحال ينطبق على الصين ولنفس المدة المذكورة اعلاه وكما سيرد ذلك في جدول رقم (2) لاحقاً ، ومن استقراء للجدولين نلاحظ التشابه الواضح بين المعدل الاقتصادي المرتفع لكلا الدولتين ، لذلك تعد روسيا شريكاً تجارياً قوياً للصين ، حيث ازداد ارتباط الصين بموارد الطاقة الروسية ، كما ازداد ارتباط روسيا بالاستثمارات والتكنولوجيا الصينية ، وبتجربة الصين في ميدان التكامل مع الاقتصاد العالمي ، ففي عام 2001 بلغ التبادل التجاري بينهما نحو (7) مليارات دولار ، وعدت الصين ثالث أكبر شريك تجاري لروسيا بعد ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، ولا شك في أن الإمكانيات المتاحة للبلدين تتيح الفرصة لمضاعفة التبادل التجاري بينهما ، ولمزيد من التعاون في المجال الاقتصادي⁽¹⁵⁾.

جدول (1)

الجانب الاقتصادي في روسيا للمدة ما بين الأعوام (2000-2017) مليار دولار:

الأعوام	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الواردات	اجمالي الاستثمارات
2000	259	114	62	49
2001	306	113	74	67
2002	345	122	84	69

90	103	152	430	2003
124	131	203	591	2004
153	164	269	764	2005
210	208	334	990	2006
314	280	392	1300	2007
424	367	520	1661	2008
231	251	342	1223	2009
345	322	446	1525	2010
484	414	577	1899	2011
527	449	598	2030	2012
543	466	610	2160	2013
587	489	657	3150	2014
612	511	722	4120	2015
634	527	746	4930	2016
662	534	793	5232	2017

الجدول تم إعداده بالاعتماد على:

1. (Ivan Kushner's Research Center) ، على الموقع الآتي:

http://zh.kushnirs.org/macroeconomics/gdp/gdp_russia.html

2. دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، أفاق الاقتصاد العالمي، الواقع والمخاطر، ترجمة: (شعبة اللغة العربية إدارة التكنولوجيا والخدمات العامة)، صندوق النقد الدولي، أبريل 2013، الصفحات: 153-158-167.

3. <https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2018/09/11>

جدول (2)

الجانب الاقتصادي في الصين للمدة ما بين الأعوام (2000-2017م) مليار دولار:

الأعوام	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الواردات	اجمالي الاستثمارات
2000	1193	280	251	421
2001	1317	299	271	480
2002	1456	365	328	551

676	449	485	1651	2003
836	607	658	1945	2004
950	712	837	2287	2005
1166	853	1061	2793	2006
1458	1034	1342	4504	2007
1991	1232	1581	4547	2008
2407	1113	1333	5105	2009
2860	1520	1743	5950	2010
3534	1898	2086	7314	2011
4016	2070	2313	8358	2012
4677	2285	2645	9123	2013
5113	2792	3118	9867	2014
5768	3245	3569	10112	2015
6233	3844	4158	10967	2016
6887	4321	4925	11167	2017

الجدول تم أعداده بالاعتماد على:

1. (Ivan Kushner's Research Center)، على الموقع الآتي:

http://zh.kushnirs.org/macroeconomics/gdp/gdp_china.html

2. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي (48)، الرياض، 2012، ص 117-118

3. <https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2018/09/11>

كذلك يلاحظ بأن انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية أواخر عام 2001 ، أسهم في تنشيط حركة التبادل التجاري بين روسيا والصين ، لذا يبدو بأن كلا البلدين عازمين على تعزيز وتقوية صلاتهما الاقتصادية مع بعضهما البعض ، اذ تضاعف حجم التبادل التجاري بينهما ما بين الأعوام (2001-2010) من (7) مليار دولار إلى (60) مليار دولار ، فمتوسط النمو السنوي للتبادل التجاري بين البلدين قد بلغ (30%)⁽¹⁶⁾.

ان الرغبة الروسية في جذب الاستثمارات الصينية إليها كانت عن طريق خلق مناخ استثماري ملائم في مناطق سيبيريا الجنوبية والشرق الأقصى لتطويرها واستغلال الثروات الطبيعية فيها ، وقد حرص القادة الروس على إشراك رجال الأعمال المحليين من الذين يديرون شركات تعمل على طول

مناطق الحدود المشتركة بين البلدين في الزيارات التي قاموا بها للصين بمقابلة رجال الأعمال والمستثمرين الصينيين بهدف تشجيع الاستثمار ودفع التجارة بين البلدين إلى الأمام ، ففي عام 2002 ، استثمر نحو (1100) مشروع روسي في الصين بقيمة (250) مليون دولار أمريكي.⁽¹⁷⁾ وصدرت الصين في عام 2002 ما قيمته (3,5) مليار دولار واستوردت من روسيا (8,4) مليار دولار ، أما بالنسبة لحجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2004 قد بلغ (15,76) مليار دولار وقد اقتربت من (20) مليار دولار في عام 2005.⁽¹⁸⁾

خلال العامين (2006-2007) تطور التعاون في مجال التجارة والاستثمارات والطاقة ، كما أقيمت ندوات روسية- صينية لممثلي قطاع الأعمال ، وقد بلغ حجم التجارة بين روسيا والصين في عام 2006 نحو (34) مليار دولار ، ثم ازداد في عام 2007 ليصل إلى (48,16) مليار دولار ، وازداد التبادل السلعي الروسي- الصيني في عام 2008 بالمقارنة مع السنة السابقة لها بنسبة (38,7%) وبلغ قيمته نحو (55,9) مليار دولار ، وازداد التصدير الروسي إلى الصين في العام نفسه بنسبة (33%) ، كما ازداد الاستيراد الروسي من الصين بنسبة (42,3%) ، وبلغ العجز في تجارة روسيا مع الصين في عام 2008 ما قيمته (13,5) مليار دولار ، وشغلت الصين في عام 2008 المرتبة الثالثة بقائمة الشركاء في التجارة الخارجية مع روسيا ، وذلك بعد ألمانيا وهولندا ، إذ بلغ حجم التبادل التجاري الخارجي لروسيا مع الصين في تلك السنة ما نسبته (7,6%).⁽¹⁹⁾

يلاحظ ابتداء من عام 2008 انخفاض حجم التبادل السلعي بين روسيا والصين وذلك على خلفية الازمة المالية والاقتصادية العالمية ، ففي عام 2009 وقعت كلتا الدولتين على خطة للتعاون الاستثماري المشترك بينهما ، وقد بلغت حجم الاستثمارات الصينية في روسيا (5%) من إجمالي حجم الاستثمارات الصينية الخارجية في ذلك العام ، ومخطط لها أن تصل (12%) بحلول عام 2020 ، وتم أيضاً في عام 2009 توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية بين الأقاليم والمؤسسات الاقتصادية في كل منهما ، أما بخصوص نسبة التبادل التجاري بين روسيا والصين في عام 2009 فنرى أنها انخفضت مقارنة مع العام السن السابقة لها إذ انخفض التصدير الروسي إلى الصين بنسبة (41%) وتقلص الاستيراد الروسي من الصين بنسبة (36%) الامر الذي انعكس سلباً في تجارة روسيا مع الصين بقيمة (1,5) مليار دولار.⁽²⁰⁾

عن طريق المؤشرات السابقة بالنسبة للتعاون التجاري ، يلاحظ أن هناك تزايد وتنامي في العلاقات التجارية بين الدولتين ، اذ شغلت الصين في عام 2009 المرتبة الاولى في التجارة الروسية الخارجية، وذلك بالرغم من انكماش حجم التجارة المتبادلة معها ، أما بالنسبة لحجم التبادل التجاري في عام 2011 فقد شهد ارتفاعاً كبيراً ليصل إلى أكثر من (70) مليار دولار بزيادة نسبتها (55,6%) وبلغت قيمة الصادرات الصينية إلى روسيا (38,9) مليار دولار بزيادة نسبتها (31,4%) وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين (88) مليار دولار في عام 2012 وبحلول نهاية عام 2012 استثمرت الشركات الصينية (4,4) مليار دولار في روسيا ، وتحقيق زيادة في حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى (100) مليار دولار في عام 2015 ، ومتوقع وصولها إلى (200) مليار دولار بحلول العام 2020، وهو ما يعنى أن الصين قد ضمنت لنفسها أن تظل الشريك التجاري الأول لروسيا على امتداد العقود القادمة.⁽²¹⁾

أن من أسباب التقارب الروسي-الصيني يعود إلى (القوة الاقتصادية) التي تمتلكها الصين وما للأخيرة من تأثير على عملية التبادل التجاري بينها وبين روسيا ، خاصة في منطقة دول حوض المحيط الهادي- الآسيوي إيجابياً أو سلبياً ، فضلاً عن احتمال أن تكون الصين كتلة باسيفيكية اقتصادية في شرق المنطقة⁽²²⁾ ، خاصة أن عودة (هونغ كونغ) إلى الصين في العام 1997، زادت من قوة الصين الاقتصادية إلى الضعف ، مع احتمالات عودة تايوان للصين الام ، وما تحمله من قوة اقتصادية مضافة يمكنها أن تدعم العلاقات الاقتصادية مع روسيا وبقيّة دول المنطقة⁽²³⁾، ومن بين الاهتمامات الاقتصادية والتجارية بين البلدين نرى أن هناك استثمارات كبيرة بين البلدين وخير دليل على ذلك هو وجود أكبر مشروع استثمار صيني في روسيا حيث بدأ تنفيذه في آذار من العام 2006 ويبلغ استثمار هذا المشروع حوالي (1,384) مليار دولار تقدمها سبع شركات صينية كبيرة ، اذ يقدر أن استثمارات الصين في روسيا ستصل في العام 2020 إلى (12) مليار دولار.⁽²⁴⁾

من الأسباب الأخرى التي ساعدت على التقارب الروسي- الصيني في المجال الاقتصادي هي الضغوطات الأمريكية على عجلة البناء والتقدم الصيني عن طريق فرض الضرائب على البضائع الصينية ، وغيرها من الممارسات لإضعاف التقدم الاقتصادي الصيني ، لذلك شعرت الصين خطورة ذلك على اقتصادها ، فذهبت إلى تعزيز وتطوير علاقاتها مع روسيا ، كما وأن روسيا لها دوافع في تقاربها مع الصين فهي تمارس عليها نفس الضغوطات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عبر القروض

الدولية ، والمساعدات الاقتصادية التي تحتاجها روسيا ، هذا ما دفع روسيا نحو تطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الصين.⁽²⁵⁾

في ايلول من العام الماضي 2018 عقد المنتدى الاقتصادي الشرقي في روسيا ، وفي سياق المؤتمر قال الرئيس الروسي بوتين " إن التبادل التجاري بين البلدين (روسيا والصين) بلغ 87 مليار دولار عام 2017 ، ومن المتوقع أن يصل إلى 100 مليار دولار بنهاية عام 2018" ، ووفقا لما نقلته وكالة الانباء الروسية "تاس" وفي رده على تصريحات بوتين ، قال الرئيس الصيني شي جين بينغ موجها كلامه للرئيس الروسي "إننا نعلم إنك تولي اهتماما كبيرا لتنمية العلاقات الروسية الصينية"⁽²⁶⁾ .

وأكد الجانبان الروسي والصيني على الاهتمام باستخدام العملات المحلية بنشاط أكبر في التبادل التجاري ، وقال بوتين : "إن هذا سيعزز استقرار الخدمات البنكية لعمليات الاستيراد والتصدير، في ظل ارتفاع المخاطر في الأسواق الدولية" ، وشكر بوتين نظيره الصيني على زيارة المنتدى الاقتصادي الشرقي، وضم الوفد الصيني نحو ألف شخص، وهو ما علق عليه بوتين بقوله، "إن هذا دليل على كبر حجم علاقتنا مع الصين، نحن على اتصال منتظم ويسعدني ان استضيفكم في روسيا"، كما أشاد بوتين بعلاقات الثقة بين موسكو وبكين في السياسة والأمن والدفاع⁽²⁷⁾ .

وفي ظل هذه الظروف، أصبحت روسيا شريكاً أكثر قبولاً للصين، وهناك عدة أسباب لذلك نذكر منها⁽²⁸⁾ الآتي:

1 / إن روسيا ليست عضواً في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ، ومن ثم فهي تتمتع بحرية أكبر في تقرير سياستها الاقتصادية، وبخاصة سياسة إنتاج وتصدير النفط.

2 / مع صعود بوتين إلى الرئاسة في عام 2000 أصبحت السياسة الخارجية الروسية أكثر توجهاً نحو آسيا

3 / أن التعاون الاقتصادي المتنامي بين البلدين في المجالات المختلفة أظهر بالفعل ان روسيا قد تكون عنصراً يمكن الاعتماد عليه لأمن الطاقة الصينية.

4 / ان روسيا تسعى عن طريق تقاربها مع الصين اقتصادياً، ولاسيما تجارياً للاستفادة في تعزيز مكانتها ونفوذها السياسي والاقتصادي في منطقة آسيا الوسطى ، لاسيما وأن روسيا تعد الشريك التجاري الأكبر للصين في تلك المنطقة، وخير دليل على ذلك الانضمام إلى منظمة (شنغهاي) ، اذ سعت روسيا وعن طريق المنظمة إلى الاقتراب من دول آسيا الوسطى من أجل تدعيم الاقتصاد الروسي، وكذلك عودة النفوذ والتأثير السياسي والاقتصادي الروسي في المنطقة.

في ضوء تلك المؤشرات الايجابية بخصوص حركة وواقع التبادل التجاري بين البلدين، فضلاً عن المشاريع الاستثمارية المشتركة، كلها تُعدّ مؤشرات توضح مدى تكامل اقتصادات البلدين فيما بينها ، وعن طريق ذلك تبين لنا ان العلاقات الاقتصادية بين البلدين تسير إلى الأمام من أجل تحقيق تقدم اقتصادي ملحوظ في كلا البلدين، مما يعزز من شراكتها الاستراتيجية.

المبحث الثالث : الجانب السياسي

في هذا المبحث سنتناول جزءاً من القضايا المشتركة بين البلدين وسعيهما في ايجاد الحلول لهم من هذه القضايا :

أولاً/ سوريا

بداية يشير البعض إلى نظرية الوراثة لفهم الموقف الروسي ، وهو تيار سياسي أعلن عن تأسيسه رسمياً في موسكو في نيسان 2001 على يدي ألكسندر دوجين مستشار رئيس الدّوما (البرلمان) ، وقد كان التيار داعماً أساسياً للسيد بوتين ، الذي تبناه بدوره ومن الملفت أن هذه الأيديولوجية التي حلت محل الشيوعية في روسيا تهدف إلى نشر "فكرة جديدة" عن روسيا تقوم على أساس أنها تجسّد حضارة وراسيا الجامعة بين السلافية والشعوب الآسيوية ، بل إن " قدر القارة الأوراسية هو أن تكون إمبراطورية بغضّ النظر عمّن يحكمها ، سواء أكان خانات التتر، أو قياصرة روسيا ، أو البولشفيك أو سواهم ومن الضروري أن نفهم أيضاً أنّ "فكرة أوراسيا كانت دائماً موجّهة ضدّ تأثير الغرب"، وأنّها تخترق جهاز المخابرات الروسي وتمثّل إلى حدّ بعيد تفكير النّخبة المحيطة ببوتين⁽²⁹⁾

أما الصين فلا حاجة للتذكير أنّها ترى نفسها كذلك أمّة ذات قدر تاريخي ودور متزايد في المسرح العالمي وهو دور ينافس بالتأكيد الدور الغربي ، وقد عبّرت عن ذلك صراحةً مؤخراً صحيفة صينية بارزة قائلة: "إنّ على العالم أن يتعوّد على سماع الصّين تتحدّث عن حقائق مرّة فيما يتعلق بصراعاتٍ دولية مثل ذلك الدّائر في سورية ، وإنّ استخدامها الفيتو لعرقلة قرار مجلس الأمن بشأن الأزمة السورية يظهر أنّ الصّين لن تكون عضواً موافقاً على طول الخطّ"⁽³⁰⁾

أن موقف الدولتين كان موحدًا تجاه الازمة في سوريا منذ بدايتها آذار 2011 , كما أن الموقف الروسي يقوم على معارضة أي قرار يتخذ داخل مجلس الامن يكون فحواه تحميل النظام مسؤولية العنف الدائر في البلاد أو أي دعوة للتنحي للرئيس السوري او فرض عقوبات واستعمال القوة في سوريا , بل حاولت روسيا الاتجاه الى الجانب السياسي وايجاد حلول سلمية وهو نفس الوضع الذي ينطبق على الصين من خلال رفضها ومعارضتها لكل القرارات الصادرة ضد سوريا في تلك الفترة , وعزا الجانبين الروسي والصيني موقفهما ذلك الى ضرورة ايجاد حل سلمي وأطلاق حوار وطني في سوريا يشمل كافة اطراف النزاع ووضع حد للعنف⁽³¹⁾ .

حثت روسيا والصين المجتمع الدولي على تشكيل جبهة موحدة تدعو الجميع الى معالجة المشاكل عن طريق الحوار , كما اعلنت الصين تأييدها لقراري مجلس الامن 2042 و 2043 اللذان يلزمان الحكومة السورية بإيقاف استعمال الاسلحة الثقيلة في الاماكن المأهولة بالسكان⁽³²⁾ , وينطلق موقف الدولتين ايضا من رؤيتهما المشتركة للنظام الدولي , إذ أكد كلا الطرفين بأنهما لن يسمحا بمرور المشروع الغربي في سوريا لكونهما قد وصلا الى نقطة اللاعودة بمعنى أنه اذا تراجعنا عن موقفهما في هذا الملف فان ذلك سيكون نذيرا باستمرار القطبية الاحادية لسنوات طويلة قادمة⁽³³⁾ .

ان الامر بالنسبة للبلدين هي جزء من التحول في الموازين العالمية سواء في اتجاه الصدام الامريكي الصيني في شرقي اسيا , او في اتجاه الصعود الروسي واستعادة روسيا لدورها المفقود في أوراسيا⁽³⁴⁾ , لذلك ومن ما تقدم نستطيع الاستنتاج بأن الجانبين الروسي والصيني تعمدا ان تكون مواقفهما الدولية على نسق واحد نظرا للعلاقات الجيدة بين البلدين الامر الذي يجعل اتحادهما في القرارات بمثابة حجر عثرة أمام الاهداف والمساعي الامريكية في المنطقة .

ثانيا: ملف ايران النووي

كان الموقف الروسي والصيني على اتفاق بشأن حق ايران توظيف الطاقة النووية للأغراض السلمية وكانا داعمين رئيسيين لإيران منذ عام 1958 عندما بدأت ايران بالتحول نحو الاستراتيجية النووية في زمن الشاه محمد رضا بهلوي , وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي وقعت ايران مع روسيا اتفاقيتين عام 1992 كانت فحوى الاتفاقية الاولى , مساعدة ايران على استعمال الطاقة النووية السلمية , فيما تضمنت الثانية بناء محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربائية في مفاعل بوشهر النووي بعد تخلي كلا من اوكرانيا والمانيا عن بناء المفاعل بسبب الضغوطات الامريكية⁽³⁵⁾ .

من جانبها فإن الصين وأسوة بروسيا بدأت التعاون مع ايران ايضا منذ زمن الشاه وصولا لحصول ايران على على معمل لتخصيب اليورانيوم بالليزر من الصين عام 1991 , كما أستمر التعاون الروسي الصيني مع ايران حتى بداية أزمة البرنامج النووي الإيراني عام 2002 , بعد ذلك كان موقف البلدان معارض لأي تهديد وعمل عسكري ضد ايران , هذه الرؤية المشتركة جعلت البلدين يمتنعان عن التصويت على قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإحالة ملف ايران النووي الى مجلس الأمن مؤكداً على أهمية حسم الملف في اطار الوكالة⁽³⁶⁾.

اصبح موقف البلدان موحداً أكثر لاسيما بعد قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالانسحاب من اتفاق (1+5) أذ أكد الطرفان الروسي والصيني على أهمية الالتزام بما ورد من بنود في الاتفاق أعلاه

الخاتمة والاستنتاجات

ان الواقع الدولي بعد عام 2001 جعل التقارب بين البلدين من أهم الخيارات المطروحة وادراكهما بوجوب التقارب والتعاون في كافة المجالات ومنها بالأساس المجالين الاقتصادي والسياسي (موضوع بحثنا) , وهذا ما يثبت صحة فرضيتنا في أن هناك تنسيق وتعاون متنامي بين البلدين وهذا التنسيق سيستمر الى مراحل زمنية قادمة نظرا لتوافقهما في مجالات الاقتصاد والسياسة وبعض القضايا العالمية التي تهم البلدين , فالصين في حاجة لروسيا باعتبارها قوة صاعدة , وكذلك الروس بحاجة إلى الصين لمحاولة مساعدتها في تقوية نفسها مرة أخرى حتى تصل إلى مرتبة ومكانة وقوة الاتحاد السوفيتي سابقاً , لذا ومن خلال ما تم ذكره نستطيع التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات وكما يأتي .:

الاستنتاجات

- 1 . رفض البلدين للقطبية الأحادية وإقامة عالم متعدد الاقطاب يسوده الأمن والسلام ويحقق المصالح المشتركة للبلدين .
- 2 . أن كل من : روسيا والصين أبديا اهتماما مشتركاً بالقضايا الدولية الحساسة مثل: قضية الإرهاب، وقضية الشرق الأوسط كسوريا وملف ايران النووي , والتي أكدت على تقارب البلدين في مواقفهما السياسية انطلاقاً من المصلحة المشتركة.

3 - مثل الجانب الاقتصادي لكلا البلدين طفرة نوعية من ناحية التعامل المباشر والمتبادل بين البلدين ووصل الى مراحل متقدمة من شأنها أن تزيد من قوة الدولتين اذا ما علمنا بأن انب الاقتصاد يمثّل محورا مهما للبلدين نظرا لكونهما من ضمن أعضاء تجمع "بريكس" المتقدم اقتصاديا .

الهوامش

1. علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية-الابعاد والانعكاسات، ط(1)، دار المهمل اللبناني للدراسات، بيروت، 2010، ص131.
2. مغاوري شلي علي، التعاون الروسي-الصيني في مجال الطاقة، مجلة السياسة الدولية، العدد(164)، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2006، ص75.
2. Russian-Chinese trade and economic operation: current Nato, Parliamentary special report, problems and prospects . situation at this link, November 2005, assembly:
<http://natopa.ibicenter.net/default.asp?SHORTCUT=809>
- 4 . عبر الانترنت وعلى الرابط: . <https://www.turess.com/alfajrnews/39067> , كما ينظر الرابط التالي :-
<https://arabic.rt.com/business/918927> -روسيا-الصين-نفط-خط-انابيب-تشغيل/
5. خالد عبد الحميد، الفساد.. خطر متزايد على النمو الصيني، مجلة السياسة الدولية، العدد(173)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2008، ص112.
6. شاييتج باجباي، البحث عن الطاقة.. دور حكومات الدول المستهلكة وشركات النفط الوطنية، مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية.. التنافس على موارد الطاقة، ط(1)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2008، ص107.
7. نجلاء مرعي، الصراع على النفط بين شمال وجنوب السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد(188)، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2012، ص12.
- 8 . كاظم هاشم نعمة، الصين في السياسة الآسيوية، ط(1)، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، طرابلس، 2007 ص288-289.
9. شاييتج باجباي، البحث عن الطاقة.. دور حكومات الدول المستهلكة وشركات النفط الوطنية، مصدر سبق ذكره، 2008، ص102-103-105.
10. ألكسندر دوغين ، أسس الجيوبوليتيكا "مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي" ، ترجمة : (عماد حاتم) ، ط(1) ، دار كتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، 2004 ، ص265-274.

11. كاتسوهيكو سويتسوجو، تحالفات الطاقة في آسيا+3 والتعاون الإقليمي : نظرة موحدة لأمن الطاقة في آسيا ، مجموعة باحثين : الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : التنافس على موارد الطاقة ، ط(1) ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبوظبي ، 2008، ص256-257.
12. نورهان الشيخ، روسيا..الشريك الطبيعي للصين، مجلة السياسة الدولية، العدد(183)، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة، 2011، ص92.
12. عماد فوزي شعبي، الصراع على الغاز بين روسيا وأمريكا(2-2)، مجلة آراء حول الخليج، العدد(90) ، مركز الخليج للأبحاث، الدوحة، 2012، ص83.
13. المصدر نفسه
14. كاظم هاشم نعمة ، الصين في السياسة الآسيوية، مصدر سبق ذكره، ص290.
15. س. غ . لوزيانين ، عودة روسيا إلى الشرق الكبير، ترجمة:(هشام حمادي)، ط(1)، دار المدى للنشر، بيروت، 2012 ، ص318.
16. نورهان الشيخ، روسيا الشريك الطبيعي للصين، مصدر سبق ذكره، ص95، ويُنظر أيضاً : موقع وزارة الخارجية الصينية 2011/4/2 م ، على الرابط الآتي:
<http://www.fmprc.gov.cn/eng/widit/2649/t15771.htm>
17. وليد حسن محمد الحياي، العلاقات الروسية-الصينية وتحديات الهيمنة الأمريكية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، جامعة المستنصرية ، 2004 ذكره ، ص99.
18. كاظم هاشم نعمة، الصين في السياسة الآسيوية، مصدر سبق ذكره، ص284-285.
19. علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية-الابعاد والانعكاسات، ط(1)، دار المنهل اللبناني للدراسات، بيروت، 2010، ص123.
20. عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة.. تكلفة عسكرية متصاعدة، مجلة السياسة الدولية، العدد(180)، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2010، ص65.
21. كاظم هاشم نعمة، الصين في السياسة الآسيوية، مصدر سبق ذكره، ص284 ، ويُنظر إلى : شبكة الصين الدولية(شينخوا) ، الصين وروسيا تتعهدان بتعزيز التبادل التجاري بينهما. 2013/4/16، على الرابط الآتي: http://arabic.china.org.cn/news/txt/2013-04/16/content_28553289.htm.
22. دهام محمد العزاوي ، القمة الروسية الصينية، دعوة الى عالم متعدد الاقطاب، أوراق آسيوية، العدد(44)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2000، ص3.

23. نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات الروسية-العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 91،
وُنظر أيضاً: موقع إذاعة الصين الدولية، 2011/4/2، على الرابط الآتي:
<http://www.ar.chinabroadcast.cn>.
كذلك ينظر:

Robert G. Sutter, China's rise, Implications for U.S Leadership in Asia2.

Washington, The East-West Center, 2006, p.34.

24. الصين وروسيا تتعهدان بتعزيز التعاون في مجال الطاقة، وكالة أنباء (شينخوا)، 2012، على الموقع الآتي:
http://arabic.news.cn/economy/2012-12/07/c_132024843.htm

25. أحمد محمود عبد المجيد العبدلي، العلاقات الصينية-الروسية وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007، ص 86.

26 مقال نشر بتاريخ 2018/9/11 وعلى الرابط التالي : <https://arabic.cnn.com/business/article/2018/09/11/russia-china-local-currencies-trade-dollars>
27 . المصدر نفسه

28. عامر هاشم عواد، التنافس الدولي على منطقة قلب أوراسيا ومستقبل التوازن الدولي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة الهرين، 2000، ص 80.

(29) مقال نشر بتاريخ 2012/2/9 وعلى الموقع الإلكتروني <https://www.arab48.com>

(30) حسن ابو طالب ، السياسة الخارجية الصينية في ظل النظام الدولي الجديد ، في : د. هدى ميتيكس وخديجة عرفة :
الصعود الصيني ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، 2006 ، ص 38

(31) محمد سالم احمد الكواز ، موقف روسيا الاتحادية من الازمة النووية الايرانية 2005 - 2008 ، دراسة تاريخية ، مركز دراسات الموصل ، مجلة ابحاث التربية الاساسية ، المجلد (12) ، العدد (2) ، جامعة الموصل ، 2012 ، ص 388

(32) المصدر نفسه ، 391

(33) حيدر عبد الواحد الحميداوي ، العلاقات الايرانية الصينية ، مجلة دراسات ايرانية ، العدد (14) ، جامعة البصرة ، آب 2011 ، ص 39

(34) International Energy ,China's Worldwide Quest for Energy Secure, 2011.

(35) محمد سالم احمد الكواز ، موقف روسيا الاتحادية من الازمة النووية الايرانية 2005 - 2008 ، دراسة تاريخية ، مصدر سبق ذكره ، ص 391

المصدر نفسه ، ص 394

السياسة الخارجية الصينية تجاه جمهورية مصر العربية 1991-2017

China's Foreign Policy towards the Arab Republic of Egypt

بيان صالح داود حمد

ماجستير دراسات دولية-جامعة بيرزيت-رام الله-فلسطين

الملخص

ظهرت أهمية وجود القوة الاقتصادية في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، وتعد جمهورية الصين الشعبية واحدة من أبرز الدول التي لديها هذه القوة والتي تميزها كقوة عالمية، وتقوم من خلالها بتوجيه سياساتها الخارجية.

بدأت العلاقات الودية بين الصين والدول العربية منذ تأسيس "طريق الحرير"، واتسمت بالإحترام والعمل والتطوير وتعميق العلاقات وخصوصاً بعد تبني الرئيس الأسبق جيانج زيمين توجه الإنفتاح على دول العالم، حيث خلق هذا التوجه العديد من الأهداف والمبادئ للعلاقات الصينية.

تُعتبر مصر واحدة من الدول التي توجّهت لها الصين، حيث وقّعتا العديد من الإتفاقيات منها: المشاركة الإستراتيجية، مع العلم أن هذه الإتفاق لم تُوقعه الصين إلا مع ثلاثة دول. تغيرت سياسة الصين الخارجية تجاه مصر بسبب اتباعها لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومثال ذلك موقفها من ثورة 25 يناير، بحيث لم تُصدر أي موقف تجاه هذه الثورة باستثناء موقفها من حماية رعاياها في مصر.

الكلمات المفتاحية: الصين، مصر، القوة الناعمة، طريق الحرير، السياسة الخارجية.

Abstract

The importance of having economic power in international relations emerged after the Cold War. The People's Republic of China is one of the largest and most prominent nations that have sought to have this power to stand out as a global power.

The friendly relations between China and the Arab countries have started since the establishment of the "Silk Road", which has been characterized by respect, work, development, especially after the adoption by former Chinese President Jiang Zemin of openness to other countries. This trend has created many goals and principles for China's relationship with Egypt.

Egypt is one of the countries to which China has oriented after opening and reform politics. They have signed several agreements, including the Strategic Partnership Agreement. China has signed this agreement with only three countries - France, Russia and Egypt. China's foreign policy towards Egypt has changed due to its adherence to the principle of non-interference in the internal affairs of countries, for example China's attitude on the January 25 revolution, when the only announcement China made was to emphasize the protection of its citizens in Egypt.

Keywords: China, Egypt, Soft Power, Silk Road, Foreign Policy.

المقدمة

شهدت الصين تقدماً وتطوراً ملموساً على صعيد مكانتها الدولية وقوتها ودورها في النظام الدولي، وتُعتبر من أبرز النماذج الناجحة خصوصاً بعد سنوات من الإنفتاح والإصلاح. اقامت الصين العديد من العلاقات لتعزيز وتقوية مكانتها وتدعيم وزنها الإستراتيجي اقليمياً ودولياً من خلال الإنفتاح على العديد من دول العالم، وأهمها الدول الغنية بالموارد الطبيعية والنفط.

بدأت العلاقات الودية بين الصين والدول العربية منذ اقامة "طريق الحرير"، أي قبل أكثر من ألفي سنة، وتطورت العلاقة بعد تأسيس "جمهورية الصين الشعبية" أو ما يسمى بـ "الصين الجديدة" وبعد استقلال الدول العربية. أيدت الصين الحركات الوطنية للتحرر في الدول العربية نظراً لإتباع نظامها النهج الشيوعي، بالمقابل دَعمت الدول العربية "جمهورية الصين الشعبية" في استرداد المقعد الشرعي لها بالأمم المتحدة، وأيضاً دعمتها في قضايا مختلفة كقضية تايوان.

تميزت العلاقات الصينية العربية خصوصاً بعد الحرب الباردة بالإحترام والعمل على تطوير وتعميق العلاقة بين الطرفين. وقد تبع ذلك نتائج بارزة في جميع المجالات التكنولوجية والثقافية و الإقتصادية والعسكرية والتجارية والتعليمية والصحية وغيرها. زادت العلاقات بين الطرفين وأصبحت الإهتمامات المشتركة أوسع وأكبر، خاصة بعد ما تشهده الصين من تطورات كبيرة اقتصادياً جعلتها من أكبر وأقوى اقتصادات العالم. ارتبطت علاقات الصين مع الدول العربية خصوصاً في مجالات الطاقة و"الأمن الطاقوي".¹

تُعتبر مصر واحدة من الدول التي توجّهت لها الصين بعد الإنفتاح والإصلاح، حيث قامت بتوقيع العديد من الإتفاقيات المتبادلة منها اتفاقية المشاركة الإستراتيجية، مع العلم أن هذه الإتفاقية لم توقعها الصين إلا مع ثلاثة دول وهي فرنسا ومصر وروسيا.² اشتركت الدولتان أيضاً بالعديد من الصفات سواء بالتاريخ الحديث أو القديم، كون الطرفين يستند كل منهما في تطوره على خلفيته الحضارية العظيمة التي عاد إليها شعوبها لمواجهة الأزمات الخارجية والداخلية. يعود ذلك لتغيّر سياسة الصين تجاه العديد من الدول والقضايا في العالم، من خلال اتباعها لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومثال ذلك موقفها من ثورة الخامس والعشرون من يناير، بحيث لم تصدر أي موقف تجاه هذه الثورة باستثناء موقفها من حماية رعاياها في مصر.

انتقلت رؤية الصين تجاه منطقة الشرق الأوسط منذ تبني الرئيس الصيني الأسبق جيانج زيمين توجه الإنفتاح على دول العالم، وهذا خلق العديد من الأهداف والمبادئ لعلاقة الصين بمصر. تحاول هذه الورقة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: إلى أي مدى يُمكن اعتبار جمهورية مصر العربية منطقة اقتصادية مهمّة في توجهات سياسة الصين الخارجية؟ وينبثق من هذه الإشكالية سؤال فرعي وهو إلى أي مدى يؤثر العامل الإقتصادي في توجيه وتسيير السياسة الصينية تجاه مصر خاصة بعد بروز الصين كقوة عظمى؟.

تفترض هذه الدراسة أنّ حرص جمهورية الصين الشعبية على العامل الإقتصادي يُعتبر هو المُحرك الأساسي، وهذا يعني أنّ العلاقات الإقتصادية بين البلدين ستنعكس تلقائياً على العلاقات السياسية بينهما. تأتي أهمية هذه الدراسة من تنامي وازدياد قوة الصين وتعاظم دورها في المجال الإقتصادي العالمي، وكونها تبحث في تأثير العامل الإقتصادي على التغيُّر في سياسة الصين الخارجية تجاه مصر، حيث أدى هذا التغيُّر إلى تقوية العلاقة مع مصر على جميع الأصعدة، وبالإضافة لتسليطها الضوء على استراتيجية الصين التي تهدف لتعزيز وجودها في مصر خصوصاً بعد بروزها كقوة عظمى.

تقوم هذه الدراسة على ما صدر عن جمهورية الصين الشعبية من مواقف وتصريحات وقرارات وسياسات، وضّحت التغير في سياستها تجاه مصر بعد تبنيها السياسات الإصلاحية عام 1978، إلى جانب دراسة امكانية تأثير العامل الإقتصادي على سياسة الصين تجاه مصر من خلال دراسة المشاريع والعلاقات الإقتصادية ومعدلات التبادل التجاري بين البلدين، والفحص فيما اذا كانت تؤثر هذه العلاقات على توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه مصر.

تبحث هذه الدراسة بالأداة الإقتصادية للصين واستخدامها في السياسة الخارجية تجاه مصر منذ انتهاء الحرب الباردة حتى 2017، وخصوصاً بعد التقارب في العلاقات الصينية المصرية منذ عام 2014. تُركز هذه الدراسة أيضاً على القوة الناعمة التي تستخدمها الصين في سياساتها الخارجية تجاه جمهورية مصر العربية.

الإطار النظري.

لأبْد في هذه الدراسة من مُناقشة النظريات التي تتعلق بموضوع الدراسة؛ كونه من الضروريّ دراسة العلاقة بين العامل الإقتصادي والسياسة الخارجية الصينية تجاه جمهورية مصر العربية من

منظور نظريّ، وتحديد أي من النظريات أقدر على تفسير أهمية ودور العامل الإقتصاديّ في رسم السياسة الخارجية الصينية تجاه مصر.

اتبعت الصين مبادئ المدرسة الليبرالية الجديدة في سياستها الخارجية منذ عام 1978، أي بعد تبنيها لبرامج الإنفتاح والإصلاح، ومبدأ الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتعزيز التنمية المشتركة بعدما كانت تتبنى مبدأ معارضة الهيمنة.³ تقوم المدرسة الليبرالية الجديدة على العامل الإقتصادي من خلال الإعتماد المتبادل والتكامل الإقتصادي بالإضافة إلى احترام القانون الدولي من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين. استمرت الصين على هذا النهج منذ بداية التسعينيات أي بعد انتهاء الحرب الباردة وانخفاض التوتر العالمي، وخصوصاً بعد ظهور ثقلها الإقتصادي والتجاريّ في النظام الدولي الذي يناهز بمبادئ الرأسمالية التجارية. في ظل هذا الوضع وازدياد حدة التنافس الإقتصادي بين الدول، بدأت الصين بإعادة إحياء وتطوير وبناء علاقات وشراكات تاريخية مع العديد من دول العالم وخصوصاً مع جمهورية مصر العربية.

تُركز الليبرالية الجديدة على كَيْفِيَّة تحقيق التعاون بين الدول والجهات الفاعلة في النظام الدولي، "حيث يظهر هذا التعاون عندما تقوم الدول بتعديل سلوكها حتى يتلائم مع التفضيلات الفعلية أو المتوقعة للدول الأخرى، بحيث أن السياسات التي تتبعها فعلياً إحدى الحكومات تُعتبر من جانب شركائها أنها تُساعد على تحقيق الغاية الخاصة بهم".⁴

تتميز سياسة الصين الخارجية تجاه مصر بإتباعها لمبادئ النظرية الليبرالية الجديدة التي تركز بالأساس على الإعتمادية المتبادلة والقوة الناعمة. تنتهج الصين في سياساتها الخارجية خصوصاً بعد سنوات الإصلاح والإنفتاح مبدأ القوة الناعمة بشكل عام وخصوصاً في مصر، وذلك من أجل إيجاد مناطق نفوذ ولتحقيق العديد من الأهداف والمصالح السياسية والإقتصادية وغيرها.

عرّف جوزيف ناي القوة الناعمة على أنها "قدرة الدولة على إقناع الأمم الأخرى بتبني الأهداف نفسها التي تتبناها الدولة بشكل يسوده الترغيب وليس التهريب، وهذه القوة الناعمة تتضمن: الثقافة، القيم السياسية، السياسات الخارجية، والجاذبية الإقتصادية، كمكوّنات ضرورية من القوة الوطنية".⁵ طبّقت الصين هذا المنهج في علاقاتها مع مصر من خلال فتح معهدي "كونفوشيوس" في مصر، حيث تُعتبر هذه المعاهد جزء مهم من بناء القوة الناعمة التعليمية للصين، بالإضافة إلى "وكالة أنباء شينخوا" التي أنشأت فرعها الرئيسي للشرق الأوسط باللغة العربية في القاهرة.⁶

وقَّعت الصين اتفاقية لتأسيس الجامعة الصينية المصرية في القاهرة عام 2005، وتم افتتاحها عام 2016 وتُعتبر أول جامعة صينية في قارة إفريقيا. تنتهج الجامعة الصينية المصرية نهج غير نمطي في التعليم والتدريب وتنقل الخبرات الصينية في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى مصر.⁷

"هناك ظاهرتان ساهمتا بشكل كبير في تغيير مفهوم لقوة، الأول: تعقد وتشابك التبادلات الدولية، والتي نجدها في كتابات روبرت كيوهان المثثلة في الإعتماد المتبادل المركب، أما الظاهرة الثانية: تتمثل في تحولات القوة والتي ترجع بدورها إلى أعمال جوزيف ناي في كتابه القوة والإعتماد المتبادل، فهذه القدرة أصبحت أقل ملموسية وأقل تحويلية، بمعنى أن ما يُمكن تحقيقه من مكاسب في مجال ما يكون تحقيقه في مجالات أخرى أمراً صعباً."⁸

المنهج الثاني الذي تنطرق له الصين في علاقاتها مع مصر هو الإعتمادية المتبادلة. يتضح ذلك من خلال تركيز الصين على البعد الإقتصادي في علاقاتها على الرغم من وجود أبعاد دبلوماسية وسياسية أخرى، فتعتمد الصين بشكل أساسي في مصر على الإستثمارات في مجالات مختلفة وعديدة من خلال بناء شركاتها المتعددة الجنسيات فيها، حيث وصل عدد الشركات إلى أكثر من 1213 شركة، بينما بلغ حجم الإستثمارات الصينية فيها إلى أكثر من 8 مليار دولار أمريكي عام 2016 تتمثل في المشروعات الإنشائية والخدماتية والصناعية.⁹ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 2016 إلى أكثر من 11 مليار دولار.¹⁰ يُعتبر التبادل التجاري والقيام بالمشاريع الصينية في مصر مفيداً للجانب المصري والجانب الصيني، فهذا يُشغل العمالة المصرية المكدسة، ويعمل على زيادة النمو الإقتصادي المصري، بالإضافة لإمكانية الإستفادة المصرية واتباع التجربة الصينية والتعلم منها في مجالات الإصلاح والانفتاح والتطوير. تُفيد العلاقات الصينية المصرية والإستثمارات الصينية في مصر الجانب الصيني أيضاً بشكل كبير، وذلك كون مصر تُعتبر مدخل الصين لإفريقيا، بالإضافة لقربها من أوروبا، وهذا ما يساعد ويُسهل ويُقلل تكلفة التصدير الصيني إلى إفريقيا وأوروبا من خلال الإستثمار الصيني في مصر وشم تصديره.

صَممت الاعتمادية المتبادلة بين الدول علاقات قائمة على الإعتماد المتبادل وتتضافر مع الأفعال والمصالح، بحيث تحصل الجهات المشاركة على فوائد من خلال ترابطها المتبادل مع بعضها البعض، والتهديد بإنهاء هذه العلاقة يضر بمصالح الدولة نفسها مما يؤدي إلى زيادة التعاون بين الدول.¹¹

المحور الاول: سياسة الصين الخارجية

اتخذ الحزب الشيوعي الصيني قرار إصلاح الصين في اجتماعه الحادي عشر عام 1978،¹² وبعد ذلك يُعتبر كل ما قامت به الصين يعود أساسه لتحقيق هذا الهدف المتمثل بالإنفتاح والإصلاح، وجاء السعي لتحقيق هذا الهدف بعدما وصل اقتصاد الصين لمرحلة قريبة من الإفلاس حسب تصريحات الحكومة الصينية.¹³

اتبعت سياسة الصين الخارجية نهجاً براجماتياً وأصبحت أكثر اعتدالاً وتعاوناً بعلاقاتها مع معظم دول العالم،¹⁴ حيث زاد تأثير البُعد الإقتصادي بعلاقاتها بعد اتباعها لسياسة "الباب المفتوح" من أجل ضمان حصولها على تكنولوجيا الغرب لخدمة هدفها بالإصلاح.¹⁵ بعد الحرب الباردة، اعتمدت سياسة الصين الخارجية على مبادئ ماو تسي تونج -الرئيس الأول للحزب الشيوعي- المتمثلة في "التعايش السلمي بين الدول، والمساواة وتبادل المصالح، والإحترام المتبادل لسيادة الدول واحترام وحدة أراضيها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم الإعتداء." اعتمدت سياسة الصين الخارجية أيضاً على المبادئ التالية: "لا للقوة، لا للهيمنة، لا للأحلاف العسكرية، ولا لسباق التسلح".¹⁶

قللت الصين من الواقعية وتفوق الحوار على المواجهة في سياساتها، كونها تسعى للحصول على سمعة دولية ومكانة أخلاقية، وتبنّت نهج يقوم على التعاون مع دول العالم، حيث شكّلت الصين من خلال هذا النهج تأكيد سلمية صعودها.¹⁷ انخفضت مشاركتها بالنزاعات العسكرية بعد فترة الإصلاح، وارتبط ذلك بتقليل المشاكل الحدودية كونها ارتبطت مع الإقتصاد العالمي.¹⁸

أكد هوجينتاو بأنّ الصين لا تنوي أن تُمارس سياسات الهيمنة على الدول حتى لو أُتيحت لها الظروف لذلك، اشتمل دستور "الحزب الشيوعي الصيني" التأكيد على حرص الصين على المساهمة في تحقيق الإستقرار والسلام العالميين وتجنب المواجهات، بالإضافة لإعطاء النمو الإقتصادي الأولوية على السياسة تحت شعار "أن نمو الصين يمثل فرصاً كبرى لا تحدياً كبيراً".¹⁹

انتقل الموقف الأساسي للسياسة الخارجية الصينية عام 2003 بعد المؤتمر السادس عشر للحزب من توجه "معارضة الهيمنة" إلى "الحفاظ على السلام الدولي وتعزيز التنمية المشتركة"، وسُمي ذلك "تغير زونغزهي"، وقد أثر هذا جدّياً بسياساتها تجاه قضايا مُحددة بالعلاقات الدولية.²⁰ أصبحت

سياساتها مُقيدة أيضاً كونها أوقفت التجارب النووية لديها بسبب الضغط الدولي وانضمت أيضاً للعديد من الإتفاقيات الدولية التي تضع ضوابط على استعمال السلاح النووي والتجارب النووية.²¹

حاولت الصين من ناحية اقتصادية بإتباعها مبادئ تونج وخلال الإصلاح والانفتاح العمل على خلق بيئة دولية آمنة من خلال المنافع المتبادلة بينها وبين الدول الأخرى عن طريق الإصلاحات والانفتاح على العالم الخارجي، بالإضافة إلى التنمية المشتركة، وتبادل الخبرات من أجل بناء علاقات على أساس مبدأ الكسب المشترك.

ركزت الإصلاحات على النمو الإقتصادي المستدام، وعلى الدور المركزي في السوق والقطاع الخاص، لذلك فإنه من البديهي أن إعادة هيكلة الإقتصاد في الداخل سوف تؤثر بطريقة أو بأخرى على الأنشطة التجارية العالمية للصين،²² فهذا الإنفتاح جعل الصين رائدة بين الإقتصادات الكبرى، وحافظت على مكانتها بإعتبارها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، فارتفع الناتج المحلي الإجمالي الصيني من 54 تريليون يوان إلى 80 تريليون يوان أي حوالي 12.1 تريليون دولار أمريكي خلال الفترة ما بين 2012 إلى 2017، بالإضافة إلى ذلك فقد أصبحت تحتل المرتبة الأولى في العالم في التجارة والاستثمار الخارجي واحتياطي النقد الأجنبي.²³

على الرغم من كل الجهود التي تبذلها الحكومة الصينية لزيادة الإنتاج والإستهلاك المحلي، إلا أنها تعتمد اعتماداً كبيراً على أسواق التصدير وواردات الطاقة والمواد الخام، لذلك فإن الظروف الإقتصادية المحلية في الصين لا تزال تؤثر بشكل مباشر على استراتيجيتها الخارجية.²⁴

لم تتغير مهام السياسة الخارجية الصينية الرئيسية منذ فترة الحرب الباردة عن كونها دفاعية، لتخفيف التأثيرات المزعزعة للإستقرار من الخارج، ولتجنب الخسائر الإقليمية، وللمحد من شكوك جيرانها، وللحفاظ على النمو الإقتصادي. ما تغير في العقدين الماضيين هو أن الصين أصبحت مندمجة في النظام الإقتصادي العالمي بحيث أصبحت أولوياتها الداخلية والإقليمية جزءاً من السعي الأكبر لتحديد دور عالمي يخدم المصالح الصينية.²⁵

المحور الثاني: العلاقات الإقتصادية الصينية المصرية

تعود العلاقات الصينية المصرية إلى أول اجتماع بين الرئيس المصري "جمال عبد الناصر" ورئيس مجلس الدولة الصيني "تشو إن لاي" خلال اجتماع حركة عدم الإنحياز الإفتتاحية عام 1955

في باندونغ في إندونيسيا.²⁶ لجأت الصين إلى مصر لأنها كانت أكبر الدول العربية سكاناً، ومركز الثقل في العالم العربي، لذلك أجرت الدولتان بعد ذلك تبادلات مُتكررة رفيعة المستوى، وعززت من خلالها التعاون الثنائي في مختلف المجالات بالإضافة إلى الشؤون المحلية الداخلية، والتواصل والتنسيق في الشؤون الدولية والإقليمية.²⁷ أدى هذا إلى تعميق وتطوير الشراكة الإستراتيجية الشاملة بينهما، خصوصاً بعد تخلي مصر عن اشتراكية جمال عبد الناصر حينما بدأت بمطلع السبعينات القيام بمراجعة شاملة لخططها وبرامجها الإقتصادية بما يُناسب التحديث والتطوير والقيام بإصلاحات تتفق مع ظروفها واحتياجاتها.²⁸

بلغ عام 1970 اجمالي الإستثمارات الصينية في مصر حوالي 477 مليون دولار، بينما عام 2015 احتلت الصين المرتبة الرابعة بين الدول التي تستثمر في مصر، فعملت العديد من الشركات بالعديد من المشاريع الإستثمارية، وتمثل هذه المشاريع حوال 68 في المائة من إجمالي الإستثمارات الصينية في مصر.²⁹

أكدَ الرئيس المصري السابق محمد مُرسي في كلمة ألقاها في بكين على أن مصر تسعى لشراكة حقيقة مع الصين، وأنه تم فتح ملف الطاقة النووية بعد أن بقي مغلقاً لسنوات، ووقعت البلدان على 8 اتفاقيات ثنائية تشمل مجالات التعاون المُشترك الإقتصادية والتجارية ودفع الإستثمارات المشتركة بين البلدين، بالإضافة لإتفاق تقديم الصين 400 مليون يوان لإقامة مشاريع مُشتركة مع مصر.³⁰

عقد الرئيس الصيني شي جين بينغ والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عام 2014 عدّة مُحادثات لِتطوير "شراكة إستراتيجية شاملة" من أجل تحديث العلاقات الثنائية السياسية والإقتصادية والعسكرية والثقافية والتعاون التكنولوجي بين البلدين.³¹ أصبحت العلاقات بين البلدين من أهم العلاقات الثنائية، على الرغم من كون مصر حليفة لواشنطن وتلعب دوراً محورياً لتحقيق أهداف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.³² تُحاول الصين من الشراكة المصرية أن تعزز نُفوذها طويل الأمد في منطقة الشرق الأوسط، فقد قال شي خلال زيارة له لمصر: "نحن مستعدون للعمل مع الجانب المصري لمواصلة صداقتنا التقليدية، والتعلم من بعضنا البعض، وتعميق تعاوننا العملي في مختلف المجالات في إطار مبادرة الحزام والطريق، حتى نسمح لشعبنا بمشاركة فوائد التنمية والتمتع بشكل أفضل بالحياة."³³

وقّعت الصين ومصر اتفاقية للتعاون الفني والإقتصادي عام 2012، وقدمت الصين لمصر منحة غير مستردة بقيمة 450 مليون يوان صيني أي ما يقارب الـ 70 مليون دولار أمريكي من أجل بناء مشاريع مشتركة في عدة مجالات مختلفة تشمل الكهرباء والبنية التحتية بالإضافة لمشاريع في المجال البيئي.³⁴ قدّمت الصين أيضاً حوالي ثلاثمائة سيارة للشرطة المصرية. قدّم بنك التنمية الصينية قرضاً بقيمة 200 مليون دولار أمريكي لمصر وذلك من أجل دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة، بالإضافة لتوقيع العديد من الإتفاقيات بين رجال الأعمال من الجانبين المصري والصيني.³⁵ قدمت الصين لمصر أيضاً منحة غير مستردة عام 2013 بمقدار 24.7 مليون دولار قبل عام من توقيع اتفاقية الشراكة الشاملة مع الصين.³⁶

تقوم الصين ببناء العديد من مشاريع البنية التحتية في منطقة الشرق الأوسط، وعادة ما تكون هذه الإتفاقيات الثنائية مع الحكومة لتجاوز قوى السوق من العطاء والمنافسة. وضعت الصين اتفاقيات حكومية ثنائية مع الرئيس المصري السابق محمد مرسي لبناء السكك الحديدية، خصوصاً السكة الحديدية التي تربط القاهرة والإسكندرية والغردقة والأقصر، بالإضافة للإتصالات، ومشاريع البنية التحتية الأخرى المدعومة بالقروض الصينية بشروط مُيسرة.³⁷ وصل عدد الإتفاقيات التي تنظم العلاقات التجارية و الإقتصادية بين الصين ومصر إلى حوالي 63 اتفاقية تشمل "ضرائب الدخل والإزدواج الضريبي، والإستخدامات السلمية للطاقة الذرية، والتعاون السياحي، والتعاون الإقتصادي والتكنولوجي، وتوفير المياه".³⁸

وقّعت مصر والصين 21 مذكرة تفاهم عام 2016 بهدف زيادة الإستثمارات الصينية في مصر بمجالات عديدة منها: التعاون الإقتصادي، والطاقة والكهرباء، والتجارة والطيران المدني، والتكنولوجيا والعلوم، والإتصالات، حيث كان عام 2016 نقطة تحول في العلاقات الثنائية بين البلدين.³⁹

تدعم الحكومة الصينية شركاتها المؤهلة من أجل زيادة المشاريع الإستثمارية في مصر، حيث تنظر الصين لمصر على أنها بيئة تجارية يمكن تحقيق أرباحاً كبيرة فيها في مجالات عدة، كالبتروك والسكك الحديدية والموانئ، وبالأخص في مجال الطاقة.⁴⁰ يتعاون البلدان أيضاً في مجال الطاقة النووية، ففي عام 2015 وقعت هيئة الطاقة النووية المصرية والمؤسسة الصينية النووية مذكرة للتعاون في هذا المجال.

العلاقات السياسية

تميّزت العلاقات السياسية بين مصر والصين بالتطور والقوة منذ إعلان قيام "جمهورية الصين الشعبية" فتميزت هذه العلاقة بتقارب الأهداف الإستراتيجية، حيث تشابهت سياسات الدولتين في السعي من أجل السلام في جميع أنحاء العالم، والدعوة للديمقراطية وإقامة نظام دولي سياسي وإقتصادي مُنصف وعادل، واحترام خصوصية كل دولة وعدم التدخل في شؤونها.⁴¹

تُعتبر فترة التسعينيات بأنها فترة بالغة الأهمية في العلاقات بين الطرفين، فقد زادت التبادلات على مختلف المستويات السياسية والثقافية والإقتصادية، وازدادت حركة السياحة والسفر بينهما حتى تم إقامة علاقة الشراكة الإستراتيجية.⁴² وقعت الدولتان إتفاقاً للتعاون بين وزاراتها الخارجية، واتفقتا في بيان العلاقات الإستراتيجية الصادر بعام 1999، على: "تعزيز دور الأمم المتحدة في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وضرورة إصلاح مجلس الأمن من أجل الوصول للتوازن الإقليمي، ومراعاة التمثيل العادل للدول النامية، بالإضافة لضرورة تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط، حسب قرارات الأمم المتحدة والإتفاقيات الموقعة بين إسرائيل والأطراف العربية، والعمل على نزع أسلحة الدمار الشامل، وإدانة الإرهاب".⁴³

بدأت الخطوط الجوية الصينية عام 1991 بنقل الرحلات بين الصين ومصر بعد زيارة رئيس مجلس الدولة الصيني في ذلك الوقت لي بينغ. استمرت العلاقات بالتحسن حتى أصبح التنسيق السياسي بين البلدين شاملاً وتجسد ذلك من خلال اللقاءات والزيارات المستمرة لكبار المسؤولين، بالإضافة للقاءات في المحافل الدولية، وازداد التعاون بعد اقامة إنشاء منتدى التعاون الصيني الإفريقي.⁴⁴

تراجعت العلاقات بين مصر والصين بشكل عام بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وذلك بسبب تكريس الهيمنة الأمريكية على دول العالم، عملها للقضاء على الدول التي تقاوم هذه الهيمنة، حيث كرست تبعية مصر لأمريكا خلال الفترة من 2003 إلى 2011.⁴⁵ بينما إتسمت العلاقات السياسية بالنشاط في بداية عام 2006، فقد تم توقع العديد من الإتفاقيات ومذكرات التفاهم بالنواحي السياسية والإقتصادية إحتفالاً بمرور خمسون عاماً على بدء العلاقات بين الطرفين.

العلاقات الثقافية

بدأ التعاون الثقافي بين الصين ومصر بالقرن العشرين وخصوصًا في المجال التعليمي، من خلال توجه أول البعثات الصينية عام 1931 لمصر من أجل الدراسة في الأزهر الشريف، بعدما أصدر فؤاد الأول ملك مصر مرسومًا لفتح قسم خاص للمبعوثين الصينيين بالأزهر الشريف، وأهدى 400 نسخة من أفضل الكتب الدينية للمدرسة الدينية الصينية "تشنغدا" بالإضافة لإرسال عالمين من علماء الأزهر للصين من أجل مساعدة هذه المدرسة برفع مستواها التعليمي.⁴⁶

تم إنشاء جمعية الصداقة الصينية المصرية عام 1956 التي تُعنى بالتبادل الثقافي والإجتماعي والتعليمي بين البلدين، بالإضافة لدعم أواصر الصداقة والود بينهما،⁴⁷ زار الصين عدد من الباحثين المصريين من أجل إقامة علاقات مع المؤسسة العلمية والتعليمية بالصين. تطورت العلاقات الثقافية فترة الثمانينات، فتم عقد إجتماع الدورة الأولى للتعاون التقني والعلمي بينهما، وتم خلاله توقيع ما يزيد عن 10 إتفاقات.

وقعت البلدان على إتفاقية للتعاون المشترك في مجال الآثار، وذلك من أجل تبادل الخبرات والمعلومات بمجال الترميم، وإنشاء معارض الآثار المصرية في الصين. أعلنت وزارة الثقافة الصينية في عام 2017 عن أربعين مشروع ثقافي، منها مشروع لإنشاء منصة للتلفزيون والأفلام بالدول العربية ومنها مصر.⁴⁸ ذكرت وكالة "شينخوا" الصينية أن الفعاليات الثقافية التي أقيمت خلال "العام الثقافي المصري - الصيني 2016" بلغت حوالي 150 فعالية، اشتملت على العديد من المهرجانات والعروض السينمائية والفنون الشعبية والمسابقات الفنية والثقافية.

العلاقات العسكرية

تحتل العلاقات العسكرية بين البلدية أولوية قصوى في خضم علاقاتهم، فقد شهدت العلاقات العسكرية تطورًا بينهما خصوصًا في التصنيع والتدريب، وفي مجال الدفاع الجوي خصوصًا بعد تعهد وزير الدفاع المصري والقائد العام للقوات المسلحة المشير محمد طنطاوي و ماه شياو تيان رئيس الأركان العامة للجيش الصيني بالعمل على تطوير العلاقات العسكرية بين البلدين.⁴⁹ قال الطنطاوي خلال الإجتماع: "أن البلدين شهدا تعاونًا وثيقًا في المجالات العسكرية والسياسية والإقتصادية في السنوات الأخيرة، ما خدم مصالح البلدين وكذلك السلام والإستقرار بالمنطقة والعالم. أن الجيش

المصري يولي اهتمامًا كبيرًا بالعلاقات الودية مع نظيره الصيني ويتوقع بذل جهود أكثر لتحسين التعاون الفعلي بدرجة أكبر.

وقع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي صفقات لشراء السلاح الصيني، وامتلاك أحدث الأسلحة الصينية مثل الأنظمة الصاروخية وأنظمة الدفاع الجوي، وأسلحة توضع على المروحيات القتالية، بالإضافة لنسخ محدثة ومطورة من الصواريخ.⁵⁰

تزداد الصادرات الصينية العسكرية لمصر وتعد الأعلى في القارة الإفريقية بحيث تفوق عن صادرات الصين لحلفائها، زيمبابوي والسودان، حيث أصبحت مصر تعتمد على الأسلحة الصينية بعدما كان إعتمادها على السلاح الروسي لأنه أصبح أكثر تطورًا وتقدمًا، وكون الصين تحتل المرتبة الخامسة من حيث البلدان الأكثر تصديرًا للسلاح.⁵¹

المحور الثالث: الأهداف الاقتصادية للتوجه الصيني نحو مصر

يُعتبر الاقتصاد من أبرز وأهم المحددات التي تُعبر عن قوة الدولة، حيث برز هذا العامل بعد نهاية الحرب الباردة، وازدياد الوعي لدى دول العالم بأن القوة العسكرية لا تكفي وحدها في ظل التغيرات التي تحدث في الساحة الدولية. كانت الصين من أول الدول التي إلتفت لأهمية العامل الاقتصادي للتأثير على النظام الدولي وليكون لها دور فاعل فيه.

تبنى "دينغ شياو بينج" في فترة الثمانينيات نظرية القط، التي تنص على "عدم أهمية لون القط ما دام يصطاد الفئران" أي قبول أي سياسة يمكن أن تساهم في زيادة النمو والتطور الاقتصادي الصيني.⁵² انتقلت الصين في تلك الفترة من الأيديولوجية الثورية لمرحلة النفعية البرجماتية وسياسة الباب المفتوح.⁵³ وسار "جينانج زيمين" على نهج "بينج" في التطوير والإصلاح الاقتصادي، حيث أقرّ سياسية الإصلاح بتقريره حول "تسريع الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي ودفع التحديث، وذلك لتحقيق المزيد من النجاحات في بناء الاشتراكية ذات الخصائص الصينية"⁵⁴ الذي قدمه في المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 1992.

بعد الإنفتاح الذي تبناه "بينج" شهدت السياسة الخارجية الصينية انفتاحاً على الصعيدين الدولي والإقليمي، وتُعتبر منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق التي تهتم الصين بها،⁵⁵ كونها تُعتبر

منطقة استراتيجية وحيوية، ولما تملكه من الثروات الغنية مثل الغاز الطبيعي والنفط، لأنها تحتاجهما من أجل استمرار نمو اقتصادها.

لقد تزامن بروز منطقة الشرق الأوسط كم منطقة استراتيجية مهمة للصين مع التجارب الناجحة في منطقة شرق آسيا. حيث أعلن مدير البنك الدولي محمود مُحيي الدين "أن على البلدان العربية أن تراجع الدور الذي اعتادت القيام به مع أوروبا وأمريكا الشمالية في ضوء ما يُطرح على الساحة الدولية من مستجدات جديدة وميل دفة الإقتصاد العالمي ناحية الصين والهند ودول الشرق".⁵⁶

في ظل هذه الظروف التي شهدتها الساحة الدولية، وفي ظل الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي تُعاني منها الدول العربية، وخصوصاً مصر،⁵⁷ من فقر وبطالة وإفتقار للحريات، وزيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وركود النشاط الإقتصادي وعجز ميزان المدفوعات؛ كان الخيار الإستراتيجي حسب ما يطلق البعض عليه "موسم الهجرة للشرق"، فقد كان هذا الخيار من متوقع أن يحقق ما تسعى إليه مصر من تقدم وتطور على جميع النواحي وأهمها اقتصادياً،⁵⁸ من خلال الإستفادة من تجارب التطور والنمو وخصوصاً التجربة الصينية.

هناك عدة أهداف لتوجه الصين نحو مصروهي مُجملّة على النحو التالي:

أولاً: فتح الأسواق المصرية والتبادلات التجارية

"حصلت مصر على المركز التاسع عشر في عام 2015 (من بين 157 دولة) في مؤشر الأونكتاد لربط خطوط النقل البحري، والذي يعمل على قياس القُدرة التنافسية في النظام البحري بناءً على الشبكة، وجودة خدمة النقل البحري للحاويات التي تقدمها الموانئ. رفعت مصر من قيمة مؤشر ربط خطوط النقل البحري الخاص بها 20 نقطة من عام 2004 إلى 2015، مما جعلها واحدة من أفضل دول الشرق الأوسط أداءً، عدا عن ذلك تُعتبر ثاني الدول الموقعة على أكثر اتفاقيات تجارية في العالم".⁵⁹

تتميز الصين بإزدياد انتاجها وكونها ترغب في تسويق هذه الإنتاج، كان لا بد لها أن تبحث عن أسواق له. قال ماركس " بدون انتاج لا يوجد استهلاك، لكن بدون استهلاك لا يوجد انتاج".⁶⁰ وكون الصين تعمل على تعاظم اقتصادها وصناعاتها فلا بد لها من الإستمرار بهذا التصنيع الذي يتم من خلال تسويق منتجاتها بشكل دائم، ويُعتبر اكتساب الصين لموطئ قدم في مصر ذا أهمية كبيرة كونه

يوفر لها مصالح حيوية عدّة وفرص استراتيجية طويلة الأمد؛ نظراً لأن الموقع الجغرافي الإستراتيجي لمصر يجعل منها سوقاً له تأثير كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالإضافة للموارد المائية والبشرية التي تتوفر فيها مما يجعلها أكثر ملائمة للإستثمار.⁶¹

تقوم العلاقة الثنائية بين الصين ومصر على التبادل التجاري، كون مصر من أكبر الأسواق العربية التي تستهلك الصناعات الصينية. تقوم الصين سنوياً منذ عام 2013 بمعرض صيني تجاري يُعد أحد أكبر المعارض العالمية التي تقوم بها الصين خارج حدودها مع 9 بلدان، وتُعتبر مصر والأردن الدولتان العربيتان من بين هذه الدول.⁶² يربط المعرض ما يقارب 6000 من المصنعين الصينيين المهرة، ويأتي هذا المعرض لزيادة الإستيراد المصري من الصين.

حصلت جمهورية الصين الشعبية على المرتبة الأولى لواردات مصر من دول شرق آسيا، "حيث بلغت قيمة الواردات حوالي 90.18 مليار جنيه عام 2016، مقابل 74 مليار جنيه عام 2015 أي بنسبة زيادة 20.6%،"⁶³ ووصل استيراد مصر من الصين حوالي نسبة 50% من اجمالي استيرادها من دول شرق آسيا عام 2016، بينما وصل في عام 2015 إلى نسبة 55%. هذا ما يجعل مصر ثالث أكبر شريك تجاري للصين من بين الدول الإفريقية،⁶⁴ بينما تأتي الصين في المرتبة الرابعة من الدول التي تستثمر في مصر.⁶⁵ لذلك لا بد للصين أن تدرك أن هذا الإرتفاع من الإستيراد المصري منها يعود بالنفع الإيجابي على اقتصادها وأن السوق المصري يعتبر سوقاً جيداً لمنتجاتها.

بعد احتلال وغزو المنتجات الصينية للأسواق المصرية، انهارت بعض المنتجات المصرية نظراً لسيطرة المنتجات الصينية على مركز الصدارة هذه الأسواق بسبب أسعارها الزهيدة وتوقف العديد من الصناعات المصرية على إثر ذلك. تم اغلاق بعض المصانع كون الصين تنتج السلع الإستهلاكية التي يزداد الطلب عليها في الدول النامية خصوصاً التلفزيونات والهواتف الخلوية والأجهزة الكهربائية، وقال خبير الإقتصاد الدولي مصطفى زكي "إننا نواجه غزواً اقتصادياً، حيث انتشرت السلع الصينية التي لا حصر لها، وامتدت إلى السلع الصينية المقلدة للآثار المصرية والتمثيل والتذكارات الفرعونية."⁶⁶

استكمالاً للفكرة السابقة، قال أستاذ الإقتصاد في جامعة قناة السويس جمال راشد:

"إن الفائدة الكبرى للصين في مصر هي أنها خلقت جواً من التنافسية، ليس على مستوى المنتجات المصرية فقط، بل امتدت إلى منافسة السلع المستوردة الأخرى، التي لم يكن بمقدور

الأشخاص محدودي الدخل شراؤها، مثل المراوح الكهربائية والتلفزيونات، فالمنتجات الصينية تتمتع بجودة معقولة وبسعر أقل، وهذا هو ما يتمناه كل مستهلك في السلعة التي يريد أن يشتريها، فارتفاع أسعار السلع والمنتجات الوطنية مقارنة بالمنتجات الصينية، وأيضا الغلاء المعيشي مع قلة المرتبات، أدى إلى لجوء الأفراد إلى الأرخص حتى ولو كان ذا جودة رديئة.⁶⁷

ترى الصين أنها تُحقق مع مصر روابط استراتيجية أعمق وذلك لتوسيع نفوذها في العالم، نظراً لموقعها الجغرافي ولتاثيرها الإقليمي، والقوة العاملة الرخيصة نسبياً. تُولي الصين اهتماماً خاصاً لأفريقيا، وتحرص على توطيد علاقات الصداقة والتعاون مع البلدان الأفريقية، وترى في مصر أنها البوابة التي توصلها إلى القارة الإفريقية؛ نظراً لأنه يربط بين مصر والدول الإفريقية العديد من الإتفاقيات التجارية بالإضافة للإعفاءات الجمركية، وهذا يوفر مزايا عديدة للصين من خلال الإستثمار والتصنيع في مصر ثم التصدير للأسواق الإفريقية.⁶⁸

تُعتبر مصر طرفاً في العديد من الإتفاقيات ومذكرات التفاهم التجارية التي تهدف لتحفيز إقتصادها ورفع مستوى التعاون الدولي والتجاري مع الدول المجاورة لها. تهدف هذه العلاقات لتحرير التجارة وإلغاء الرسوم الجمركية وإنشاء ظروف تساعد على الإستثمار في مصر. تشارك مصر في اتفاقية بينها وبين الإتحاد الأوروبي في منطقة تجارة حرة وتحريرها في المنتجات الزراعية والصناعية،⁶⁹ وهي عضو أيضاً في "منطقة التجارة العربية الحرة" "البافتا" مع العديد من الدول العربية مثل الجزائر والسعودية والبحرين والعراق والأردن والكويت وليبيا ولبنان وعمان والمغرب وفلسطين وقطر وسوريا والسودان وتونس واليمن." بالإضافة للإتفاقيات السابقة، فإن مصر عضو أيضاً في اتفاقية الكويز بين إسرائيل ومصر والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتمتع في هذه الإتفاقية منتجات هذه المناطق بميزة الدخول المعفي من الجمارك للسوق الأمريكية، وهي من أكبر الأسواق في العالم حيث يوجد فيها حوالي ثلاثمئة مليون مستهلك. تحاول الصين استغلال هذه الإتفاقيات من خلال الإستثمار الصيني في مصر ثم تصدير المنتجات إلى الأسواق الأوروبية والإفريقية.

علاوة على ما سبق، فإن مصر قريبة من الأسواق الأوروبية التي تُعتبر أحد الوجهات الرئيسية للصادرات الصينية قليلة التكلفة. لذلك يُعتبر الإستثمار الصيني في مصر في البنية التحتية نقطة إنطلاق البضائع الصينية إلى الأسواق الأوروبية.⁷⁰

قال جيانج شي شيانغ نائب مدير عام شركة صينية لتصنيع الألياف الزجاجية:

"أن الشركة اختارت إقامة قاعدة في مصر بسبب موقع البلاد والسياسات التجارية التفضيلية التي تتمتع بها في الأسواق الأخرى. فإذا قمت بتصدير الألياف الزجاجية إلى أوروبا من الصين، فعليك دفع رسوم مكافحة الإغراق ومكافحة الدعم بنسبة 24.8%، ناهيك عن التعرفة الجمركية، إما إذا كنت تقوم بالتصدير إلى أوروبا أو الشرق الأوسط من مصر، فلا توجد أي تعرفه جمركية أو أي رسوم مكافحة الإغراق. ويحتاج شحن البضائع من الصين إلى أوروبا إلى ما لا يقل عن شهر، ولكن شحنها من مصر يستغرق الأمر أسبوعاً أو يومين فقط."⁷¹

بالمقابل، في الوقت الذي تبحث فيه الصين عن أسواق لتستثمر فيها، فإن مصر تجذب في الوقت نفسه الاستثمار الأجنبي من أجل إنعاش اقتصادها. تتمتع الإستثمارات الصينية بميزة كبيرة حيث يمكن وصفها بأنها "صديقة للبيئة والمجتمع" وتضع الصين مخزناً كبيراً للحفاظ على تنمية البلدان التي تستقبل استثماراتها، وتحمي بيئتها الإجتماعية، وتحرص على عدم استنزاف مواردها. علاوة على ذلك، الصين مستعدة لنقل تقنياتها وتقديم التدريب على المهارات وإستخدام القوة العاملة المحلية. كل هذا ساعد على تفضيل الإستثمارات الصينية.⁷² طلب رئيس مكتب التمثيل التجاري المصري السيد أيمن عثمان توفير الحلول السريعة للمشكلات التي قد تواجه الشركات الصينية في مصر وتحديث الإتفاقيات القديمة الموقعة بين البلدين والتي تحمي الإستثمارات وتجلب المزيد من الشركات الصينية لمصر.⁷³

قد تُصبح مصر أكثر اعتماداً على الإستثمارات الصينية بعدما كان اعتمادها الأكبر على الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تجاوزت الصين واشنطن لأول مرة كأكبر شريك تجاري لمصر عام 2012.

تسعى الصين لتقوية علاقاتها مع مصر من خلال تقديمها منافع للإقتصاد المصري، والدليل على ذلك "توجهت الصين عام 2017 بدعوة الشركات ورجال الأعمال المصريين للمشاركة بمعرض كانتون بمدينة جوانزو الصينية الذي يعتبر الأضخم والأشهر على مستوى العالم من حيث حجم البضائع المعروضة، ويعقد مرتين سنوياً على مدار 122 دورة دون انقطاع، ويشارك به مشترون دوليون من أكثر من 120 دولة، ويضم شركات عاملة في مجال المنتجات الإلكترونية والأجهزة المنزلية ومعدات الإضاءة والسيارات وقطع غيارها والآليات والأدوات المعدنية ومواد البناء والمنتجات الكيماوية ومنتجات الطاقة."⁷⁴

ثانياً: تطوير محور قناة السويس وطريق الحرير

تهدف الصين إلى فكّ حصار أمريكا عليها في بحر الصين الجنوبي الذي تنتشر فيه القواعد العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، بالأخص في "مضيق ملقا" الذي تمر عبره صادرات الصين إلى إفريقيا وجنوب آسيا وواردات الصين النفطية من الخليج العربي.⁷⁵ قامت الصين بإنشاء ممرات برية وبحرية بعيدة عن النفوذ الأمريكي الذي يهدد مصالحها الاقتصادية من خلال ربط قارتي إفريقيا وآسيا بخط سكة حديدية وطرق للنقل البري لتكون أحد البدائل الصينية اذا ما تعرضت الطرق التقليدية لأي اعتداء.

طرح الرئيس الصيني في جولته لوسط آسيا ومجموعة دول الآسيان عام 2013، مبادرة "الحزام الإقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الـ 21"، بالإضافة لتعزيز التواصل والحوار والمبادلات التجارية ومبادلات العملة. هذا المشروع يُعطي نبضاً عصبياً جديداً لطريق الحرير ويساعد على التعاون الأوراسي والآسيوي. تقوم هذه المبادرة على إعادة إحياء "طريق الحرير" الطريق التي جمعت العالم القديم بالإمبراطورية الصينية، حيث كانت هذه الطريق عبارة عن مجموعة من الطرق المترابطة تسلكها القوافل، من أجل نقل البضاعة التجارية بين آسيا وأوروبا والصين والعرب وبلاد الفرس، بالإضافة لنقل المعارف وزيادة التفاعلات بين الحضارات والثقافات المختلفة.

يقوم المشروع الحديث من طريق الحرير على بناء مشاريع عملاقة تعمل على زيادة التجارة الصينية مع العالم الخارجي، مثل سكك الحديد والموانئ، حيث خصصت الصين مبلغ (900) مليار دولار من أجل الإنفاق على هذا المشروع.

يتضمن المشروع "ربط الصين بأوروبا من خلال الحزام الإقتصادي لطريق الحرير البري عبر ثلاثة خطوط رئيسية يمر أولها بآسيا الوسطى وروسيا، ويمتد الثاني من الصين إلى منطقة الخليج والبحر الأبيض المتوسط مروراً بآسيا الوسطى وغربي آسيا، ويبدأ الثالث من الصين ويمرّ بجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي. إلى جانب طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، الذي يشمل خطين رئيسيين يبدأ الأول من الموانئ الساحلية الصينية ويصل إلى المحيط الهندي مروراً ببحر الصين الجنوبي وانتهاءً بسواحل أوروبا، ويربط الثاني الموانئ الساحلية الصينية بجنوب المحيط الهادئ".⁷⁶

تُعتبر القاهرة على وجه الخصوص عنصراً حاسماً في طريق الحرير البحري، كونها المنفذ الوحيد الذي يصل الصين بإفريقيا وأوروبا، حيث تعمل قناة السويس كنقطة عبور رئيسية بين المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط، وهذا يجعل مصر واحدة من الشركاء القلائل الذين لا غنى عنهم لهذه المبادرة. ببساطة، لا يمكن أن يكون طريق الحرير البحري كما هو متصور موجوداً بدون مشاركة مصر.⁷⁷ لهذا توافق مشروع "طريق الحرير" مع مشروع "تطوير محور قناة السويس" حيث تُعتبر هذه القناة مهمة جداً لمشروع طريق الحرير.⁷⁸ إقترح جين بينج الرئيس الصيني بأن تلعب مصر دور المحور عن طريق دعم الصين للمشاريع الصناعية في مصر.

"من المؤكد أن المصالح الاقتصادية هي الاعتبار الرئيسي في الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين البلدين، كما هو الحال في البلدان الرئيسية الأخرى التي ستشمل التعاون الصيني بشكل كبير في مشاريع البنية التحتية، مع الاستثمار الإضافي في التصنيع. وتتيح رغبة مصر في تطوير اقتصادها الخاص، إلى جانب إعادة الهيكلة الاقتصادية للصين، العديد من الفرص لكلا البلدين لتنفيذ بناء البنية التحتية والتعاون في مجال القدرات. لذلك، إذا استمرت القاهرة في الاستفادة من الاستثمار الصيني الأكبر، فقد تخفض بشكل كبير من الاعتماد الاقتصادي على واشنطن خلال هذا العقد."⁷⁹

تشمل المبادرة ما يزيد عن ستين دولة من آسيا وإفريقيا وأوروبا، ويبلغ عدد سكان هذه الدول حوالي 63% من عدد سكان العالم، أما بالنسبة لإقتصاد هذه الدول يبلغ حوالي 21 تريليون دولار، أي بنسبة 29% من الإقتصاد العالمي.⁸⁰

وقّعت مصر والصين اتفاقاً لتعزيز الاستثمار والمساعدات بمليارات الدولارات بهدف التعاون الإقتصادي والتجاري خصوصاً في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، أهمها قناة السويس الجديدة، التي تُعتبر جانباً واحداً من مشروع كبير وضخم يتكون من شقين، الأول هو حفر قناة جديدة توازي القناة الأصلية ويبلغ طولها حوالي 72 كم للمشروع بأكمله والذي تم افتتاحه في أغسطس 2015، والثاني هو مشروع "تطوير محور قناة السويس" بغرض تحويل الممر المائي إلى محور تجاري عالمي متكامل.⁸¹ تهدف هذه الصفقات إلى زيادة الوجود الصيني في منطقة قناة السويس بمصر من 32 شركة صينية تستثمر أكثر من 400 مليون دولار إلى 100 شركة واستثمار 2.5 مليار دولار.⁸²

لتضمن الصين أصول الطاقة وأمن إمداداتها، تبنت استراتيجية تشجع بالاستثمار في مشاريع البنية التحتية لتجهيز طريق الحرير الجديد،⁸³ ستحول الصين الطرق التجارية التاريخية لطرق الحرير

القديمة إلى شبكة حديثة من السكك الحديدية وخطوط الأنابيب البرية والطرق من أجل إمدادات الطاقة التي يطلق عليها اسم طريق الحرير الجديد.

ارتفعت استثمارات الصين في مصر، وخاصة في المنطقة التجارية على طول قناة السويس، منذ إعلان مبادرة "الحزام والطريق" في عام 2013، وتدعو الخطة إلى توسيع جذري للتعاون الصيني المصري في منطقة التعاون الإقتصادي والتجاري في السويس.⁸⁴ ستُغطي المنطقة في شكلها النهائي مساحة 9.12 كيلو متر مربع وستبلغ استثماراتها 2 تريليون دولار في مجالات من التصنيع إلى الخدمات اللوجستية إلى التمويل.

يتضح مما سبق أن الوصول للأسواق المصرية ومن ثم التوسع للوصول للأسواق الإفريقية والأوروبية بالإضافة لتطوير محور قناة السويس من أبرز الأهداف الصينية في مصر، وذلك نظراً لما تحقّقه هذه المصالح من فوائد كبيرة بالنسبة للصين، بحيث تساعد على الإستمرار في طريق صعودها الإقتصادي والعمل على تحقيق خطط الحزب الشيوعي الصيني من حيث زيادة الإزدهار والتقدم والإفتتاح على الأسواق العالمية. يضاف إلى ما سبق، ما تحقّقه هذه الأهداف والاستثمارات الصينية في مصر من عوائد مادية كبيرة لمصر بالإضافة لمساعدتها على تطوير وضعها الإقتصادي.

المحور الرابع: تأثير العامل الإقتصادي على السياسة الخارجية الصينية تجاه

مصر

يلعب العامل الإقتصادي دوراً مهماً في رسم السياسة الخارجية لأي دولة ويحدد آليات تنفيذها وإدارتها بما يتماشى ويلتزم مصالح الدولة وأهدافها نظراً لأهميته. ويُعتبر هذا العامل من أهم العوامل التي تؤثر بشكل كبير على زيادة قوة الدولة وعلى صناعة القرارات للسياسة الخارجية فيها. تحدد القدرات الإقتصادية لأي دولة مدى استقلالها واستقلال قراراتها السياسي الخارجي وعدم تأثره بأي ضغط خارجي.

نجد أنه من الصعوبة الفصل ما بين الإقتصاد والسياسة، فالعلاقات الإقتصادية والتجارية بين مصر والصين تؤثر أيضاً على العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين. تُعتبر الصين أن استقرار مصر مطلباً ضرورياً من أجل تحقيق مصالحها وهي تسعى للحفاظ عليه. هذا فضلاً عن دورها التنموي الذي تقوم به من خلال تقديمها مساعدات مالية وتقنية لمصر. أكد الرئيس الصيني شي جين

بينغ بعد مباحثات الشراكة الشاملة بين مصر والصين عام 2014 على موقف الصين بإحترام حقوق الشعب المصري في إختيار نظامه السياسي وسياسته التنموية بمفرده. وتقف الصين ضد القوى الخارجية التي تحاول التدخل في الشؤون الداخلية لمصر بأي شكل من الأشكال.⁸⁵

دعا الرئيس الصيني شي جين بينج الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لحضور قمة العشرين التي عُقدت في بكين عام 2016،⁸⁶ وشاركت مصر برئاسة عبد الفتاح السيسي لأول مرة في الدورة التاسعة عام 2017 لمجموعة البريكس لدول الإقتصادات الأسرع في العالم من حيث النمو بعد دعوتها من قبل الرئيس الصيني شي جين بينج، حيث قال السفير المصري في بكين السيد أسامة مجذوب أن مسار الإصلاح الإقتصادي هو الذي يقف وراء هذه الدعوة.⁸⁷ أكد وزير خارجية الصين وانج يي على إثر هذه الدعوة أن "الصين حريصة على التعاون مع مصر من خلال مبادرة الحزام والطريق، وكذلك عن تطلعه لمشاركة مصر في قمة البريكس، حيث تهدف الصين إلى فتح حوار أكبر مع الدول النامية".⁸⁸

جاءت مواقف الصين من ثورات الربيع العربي دعماً للحفاظ على مصالحها الإقتصادية كونها طبّقت سياستها بعدم التدخل بشؤون الدول الداخلية ودعوتها للتعاون والتعايش كبديل للحرب والصراع بين الدول. اتخذت الصين موقف الصمت والتحفظ من الثورة المصرية، وأكدت على احترامها لإرادة الشعب المصري بالإضافة لرفضها التدخلات الخارجية بالشؤون المصرية،⁸⁹ ولم تصدر أي تصريح عن الثورة باستثناء حماية رعاياها في مصر.

وافقت الصين على انضمام مصر كعضو مؤسس في البنك الآسيوي للاستثمار، حيث أصبح من حق مصر المشاركة في تحديد ووضع السياسات والقواعد التي يسير عليها البنك، وهذا يُمكن مصر من الإستفادة من التمويل الضخم الذي يوفره البنك من أجل مشروعات البنى التحتية والمشاريع التنموية.⁹⁰

تشابكت العلاقات الصينية المصرية بشكل كبير بعد تطور العلاقات الثنائية بين البلدين على جميع الأصعدة. بادرت مصر بالإنضمام إلى مؤتمر التفاعل واجراءات بناء الثقة في آسيا الذي تم افتتاحه عام 2016، وهو منتدى متعدد الجنسيات من أجل بناء الثقة بالمجالات السياسية والعسكرية والإقتصادية والإنسانية وفي مجال البيئة في آسيا. تبرز أهمية المؤتمر لما تشهده قارة آسيا من أوضاع أمنية مضطربة مثل الإرهاب والتطرف الديني وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والجريمة المنظمة، حيث يعمل هذا المؤتمر كمنصة أمنية بين القادة في قارة آسيا لمنع وتقليل الخلافات والمواجهة بين

الإعضاء.⁹¹ يُعنى المؤتمر بأخذ الإجراءات التي تساعد على التعاون والأمن والتنسيق السياسي وتفعيل الحوار بين الدول المنظمه له.⁹² وتأتي أهمية مصر في هذا المؤتمر من كونها أكبر الدول العربية ولأنها تعبّر عن اهتمامات ومصالح العالم العربي والإسلامي.

انعكست العلاقات الإقتصادية بين البلدين على العلاقات العسكرية أيضاً، فزار وزير الدفاع المصري الصين عام 2014 من أجل التعرف على الأسلحة الصينية الحديثة خصوصاً في أنظمة الدفاع الجوي والصواريخ، حيث ركزت الزيارة على تطوير العلاقات التعاونية الدفاعية بين البلدين، وصرح وزير الدفاع الصيني على إثر هذه الزيارة بأن "الصين ترغب في بذل جهود مشتركة مع مصر لتدعيم التعاون البرجماتي بين قواتهما المسلحة وتعزيز العلاقات العسكرية ونقلها إلى مستوى جديد".⁹³ شاركت مصر عام 2015 في العرض العسكري الذي نظّمته الصين في الذكرى السبعين لانتصارها بالحرب العالمية الثانية،⁹⁴ وكانت مصر هي الدولة العربية والإفريقية والشرق أوسطية الوحيدة التي شاركت بقواتها في هذا العرض.

يتضح مما سبق أن العلاقات الإقتصادية بين الصين ومصر مهدت الطريق لتعزيز العلاقات على المستويات الأخرى، وهذا يدل على أن العلاقات الصينية والسياسة الخارجية الصينية تقوم بالأساس على العامل الإقتصادي الذي يعود بالنفع على جمهورية الصين الشعبية ويساعدها على تحقيق أهدافها التي تسعى للوصول إليها.

المحور الخامس: الأهداف الأخرى للتوجه الصيني نحو مصر

قضية تايوان

بعد الحرب العالمية الثانية دخل الحزبان البارزان في الصين "الحزب الشيوعي الصيني وحزب الكومينتانج" في صراع حتى انتصر الحزب الشيوعي الصيني وأعلن بعد ذلك ماو تسي تونج زعيم الحزب "جمهورية الصين الشعبية" عام 1949.⁹⁵ فَرَبَعُ الصراع تشيانغ كاي تشيك رئيس حزب الكومينتانج إلى تايوان وأسس "جمهورية الصين الوطنية" التي استمرت على أنها الحكومة الشرعية لكل الصين وتمثلها في الأمم المتحدة حتى تم الإعتراف الأمريكي بـ "جمهورية الصين الشعبية" على أنها الممثل للشعب الصيني ودخولها للأمم المتحدة عام 1971.

يحظى العامل الأمني في الصين على دور كبير في السياسة الخارجية الصينية، من خلال الحفاظ على الأراضي الصينية ووحدةها وعدم التفريط بأي جزء منها،⁹⁶ وخصوصاً في ظل النزاعات الإقليمية،⁹⁷ وسعيها لاستعادة السيطرة المركزية على تايوان، فالصين تسعى لأن تحافظ على وحدة شعبها وأراضيها،⁹⁸ لذلك ترفض وتعارض أي عمل يهدف إلى استقلال تايوان عنها. أكد ذلك شي جين بين الأمين العام للجنة المركزية في الحزب الشيوعي الصيني في المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي عام 2017 بأن "الصين تقف صامدة في حماية سيادة الأمة ووحدة أراضيها، ولن تسمح أبداً للمأساة التاريخية للتقسيم الوطني أن تعيد نفسها. لدى الصين العزم والثقة والقدرة على هزيمة المحاولات الانفصالية "لاستقلال تايوان" بأي شكل من الأشكال، ولن تسمح أبداً لأي شخص أو أي منظمة أو أي حزب سياسي في أي وقت أو بأي شكل من الأشكال، بفصل أي جزء من الأراضي الصينية عن الصين".⁹⁹

كانت مصر سفيرة لجمهورية الصين الشعبية وساعدتها في جمع الإعترافات فيها من قبل الدول العربية والإفريقية، التي قامت مصر بمساعدتها على الإستقلال. سحبت مصر إعترافها بتايوان عام 1956، واعترفت بعدها بجمهورية الصين الشعبية كأول الدول التي اعترفت فيها متحدية بهذا الإعتراف لإرادة الغرب، وكان هذا الإعتراف أحد مبررات عدوان إسرائيل وبريطانيا وفرنسا على مصر بنفس العام.¹⁰⁰ بالمقابل، وقفت الصين مع جميع القضايا المصرية العادلة في المجتمع الدولي. أثر هذا على العلاقات الإقتصادية بين البلدين، ففي نفس العام وبعد إعتراف مصر بجمهورية الصين الشعبية، اشترت الصين قُطناً مصرية بـ قيمة عشرة ملايين جنيه استرليني، وبهذا كانت قد ساعدت على حل أزمة مصر بتصدير القطن، وسميت بـ "دبلوماسية القطن".¹⁰¹

أثرت علاقة الصين بمصر على علاقة مصر بتايوان، حيث رفضت وزارة الخارجية المصرية العمل مع المستثمرين من تايوان، بالإضافة لعدم إعتبارها دولة، وتتجنب مصر إقامة علاقات معها سواء كانت علاقات غير رسمية أو رسمية. ردت الخارجية المصرية على طلب المستثمرين التايوانيين بزيارة مصر حيث قالت: "إن سياسة الصين الواحدة أحد ثوابت السياسة الخارجية المصرية التي تحرص عليها في ظل العلاقات الثنائية المتميزة بين مصر والصين، وأن مصر لا تربطها بتايوان أي علاقات دبلوماسية، أو اقتصادية، وبناء على ذلك فإن مصر لا تعترف بتايوان كدولة".¹⁰²

مؤشرات للعلاقات الصينية المصرية

التبادل التجاري

الأرقام بالمليون دولار¹⁰³

صادرات الصين إلى مصر						
2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
5.49 B	6.38 B	7.45 B	7.69 B	9.25 B	10.5 B	10.4 B

يتضح من الجدول السابق أن حجم الصادرات الصينية إلى مصر في ازدياد بشكل مستمر كل سنة، حيث وصلت عام 2016 إلى ما يقارب 10.5 بليون دولار، بينما كان في بداية التسعينيات حوالي 111 مليون دولار، وهذا دليل على التطور المستمر في العلاقات الاقتصادية الصينية المصرية.

الأرقام بالمليون دولار¹⁰⁴

صادرات مصر إلى الصين						
2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
1.03 B	1.41 B	1.2 B	1.63 B	1.03 B	828 M	495 M

يتضح من الجدول السابق أن صادرات مصر للصين في تراجع مستمر بعكس الصادرات الصينية لمصر، حيث وصلت عام 2016 إلى ما يقارب 500 مليون دولار، لكن على الرغم من هذا التراجع إلا أنه يُعتبر تطوراً كبيراً في العلاقات الاقتصادية بين البلدين عمّا كانت عليه في بداية التسعينيات، حيث كانت الصادرات المصرية للصين في تلك الفترة ما يقارب 5 مليون دولار فقط.

الشركات الصينية في مصر وتوفرها لفرص العمل

"بلغ عدد الشركات الصينية في مصر حوالي 1345، وتُقدر قيمة رأس المال لهذه الشركات بحوالي 792 مليون دولار، ووفقاً للتوزيع القطاعي وبحسب بيان هيئة الإستثمار فإن 702 شركة تعمل في القطاع الصناعي، و432 شركة في القطاع الخدمي و70 شركة في القطاع الإنشائي و79 شركة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات و47 شركة في القطاع الزراعي و6 شركات في قطاع السياحة، موفرةً 27392 فرصة عمل".¹⁰⁵ زادت عدد الشركات الصينية ضمن مبادرة الحزام والطريق فارتفع عدد الشركات الصينية في مصر من 40 شركة عام 2014 إلى أكثر من 100 شركة عام 2017 .

السياحة

تشهد أعداد السُياح الصينيين في مصر ارتفاعاً مستمراً، حيث صرح رئيس هيئة تنشيط السياحة المصرية السيد سامي محمود بأن عدد السياح الصينيين في مصر وصل قرابة الـ 64.000 شخص عام 2014، وزاد هذا العدد في عام 2015 حوالي الضعف ليصل إلى 125.000 شخص.¹⁰⁶ يؤدي الإرتفاع في أعداد السياح الصينيين في مصر إلى إنعاش الإقتصاد المصري والصناعات المصرية بشكل كبير نظراً لأن مصر تُعتبر رابع أكبر بلد يتوجه لها السواح الصينيون.

وقعت "هيئة السياحة المصرية" مذكرة تفاهم مع نينغشا الصينية من أجل تعزيز التعاون بينهما بالمجال السياحي، من خلال الدعم المتبادل لأنشطة السياحة، والعمل على الترويج للموارد السياحية لكلا الجانبين.¹⁰⁷

الخاتمة

إن التغير في السياسة الخارجية الصينية ليس عرضياً، إنما هو حصاد تراكمات وعمل لا مفر منه نجم عن التنمية في الصين في سنوات الإصلاح والانفتاح، فهذا الإنفتاح غير الصين بشكل أساسي في كلٍ من السياسات الداخلية والخارجية، وأحد النتائج الرئيسية هو جعل الصين جزءاً من النظام الدولي، وجزءاً من السياسية العالمية، والأمن، والتجارة، والنظم البيئية، فالصين أصبحت داخل النظام الدولي لا خارجه.

استطاعت جمهورية الصين الشعبية أن تحقق طفرةً ونموً اقتصادياً لم يصل إليه أي من الدول الأخرى بهذه السرعة والثبات، فأصبح لها حضور فاعل كقوة كبرى في فترة لا تزيد عن أربعين

عام من الإصلاح والانفتاح. تُعتبر الأدوات الاقتصادية للصين من أبرز الآليات التي تعمل على تحقيق أهداف السياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية لأي دولة من الممكن أن تكون موجهة من أجل خدمة المصالح والأهداف الاقتصادية، وقد تستخدم الدولة المتغيرات والعوامل الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف سياسية لها.

تبين من خلال هذه الدراسة أن المصالح الاقتصادية هي الاعتبار الأساسي في العلاقة المزدهرة بين مصر والصين، فالإمكانيات الإستراتيجية لموقع مصر الجغرافي وحجم سوقها الاقتصادي تجعل منها شريكاً واعداً للطموحات الصينية في المنطقة. لكن هذا التعاون المتزايد واضح ليس فقط على المسرح الاقتصادي، وإنما على الصعيد السياسي كذلك. لقد حققت مصر نقطة للإنضمام إلى المشروعات المتعددة الجنسيات في الصين، من البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) إلى مؤتمر 2014 حول التفاعل وبناء الثقة في آسيا (CICA)، بالإضافة لإهتمام بكين بالقاهرة من خلال دعوتها للسياسي للإنضمام إلى قمة مجموعة العشرين في هانغتشو كواحد من اثنين من ضيوف الشرف ودعوته أيضاً للمشاركة في قمة العشرين وفي الدورة التاسعة لمجموعة البريكس عام 2017.

يتضح أن العلاقات الصينية المصرية في تقدم وتطور على جميع الأصعدة، حيث كان العامل الاقتصادي سبب تطور وإزدهار هذه العلاقة، ويتضح تأثير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين على العلاقات السياسية والدبلوماسية أيضاً.

الهوامش

¹ مجموعة باحثين، "العلاقات العربية الصينية"، 2017، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص15.

² إسماعيل محمد شوقي، "تطور العلاقات المصرية الصينية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة الدفاع، ع257، 2007، ص15

³ Shulong Chu, "The 16th National Congress of the Chinese Communist Party and China's Foreign Policy,"

/http://www.china.org.cn/english

⁴ تيم دان وآخرون، "نظريات العلاقات الدولية"، ترجمة ديمة خضر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص295.

⁵ جوزيف ناي، "القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية"، السعودية: العبيكان، 2007، ص 12.

⁶ "القوة الناعمة الصينية في الشرق الأوسط"، مجلة الشروق، 12 سبتمبر، 2017.

⁷ الجامعة المصرية الصينية

/http://www.ecu.edu.eg

⁸ سمير قط، "الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة قطاعا لنفط نموذجا"، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة سكرة، 2008، ص 20.

⁹ حجم الإستثمار الصيني في مصر تجاوز 5 مليار دولار، صحيفة الشعب اليومية، 8 أيلول 2017.

<http://arabic.people.com.cn/n3/2017/0908/c31659-9266484.html>

¹⁰ "العلاقات المصرية الصينية في أرقام، الهيئة العامة للإستعلامات المصرية، 13 يناير، 2016.

¹¹ تيم دان وآخرون . 2016. نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الدوحة: 302

¹² وو دي لي، سوي فومين، تشينغ لي، "الاقتصاد الصيني"، دار النشر الصينية عبر القارات، العراق: الذاكرة للنشر والتوزيع، 2012، ص 26

¹³ Yongjin zhang and greg, *power and responsibility in chinese foreign policy*, Australia, ANU E Press, 2013, p 262.

¹⁴ Shulong Chu, "leadership in a changing china," New York: PALGRAVE MACMILLAN, 2005, p 133

¹⁵ محمد ابراهيم فضة، "دراسة في السياسة الخارجية الصينية 1980-1996"، الأردن: الجامعة الأردنية، 1998، رسالة ماجستير، ص 51.

¹⁶ أحمد سليم البرصان، "السياسة الخارجية الصينية والشرق الأوسط"، مجلة دراسات شرق أوسطية، الأردن: 2011، مج 15، ع 57، ص 37.

¹⁷ نيللي كمال الامير، "القيادة المؤجلة: استراتيجية الصين لتأسيس ركائز التعددية الدولية"، السياسة الدولية، 2017، ع 207، ص 31.

¹⁸ Yongjin zhang and greg, *power and responsibility in chinese foreign policy*, Australia, ANU E Press, 2013, p 120.

¹⁹ الدستور المعدل للحزب الشيوعي الصيني، بكين: 3 نوفمبر 2017.

²⁰ Shulong Chu, "leadership in a changing china," New York: PALGRAVE MACMILLAN, 2005, p 133

²¹ Yongjin zhang and greg, *power and responsibility in chinese foreign policy*, Australia, ANU E Press, 2013, p 221.

²² Nele Noesselt, "China's Foreign Strategy After the 18th Party Congress: Business as Usual?", *Journal of Chinese Political Science*, 2015, p20.

²³ Xi Jinping, general secretary of the CPC Central Committee , Opening ceremony of the 19th CPC National Congress, october17, 2017, china live.

<http://live.china.org.cn/2017/10/17/opening-ceremony-of-the-19th-cpc-national-congress/>

²⁴ Nele Noesselt, "China's Foreign Strategy After the 18th Party Congress: Business as Usual?" *Journal of Chinese Political Science*, 2015, p20.

²⁵ [Andrew J. Nathan](#) and [Andrew Scobell](#), "How China Sees America," council on foreign relation, foreign affairs, 2012.

http://files.foreignaffairs.com/legacy/attachments/PC12_Nathan.pdf

²⁶ christina lin, "chinas strategic shift toward the regon of the four seas," Rubi center research in international affairs, 2013

²⁷ "Xi Jinping Meets with President Abdel Fattah al-Sisi of Egypt," *Ministry of Foreign Affairs, the People's Republic of China*, sep 7, 2016.

²⁸ محمد ربحان، "التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية"، *رسالة ماجستير*، جامعة الأزهر، 2012.

²⁹ "China's investments in Egypt amount to \$477 million," *AMEinfo*, jun8, 2015.

<https://ameinfo.com/money/economy/chinas-investments-in-egypt-amount-to-477-million/>

³⁰ الرئيسان مرسي وهوجينتاو يشهدان توقيع 8 اتفاقيات، 2012/8/29 (اون تي في).

<https://www.youtube.com/watch?v=dm7tjNb-8rg>

³¹ "China, Egypt elevate bilateral ties to comprehensive strategic partnershi," *Ministry of Foreign Affairs, the People's Republic of China*, FOAC ABC, 24 December, 2014.

³² Chris zambelis, "A New Egypt Looks to China for Balance and Leverage," the jamestown foundation golbal research and analysis, septtember, 2012.

³³ "Chinese president hails friendship, cooperation with Egypt," *chinadaily*, january 2016.

³⁴ شريفة فاضل محمد، "العلاقات المصرية - الصينية بين الإستمرارية والتغيير (2003-2013)"، *مجلة المستقبل العربي*، مج 36، ع 420، 2014، ص 43.

³⁵ المرجع السابق، 43.

³⁶ "Overview: Thriving Egyptian-Chinese economic relations," *egypt today*, sep, 2017.

³⁷ farah halime, "chinese firms brave uncertainty in egypt go gain a foothold in middle east," *the new york times*, aug, 2012.

³⁸ "العلاقات الاقتصادية والتجارية، الهيئة العامة للإستعلامات المصرية، 13 يناير، 2016.

³⁹ "China, Egypt Sign 18 Agreements for Electricity, Transport, Industry Projects," *COMESA Regional Investment Agency*, jul, 2016.

⁴⁰ "Egypt-China economic relations anticipate a boost," *ministry of trade and industry*, 17 aug, 2016.

⁴¹ مصطفى فراج، "العلاقات المصرية الصينية : تاريخ من التوافق"، *مجلة مبتدأ*، 30 آب، 2017

⁴² "العلاقات الصينية المصرية"، *الهيئة العامة للإستعلامات*، كُتيب، ص 20

<http://cutt.us/O8SLb>

⁴³ مصطفى فراج، "العلاقات المصرية الصينية : تاريخ من التوافق"، *مجلة مبتدأ*، 30 آب، 2017

⁴⁴ "العلاقات الصينية المصرية"، *الهيئة العامة للإستعلامات*، كُتيب، ص 21

<http://cutt.us/O8SLb>

⁴⁵ شريفة فاضل محمد، "العلاقات المصرية الصينية بين الإستمرارية والتغيير 2003، 2013،" *المستقبل العربي*، مج 36،

العدد 420، ص 49

⁴⁶ "العلاقات الثقافية المصرية الصينية،" الهيئة العامة للإستعلامات، بوابتك إلى مصر، 18 نوفمبر، 2014

⁴⁷ "60 عامًا من الصداقة المصري الصينية،" *مجلة الأهرام*، 20 أبريل، 2018

⁴⁸ "تعميق التعاون الصيني العربي في مجالات الثقافة والإذاعة والسينما والتلفزيون،" *Arabic News*، 22 ديسمبر 2017.

⁴⁹ "التعاون العسكري،" العلاقات المصرية الصينية، الهيئة العامة للإستعلامات، بوابتك إلى مصر

⁵⁰ شيماء اليوسف، "مصر والصين في عهد السيسي: القوة العسكرية تترى على عرش العلاقات بين البلدين،" *تقرير على*

مجلة المواطن، 31 آب، 2018

⁵¹ مها سالم، "أهم محطات التعاون العسكري المصري - الصيني،" *الأهرام*، 3 أيلول 2017

⁵² وليد عبد الحى، "الانخراط الحذر: هل تقيد سياسة التوازن دور الصين في الشرق الأوسط،" *سياسات دولية*، 2017،

ع 207، ص 25.

⁵³ محمد بن راشد الجهوري، "دينغ والتحول الصيني الكبير،" *مجلة المستقبل العربي*، 2011، ص 150.

⁵⁴ the 14 national congress, October 1992, chinese communist party website.

http://cpcchina.chinadaily.com.cn/2010-09/07/content_15842544.htm

⁵⁵ عائشة منافع، "محددات السياسة الخارجية للصين في الشرق الأوسط بعد الحراك العربي،" *مؤسسة خالد الحسن،*

مركز الدراسات والأبحاث، المجلد الأول، 2014، ص 2.

⁵⁶ الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، "مستقبل الإقتصادات العربية في ضوء التحديات المحلية والدولية، القاهرة:

2010.

⁵⁷ مصطفى السعيد، "الإقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة،" القاهرة: دار الشروق، 2002، ص 13.

⁵⁸ شريفة فاضل محمد، "العلاقات المصرية - الصينية بين الإستمرارية والتغيير (2003-2013)،" *مجلة المستقبل العربي*، مج

36، ع 420، 2014، ص 38.

⁵⁹ "الوصول إلى الأسواق،" جمهورية مصر العربية، وزارة الإستثمار والتعاون الدولي.

<http://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/Pages/WhyEgypt.aspx?CategoryId=2>

⁶⁰ كارل ماركس، "نقد الإقتصاد السياسي،" دار النهضة العربية، 1969، ص 98.

⁶¹ dorsy james, "China and the Middle East: Embarking on a Strategic Approach," *the huffington post*, nov, 2014.

⁶² صفحة المعرض الصيني في مصر.

<http://www.chinahomelifegypt.com>

⁶³ "النشرة السنوية للتبادل التجاري بين مصر وأهم دول شرق آسيا عام 2016،" *جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي*

للتعبئة العامة والإحصاء، ص 2.

⁶⁴ الشيخ باي الحبيب، "الإستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية؟"، *مركز الجزيرة*

للدراستات، 1 مايو 2014.

⁶⁵ "China's investments in Egypt amount to \$477 million," *ameinfo*, jun2, 2015.

<https://ameinfo.com/money/economy/chinas-investments-in-egypt-amount-to-477-million/>

⁶⁶ شريف اليماني، "مصر.. إمبراطورية المنتجات الصينية في الشرق الأوسط"، *جريدة الشرق الأوسط*، 27 مايو، 2010، العدد 11503.

⁶⁷ المرجع السابق

⁶⁸ christina lin, "chinas strategic shift toward the regon of the four seas," Rubi center research in international affairs, 2013.

⁶⁹ "مصر مركز واعد للتجارة والاستثمار في افريقيا والشرق الأوسط"، من إعداد قسم البحوث في بنك الإسكندرية بالتعاون مع SRM، 2016، ص8

⁷⁰ majdy amer, "Bilateral relations between Egypt and China," chinatoday, jan, 2016.

⁷¹ hou liqiang, "Chinese companies boost operations in Egypt," *china daily*, 15 feb, 2016.

http://www.chinadaily.com.cn/business/2016-02/15/content_23481956.htm

⁷² majdy amer, "Bilateral relations between Egypt and China," chinatoday, jan, 2016.

⁷³ "China's investments in Egypt amount to \$477 million," *AMEinfo*, jun8, 2015.

<https://ameinfo.com/money/economy/chinas-investments-in-egypt-amount-to-477-million/>

⁷⁴ "دعوة صينية للشركات المصرية للمشاركة في معرض كانتون"، *اخبار مصر*، 11 ديسمبر، 2017.

⁷⁵ معتز علي، "هل ينجح ترامب في افشال المخطط الروسي الصيني؟" *مدونات الجزيرة*، 14 فبراير 2017.

⁷⁶ "شراكات متوازنة: الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 5 مارس، 2016.

⁷⁷ shonon tiezi, "The Belt and Road and Suez Canal: China-Egypt Relations Under Xi Jinping," china policy institute analysis, feb, 2016.

<https://cpianalysis.org/2016/02/16/87681/>

⁷⁸ "Xi proposes to build Egypt into pivot of Belt and Road," *peoples daily online*, jun, 2016.

<http://en.people.cn/n3/2016/0121/c90883-9007558.html>

⁷⁹ Mordechai chaziza, "comprhensive strategic partnership," ribin center research in international affairs, Dec, 2016.

⁸⁰ شراكات متوازنة: الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، "مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية"، 5 مارس، 2016

⁸¹ "مصر مركز واعد للتجارة والاستثمار في افريقيا والشرق الأوسط"، من إعداد قسم البحوث في بنك الإسكندرية بالتعاون مع SRM، 2016، ص8.

⁸² " China, Egypt agree to boost cooperation under Belt and Road Initiative," peoples daily online, jan, 2016.

⁸³ شفيق شقير، "طريق الحرير الجديد في سياق العلاقات العربية الصينية"، مركز الجزيرة للدراسات، 11 مايو، 2017.

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/05/170511090237591.html>

⁸⁴ shanon ttiezi," The Belt and Road and Suez Canal: China-Egypt Relations Under Xi Jinping," *china policy institute*, feb, 2016

⁸⁵ " China, Egypt elevate bilateral ties to comprehensive strategic partnershi," *Ministry of Foreign Affairs, the People's Republic of China*, FOCAC ABC, 24 December, 2014.

⁸⁶ Liu Yandong Meets with President Abdel Fattah al-Sisi of Egypt," *Ministry of Foreign Affairs, the People's Republic of China*, 28 march, 2016

⁸⁷ بريكس تفتح أبوابها للقاهرة.. الصين توجه أول دعوة لرئيس مصرى لحضور القمة التنموية.. والسفير المصرى لدى بكين: مسار الإصلاح الاقتصادى وراء الدعوة.. وعضوية القاهرة تضمن مسار جيد لتنفيذ استراتيجية 2030، " اليوم السابع، 28 اغسطس، 2017.

⁸⁸ "10 معلومات عن قمة البريكس بمشاركة الرئيس السيسي،" اليوم السابع، 28 اغسطس، 2017.

⁸⁹ "مصر والصين: شراكة استراتيجية وأفاق واعدة في التعاون الإقتصادي،" تقرير، الهيئة العامة للإستعلامات المصرية، 2 سبتمبر، 2017.

⁹⁰ "الصين تعلن انضمام مصر رسمياً إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية،" بوابة الأهرام المصرية، 16 أبريل، 2015.

⁹¹ "مصر ومؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا،" الهيئة العامة للإستعلامات المصرية.

<http://www.sis.gov.eg/section/125/9813?lang=ar>

⁹² "مصر تشارك في مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا بالعاصمة بكين،" اليوم السابع، 26 أبريل، 2016.

⁹³ التعاون العسكري بين مصر والصين، الهيئة العامة للإستعلامات المصرية.

<http://www.sis.gov.eg/Story/92486?lang=ar>

⁹⁴ المرجع السابق

⁹⁵ عامر ذياب التميمي، "مسيرة الاقتصاد الصيني وتحدياته"، مجلة العربي، ع 700، مارس 2017، ص 52.

⁹⁶ محمد نعمان جلال، "الإحياء الحضاري: أي مستقبل للصين في النظام الدولي" *السياسة الدولية*، يناير 2017، ع 2017، ص 7.

⁹⁷ عدنان خلف حميد البدراني، "أثر الإستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع 49، ص 9.

⁹⁸ المضامين الأساسية لسياسة إعادة توحيد الصين سلمياً واحدة ونظامان، وزارة الخارجية لـ "جمهورية الصين الشعبية".

<http://www.fmprc.gov.cn/ara/ljzg/zgtw/t22476.shtml>

⁹⁹ Xi Jinping, general secretary of the CPC Central Committee , Opening ceremony of the 19th CPC National Congress, october17, 2017, china live.

<http://live.china.org.cn/2017/10/17/opening-ceremony-of-the-19th-cpc-national-congress/>

¹⁰⁰ أحمد السيد النجار، "مصر والعرب ومبادرة الحزام والطريق: مستقبل النموذج الصيني"، القاهرة: دار ابن رشد للنشر، 2017، ص 60.

¹⁰¹ "مجموعة باحثين، "العلاقات العربية الصينية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017، ص 60.

¹⁰² "إرضاء للصين، مصر لا تعترف بتايوان كدولة"، جريدة الصباح، 22 ديسمبر، 2012.

¹⁰³ the observatory of economic complexity, what does CHINA export to EGYPT.

https://atlas.media.mit.edu/en/visualize/tree_map/hs92/export/chn/egy/show/2010/

¹⁰⁴ the observatory of economic complexity, what does EGYPT export to CHINA

https://atlas.media.mit.edu/en/visualize/tree_map/hs92/export/egy/chn/show/2009/

¹⁰⁵ "بالأرقام قائمة الإستثمارات الصينية المباشرة في مصر بحسب القطاعات"، صحيفة اليوم السابع، بديلاً عن المصدر

الرئيسي وهو هيئة الإستثمار المصرية نظراً لتعطل الموقع بسبب اعمال الصيانة، 6 سبتمبر، 2017.

¹⁰⁶ محمد البرقوقي، "الصين طوق نجاة السياحة المصرية"، مصر العربية، 19 أبريل، 2016.

¹⁰⁷ "توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون السياحي بين مصر ونيغاشيا الصينية"، مؤسسة التحرير المصرية، 4 أيلول، 2017

"الفجوة الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي وسبل معالجتها"

The food gap in the GCC countries and ways to address them

أ.جاسم مصطفى حسن صادق

المعهد الصناعي- شويخ قسم المواد العامه

ملخص

تعتبر قضية الغذاء مسألة حساسة بالنسبة للدولة في عالم اليوم، خاصة منها الريعية التي تنصرف جل مجهوداتها الاقتصادية الى قطاع المحروقات و الصناعات البترولية؛ هذه المجالات تتوسع على حساب الانتاج الغذائي المحلي؛ الامر الذي يجعل هذه الدول تلجأ الى تلبية حاجياتها الغذائية من الخارج، وتعتبر هذه الدراسة محاولة اكاديمية لتفسير هذه الفجوة الغذائية في دول الخليج قصد فهم هذا المتغير المهم وتقديم توضيحات علمية أكثر.

Abstract:

The issue of food is a sensitive issue for the state in today's world, especially rents, which devote most of its economic efforts to the hydrocarbon sector and petroleum industries. These fields expand at the expense of local food production. This makes them resort to meet their food needs from abroad. The study is an academic attempt to explain this food gap in the Gulf countries in order to understand this important variable and provide more scientific explanations.

المقدمة

أصبحت أزمة الغذاء في العالم قضية كبرى تثير اهتمام جميع البلدان دون استثناء حيث بدأت تتفاقم بصورة متسارعة خصوصاً في ظل نضوب المياه العذبة وزيادة الضغوط على المساحات الخضراء الصالحة للزراعة وذلك بسبب التوسع السكاني والتقدم التكنولوجي بخلاف مشكلات التصحر وزحف الرمال على الأراضي الصالحة للزراعة بالإضافة إلى أن مخاوف العالم من نضوب موارد الطاقة بدأت أغلب الدول المتقدمة تتبنى استراتيجيات تهدف للبحث عن مصادر بديلة للطاقة كالوقود الحيوي والذي يستهلك كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية كالذرة وقصب السكر والقمح وفول الصويا وهو ما جعلنا بالفعل في أزمة غذاء عالمية.

وتحتل قضية الأمن الغذائي أولوية قصوى في دول الخليج، سواء في إطار منظومة مجلس التعاون أو على مستوى كل دولة، في محاولة لوضع حلول ملائمة لتقليص الاعتماد على الخارج في سد الفجوة والحد من تداعياتها السلبية على المجتمعات.

وتؤكد الأرقام تراجع مساهمة القطاع الزراعي في تغطية الأمن الغذائي في منطقة الخليج في السنوات العشر الأخيرة بنسبة عالية، إذ سجلت 8% فقط عام 2012 بعدما كانت 12% عام 2001، في وقت زادت الفجوة الغذائية من تسعة مليارات دولار في 2001 إلى 23.5 مليار دولار عام 2012، أي أنها تضاعفت أكثر من 100 في المئة في العقد الماضي، علماً أن دول المنطقة تستورد 90 % من حاجاتها الغذائية من الخارج.

وفي هذه الدراسة يحاول الباحث تناول قضية الفجوة الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي حيث تعاني تلك الدول من صعوبات كبيرة خاصة بالزراعة تبدأ من المناخ والطبيعة الجغرافية المتميزة بملوحة الأرض وعدم صلاحيتها للزراعة ونُدرة المياه العذبة سواء في عدم وجود أنهار أو قلة الامطار المتساقطة عليها، بالإضافة إلى التركيبة السكانية التي تميل نحو الحضر وبالتالي ضعف القوة البشرية العاملة في مجال الزراعة.

وتتلخص مشكلة الدراسة في أن الظرف الزمني أصبح ضاغط جداً على دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمة العالمية للغذاء مما يدفعها إلى ضرورة إيجاد حلول للتحويل إلى الإكتفاء الذاتي في الغذاء وسد الفجوة الغذائية القائمة وأمام تلك الدول فرصة الاستفادة من إمكانيات تعاونها مجتمعة من خلال مجلس التعاون الخليجي لمواجهة تلك المشكلة.

وتأتي أهمية هذا البحث من طبيعة الموضوع الذي يثار بشكل قوي في الفترات الراهنة من خلال الحكومات والمنظمات الدولية نظراً لاستشعار الخطر الكبير للمشكلة العالمية للغذاء والوعي بضرورة التحرك لاحتواء الازمة والوصول لحلول ناجعة لها.

وبالتالي يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على حجم مشكلة الفجوة الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي ومحاولة تقديم مجموعة من الحلول العملية لتلك المشكلة في ظل الوضع الاقليمي والدولي الراهن.

ويحاول الباحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف المشكلة نظرياً ثم تقديم مجموعة من البيانات والاحصائيات الكمية التي تجعل القضية محددة بشكل واضح.

المحور الاول: العوامل الطبيعية لدول الخليج (الموقع-الزراعة-المياه)

الموقع الجغرافي:

تقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا وتحتل معظم شبه الجزيرة العربية، ويحدها من الشرق خليج عمان والخليج العربي، ومن الغرب البحر الأحمر ومن الشمال العراق والأردن ومن الجنوب الجمهورية اليمنية وبحر العرب، وينحصر موقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين خطي عرض 15 الى 35 شمال خط الاستواء وبين خطي طول 35 الى 60 شرق جرينتش.⁽¹⁾

ويعتبر موقع دول مجلس التعاون استراتيجياً حيث يتوسط بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويشكل نقطة اتصال بحري وبري وجوي بين دول العالم، ومما زاد في الأهمية الاستراتيجية لدول مجلس التعاون مواردها النفطية، وامتلاكها لأكبر احتياطي بترولي في العالم حيث تمتلك دول المجلس أكثر من 40% من احتياطي البترول في العالم، كما أنها تعتبر من أهم المراكز الرئيسية السياسية للوطن العربي والدول الإسلامية نظراً لوجود الأماكن المقدسة لدى المسلمين في إحدى دولها، ولهذا تمثل مصدر الإشعاع الروحي للمسلمين في جميع أنحاء العالم.⁽²⁾

تبلغ مساحة دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 257758060 هيكتر (حوالي 2.423.304 كم) وتمثل السعودية وحدها حوالي 82% من تلك المساحة، في حين تعتبر دولة البحرين هي أصغر تلك الدول كما تعتبر البحرين أيضاً من أصغر الدول في العالم من حيث المساحة.

جدول رقم (1)³

المساحة المنزرعة من أراضي دول مجلس التعاون الخليجي

بالألف هكتار

الدولة	المساحة الكلية	المساحة المزروعة
الإمارات العربية المتحدة	8360.00	83.83
مملكة البحرين	77.09	3.73
المملكة العربية السعودية	214969.00	1136.10
سلطنة عمان	31426.47	156.77
دولة قطر	1143.70	29.93
دولة الكويت	1781.80	15.94
الإجمالي	257758.06	1426.8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 37، 2017.

من الجدول يتضح أن هناك محدودية في الأراضي الصالحة للزراعة وهو ما يزيد من توجهها نحو استيراد غالبية احتياجاتها من الغذاء، بالإضافة إلى ذلك هناك ارتفاع في التركيز على بعض الدول في الحصول على السلع الغذائية فمثلاً يتم الاعتماد على البرازيل بشكل رئيسي في استيراد السكر، أما الذرة فيتم الاعتماد على الولايات المتحدة والأرجنتين، والقمح من كندا والاتحاد الأوروبي أما الأرز فمن الهند بشكل رئيسي.⁽⁴⁾

العامل الديموغرافي

أما من حيث العامل الديموغرافي فقد بلغ عدد سكان مجلس التعاون الخليجي حوالي (53,37) مليون نسمة في عام 2016 ، ويسكن حوالي 14.04% في الريف بينما يسكن حوالي 85,96% من سكان

مجلس التعاون الخليجي في الحواضر، ويلاحظ ارتفاع سكان الحضر في دول مجلس التعاون كافة، وبلغت أعلى نسبة من السكان الحضر في قطر ثم الكويت ثم البحرين ويرجع ارتفاع نسبة التحضر في دول مجلس التعاون الخليجي بصفة رئيسة إلى الهجرة الخارجية، ووجود حجم كبير من القوة العاملة الوافدة التي تقطن في الحواضر⁽⁵⁾

جدول رقم (2)

يوضح السكان وسكان الريف

في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2016

الدولة	عدد السكان	سكان الريف
الإمارات العربية المتحدة	9,121,170	1,385,000
مملكة البحرين	1,423,730	154,000
المملكة العربية السعودية	31,787,580	5,070,000
سلطنة عمان	4,414,050	806,600
دولة قطر	2,569,800	16,000
دولة الكويت	4,052,590	60,000
الإجمالي	53,368,920	7,491,600

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 37، 2017.

ثانياً: أثر عامل المناخ :

يتميز مناخ هذه الدول بأنه صحراوي وشبه صحراوي ترتفع فيه درجة الحرارة صيفا إلى ما يقرب من 50 درجة مئوية وتنخفض شتاء وربما تصل إلى أقل من الصفر المئوي أحيانا في شمال المملكة العربية السعودية. وتتعرض المنطقة بصفة عامة في فصل الشتاء إلى تيارات هوائية باردة

مصحوبة ببعض المنخفضات التي تصلها عن طريق حوض البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى ما يصل إلى المنطقة من تيارات من منطقة مرتفعات سيبيريا وهضبة إيران تسقط على إثرها بعض الأمطار.

وتتعرض معظم دول المجلس لرياح تهب صيفا من مناطق يابسة مما يجعل الرياح عاملا مساعدا في زيادة التبخر والتج، مما يؤدي إلى فقد كمية من المياه سواء من الأرض أو من النبات. ولا تقتصر أضرار هذه الرياح على المحاصيل النباتية حيث أنها تحمل العواصف الرملية التي تطمّر الأراضي الزراعية، كما تعطل الرياح القوية عمليات صيد الأسماك.⁽⁶⁾

مصادر المياه

1- المياه السطحية:

تعتبر الأمطار بدول المجلس قليلة، حيث يتراوح معدل سقوطها السنوي من 32. 193 ملم يسقط معظمها شتاء، ومعظم المياه المتكونة من الأمطار لا يستفاد منها حيث تتجه إلى المنحدرات ومنها إلى البحر، كما أنها تفقد كمية منها عن طريق التبخر أثناء نزولها وجريان السيول عن سطح الأرض بسبب الحرارة والرياح وقلة الرطوبة. إلا أن هذه الظاهرة بدأت تختفي بعد إنشاء العديد من السدود لحجز المياه والاستفادة منها وخاصة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، والمنطقة عموما جافة قليلة الرطوبة صيفا ونسبة التبخر عالية حيث تتعرض لأشعة الشمس العمودية معظم أيام السنة.⁽⁷⁾

جدول (3)

يوضح معدلات تساقط الأمطار خلال عام 2016

الدولة	معدلات تساقط الأمطار وبالملليتر
الإمارات العربية المتحدة	32.7
مملكة البحرين	60.1
المملكة العربية السعودية	193.7

107.7	سلطنة عمان
77.7	دولة قطر
42.9	دولة الكويت

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017.

ص12

وتشكل مياه الأمطار المصدر الرئيسي للتغذية الطبيعية للعديد من الأحواض المائية بالمنطقة إلا أن نحو 85% من مساحة هذه الأحواض شديدة الجفاف ومياهها غير صالحة للزراعة.

2- المياه الجوفية:

تختلف نوعية المياه الجوفية من حوض مائي إلى آخر فمعظم موارد المياه الجوفية توجد في المنطقة الوسطى من المملكة العربية السعودية ويعود تكوينها إلى العصور القديمة ومن أهم خزانات المياه أحواض المنطقة الشرقية وحوض الحماد والربع الخالي وجميعها في المملكة العربية السعودية وتشير بيانات منظمة الأغذية الزراعية للأمم المتحدة أن المياه الجوفية تعد المصدر الرئيسي للمياه العذبة في البحرين والكويت وقطر والسعودية أما المياه السطحية فسائدة في عمان والإمارات⁽⁸⁾

3- المياه المعالجة والمحلاة:

تعد دول الخليج من أكبر مناطق العالم إنتاجاً للمياه غير التقليدية إما بواسطة تحلية مياه البحر أو تنقية مياه الصرف الصحي وإعادة استخدام مياهها في الإنتاج الزراعي وذلك على الرغم من تكلفتها الباهظة.⁽⁹⁾

الخصائص الطبيعية:

يكاد السطح يكون مستويا في معظم أنحاء دول المجلس ما عدا بعض الأجزاء من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان حيث توجد الجبال التي تختلف مكوناتها وطبوغرافيتها من مكان لآخر، وتتخللها كثير من الأودية والشعاب، وتتشابه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التضاريس حيث يمكن تقسيم طبوغرافية المنطقة إلى:⁽¹⁰⁾

- سهول ساحلية تشغل المناطق المحاذية لسواحل البحار تختلف طولاً وعرضاً، تتخللها بعض السبخات الغير صالحة للزراعة.
- مناطق جبلية تختلف في الارتفاع من منطقة لأخرى حيث يبلغ أقصى ارتفاع عن سطح البحر أكثر من 3000 متر.
- مناطق صحراوية منبسطة والتي عادة ما تتواجد بها التجمعات السكانية سواء المجتمعات الرعوية او الزراعية أو التجارية حيث تتوفر الموارد المناسبة.
- مناطق رملية تغطيها الكثبان الرملية الزاحفة والمستقرة والتي تختلف في الارتفاع من مكان لآخر كما في صحراء النفود والدهناء ومنطقة الربع الخالي.
- الشعاب والأودية التي تخترق المناطق الصحراوية والجبلية باتجاهات وأطوال مختلفة والتي تتواجد على ضفافها الواحات والتجمعات الزراعية منذ القدم نظراً لتوفر المياه والتربة الجيدة.
- والغالب في التكوينات الجيولوجية للمنطقة هي تكوينات الصخور الرسوبية التي تشكل أهمية كبيرة من ناحية تواجد المياه الجوفية حيث أن معظم الطبقات الحاملة للمياه الجوفية بدول المجلس هي طبقات رسوبية.
- وتتشابه تكوينات تربة الأراضي الزراعية في معظم دول المجلس، فبالرغم من وجود بعض الأراضي ذات التربة الخصبة إلا أن معظم تربتها خشنة القوام تحتوي على نسب مختلفة من الأملاح، وقليلة التماسك، مما يجعل قدرتها على الاحتفاظ بالماء منخفضة وبالتالي قلة الغطاء النباتي مما يعرضها إلى التصحر المستمر وغزو الكثبان الرملية وتقلص الأراضي الزراعية. وتعتبر الصخور الرسوبية من أهم الظواهر الجيولوجية لعموم دول المجلس بالإضافة إلى وجود الكثبان الرملية المتحركة وخاصة في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان

المحور الثاني: الزراعة والأمن الغذائي في مجلس التعاون الخليجي

تعتبر الزراعة والأمن الغذائي من أهم الموضوعات التي تهتم أي دولة حيث يهدف الأمن الغذائي إلى توفير الغذاء لكافة أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمين للغذاء والصحة بشكل دائم ومستمر وبأسعار في متناول الجميع خصوصاً المواد الأساسية مثل الحبوب واللحوم والخضروات وكذلك الألبان . وهناك نوعان من الأمن الغذائي المطلق والنسبي، فالمطلق هو إنتاج الغذاء محلياً لدرجة الاكتفاء الذاتي،

أما النسبي فهو مقدرة الدولة في توفير الغذاء كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من احتياجات المجتمع للسلع الغذائية. ونظرا للطبيعة الجغرافية لدول المجلس ولنظامها الغذائي، فالأمن الغذائي النسبي هو ما تسعى لتحقيقه ويتطلب تحقيق الأمن الغذائي القدرة على إنتاج أو استيراد السلع الغذائية، وكذلك تخزينها وتوزيعها وضمان الحصول عليها من كافة طبقات المجتمع بأسعار منصفة.⁽¹¹⁾

وتمثل الزراعة مشكلة كبيرة لدول مجلس التعاون الخليجي بسبب طبيعة التربة الصحراوية من ناحية والمناخ الحار بالإضافة إلى ندرة الموارد المائية في تلك الدول فتفتقد تلك الدول إلى وجود أنهار أو سهول أو منحدرات جبال⁽¹²⁾ وينعكس ذلك على الفارق بين الصادرات والواردات الزراعية حيث بلغت قيمة الصادرات الزراعية في عام 2016 ما قيمته 7884,1 مليون دولار بينما بلغت الواردات الزراعية من نفس العام حوالي 34517,1 مليون دولار وبالتالي تغطي الصادرات فقط 22.8% من قيمة الواردات الزراعية لدول المجلس مجتمعة.⁽¹³⁾

ولقد ارتفع الطلب على المواد الغذائية في دول المجلس منذ الثمانينات بفعل ثلاثة عوامل رئيسية: النمو السكاني، وتغير الأنظمة الغذائية، والاعتماد المتزايد على اللحوم ومشتقات الحليب والسبب يرجع إلى زيادة الدخل، نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وتغير نمط الحياة حيث الرفاهة والاستقرار السياسي والاقتصادي، فقد ارتفعت المستوردات في عام 2008 من بعض الحبوب الرئيسية بنسب عالية، فمثلا القمح بنسبة 180% والسكر 141% والألبان 183% وتبرز أهمية الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كهدف استراتيجي تسعى لتحقيقه لأسباب عديدة يأتي في مقدمتها الارتفاع في أسعار السلع والمنتجات الغذائية، وزيادة الاستهلاك، وقلة الإنتاج بسبب البيئة الشبه صحراوية التي تتميز بها المنطقة، وقلة توافر الموارد المائية بسبب انخفاض كمية تساقط الأمطار والظروف المناخية القاسية والمتقلبة التي تؤثر على المحاصيل الزراعية.⁽¹⁴⁾

وقد ساعدت عوامل خارجية في التركيز على الأمن الغذائي منها الكوارث الطبيعية والجفاف وعوامل الاحتباس الحراري، إضافة إلى اتجاه بعض الدول الرئيسية المنتجة للمواد الزراعية إلى تصنيع الوقود الحيوي الذي يعتبر من أهم العوامل في ارتفاع أسعار السلع الزراعية خصوصا في الفترة 2007/2008 وظهرت بوادر الأزمة الغذائية بين عامي 2007-2008 حيث زادت الأسعار العالمية للقمح بنسبة 90% والذرة 20% وفول الصويا 80% مع تدني المخزون العالمي من الحبوب.⁽¹⁵⁾

وحيث أن الزراعة تستهلك نسبة تزيد عن 80% من المياه، فالثروة المائية في دول المجلس نادرة إلى حد ما لموقع المنطقة في نطاق الحزام الصحراوي، كذلك أثرت عوامل نمو الدخل والنمو السكاني، والتوسع العمراني في زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والحيوانية ويعتبر الإنتاج والطلب هما المحددان الرئيسيان للتوقعات المتعلقة بالفجوة الغذائية في الأجل الطويل في دول المجلس وتتأرجح نسب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي لدول المجلس ما دون 4% متأثرة بارتفاع وانخفاض أسعار النفط التي تشكل أعلى نسبة في الدخل القومي.⁽¹⁶⁾

المحور الثالث: الفجوة الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي

تعزى الفجوة الغذائية في دول الخليج العوامل التالية:⁽¹⁷⁾

- يوجد اختلال قائم بين الإنتاج والاستهلاك وبين الواردات والصادرات من السلع الغذائية.
- صعوبة إمكانية تحقيق الأمن الغذائي لبعض السلع الغذائية في ظل محدودية الموارد المائية.
- سياسة الانفتاح الاقتصادي غير المحدودة في معظم دول مجلس التعاون وغياب سياسة حماية الانتاج المحلي.
- نمط برامج التنمية الاقتصادية المعتمدة في دول مجلس التعاون من حيث تدني مستوى الاعتمادات المخصصة للقطاع الزراعي ومحدودية نصيب القطاع من حصص الاستثمار القطاعي وانعكاس ذلك على نسبة المساهمة الزراعية في الناتج الإجمالي القومي.
- نمط الموارد الزراعية المتاحة حيث يعاني من شح ملحوظ في الموارد المائية وانخفاضاً في مواصفات التربة الزراعية وانخفاض أو انعدام المراعي الطبيعية.

مسببات الفجوة الغذائية والمائية في دول المجلس:

يمكن تلخيص الأسباب التي ساهمت وتساهم في اتساع الفجوة الغذائية والمائية في دول مجلس التعاون في المكونات التالية:⁽¹⁸⁾

- الطبيعة الجغرافية حيث المناخ الشبه قاري، إذ يبلغ معدل هطول الأمطار 150 ملم، وكذلك ضيق المساحة الزراعية وندرة المياه الجوفية.
- قلة الطاقة الإنتاجية للصناعات الغذائية وضعف قدرتها على تلبية احتياجات السوق كمّاً ونوعاً.

- محدودية التنسيق الخليجي والمشروعات المشتركة في المجال الزراعي ، وضعف الاستثمار والتمويل.

- الزيادة السكانية والنمط الاستهلاكي.

الإكتفاء الذاتي

يمكن تصنيف معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي كالتالي:

- مجموعة ذات معدلات إكتفاء ذاتي منخفضة وتشمل السلع النباتية كالحبوب (من 0.3: 11.5%) واللحوم والألبان ومنتجاتها (36:37.5%)
- مجموعة ذات معدلات إكتفاء ذاتي مرتفعة وتشمل البطاطس وبيض المائدة والتمور (80: 92.5%)
- مجموعة ذات معدلات إكتفاء ذاتي متوسطة وتشمل الفاكهة والأسماك والخضر (56: 76.6%)

ولقد بلغت الفجوة الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2016 نحو 13.73 مليار دولار وتشكل نحو 41% من الفجوة الغذائية في العالم العربي وتتراوح مساهمة المجموعات السلعية الرئيسية في القيمة الإجمالية لسلع العجز في دول مجلس التعاون الخليجي نحو 42.71% للحبوب ، 14.25% للحوم والدواجن، 11.44% للألبان ومنتجاتها و7.58% للحوم الحمراء ، 6.64% للفاكهة ، 4.69% للزيوت النباتية ، 4.29% للأسماك ، و2.82% للسكر وتساهم تلك السلع مجتمعة بنحو 93.41% من القيمة الاجمالية لسلع العجز.⁽¹⁹⁾

جدول رقم (4)

يوضح نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي عام 2016

مليون دولار

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الزراعي الإجمالي	النسبة %
الإمارات	348743,63	2795,36	0.8
البحرين	31458,26	104,68	0,3
السعودية	645741,64	17342,18	2,6
عمان	66290,52	1276,32	1.92
قطر	152451,86	278,99	0,183
الكويت	110875,58	629,38	0.57

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017.

تراجع معدلات الإنتاج الزراعي في دول مجلس التعاون الخليجي ويوضح ذلك نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي فهو لا يتجاوز 2,6% في أعلى تلك الدول وهي المملكة العربية السعودية.

دور دول المجلس في احتواء الفجوة الغذائية:

بذلت دول مجلس التعاون جهودا مختلفة من أجل التقليل من فجوة الغذاء وتوفير الأمن الغذائي إدراكا منها بحجم الآثار السلبية اقتصاديا واجتماعيا وتنمويا خصوصا مع التزايد المستمر في اتساع هذه الفجوة، وأصبحت قضية الأمن الغذائي والمائي على رأس الموضوعات التي يتم مناقشتها في إطار منظومة دول المجلس، وتبلورت جهود مجلس التعاون في تكليف المجلس الأعلى للهيئة الاستشارية لدول المجلس في إعداد دراستين عن الأمن الغذائي والمائي بدول المجلس، بهدف وضع الحلول الملائمة

للحد من آثار الفجوة الغذائية السلبية وبدراسة تطوير المحاصيل الزراعية المستوطنة ذات القيمة الاقتصادية العالية، مثل النخيل وزيادة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي⁽²⁰⁾

ولقد اعتمدت الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على غرار دول أخرى خاصة الصين وكوريا الجنوبية استراتيجية تقضي بحيازة أراضي صالحة للزراعة في بلدان اجنبية والغاية تقضي بممارسة الزراعة المكثفة في الخارج وإعادة استيراد المنتجات إلى الأسواق المحلية من الناحية النظرية ونظراً إلى أن هذه الاستراتيجية تستهدف الأراضي في البلدان النامية ذات الإنتاجية الزراعية المتدنية فيمكن أن تكون الفائدة على الدولة المستثمرة والمضيفة على حد سواء.⁽²¹⁾

الخاتمة

وجدت الدراسة أن أزمة الغذاء العالمية استفحلت في الفترة الأخيرة وهو ما زاد الضغوط على دول مجلس التعاون الخليجي ورتب عليها ضرورة التحرك السريع لاحتواء المشكلة، ويمكن تقديم مجموعة من الحلول فيما يلي:

- ضرورة العمل بفكر جديد لتحقيق تنمية زراعية مستدامة
- خلق بيئة محفزة للتنمية الزراعية والامن الغذائي
- العمل على تطوير تكنولوجيا وأدوات تعظيم استثمار الموارد المادية والبشرية
- العمل على إيجاد مناخ مشجع على التنمية الزراعية والاستثمار فيها
- تكامل الأدوار الدولية والإقليمية في تطوير برامج نهضة زراعية شاملة مستدامة تتضمن (حشد الموارد والقدرات المتاحة - تنظيم تجارة السلع والمنتجات الزراعية بين الدول - تأمين انسياب امدادات كافية ومستدامة من الغذاء من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة)
- دراسة الوضع الراهن والمتوقع للأمن الغذائي في الخليج
- الاستثمار الزراعي الخارجي وأهميته في تحقيق الأمن الغذائي الخليجي.

(1) فهد بن عبدالرحمن آل ثان، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوپوليتيكا - تطبيقات على دول مجلس لتعاون الخليجي، عمان ، دار وائل للنشر ، 2000م، ص 19

(2) فهد بن عبدالرحمن آل ثان، مرجع سابق ص 22

- (4) خيارات الأمن الغذائي الخليجي، المؤتمر العربي الخامس للاستثمار في الامن الغذائي، الاتحاد العام للغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الفجيرة، 3-4 مايو 2016، ص 22
- (5) د. نوزاد عبد الرحمن الهبتي، مرجع سابق، ص 36.
- (6) محمد متولي ، حوض الخليج العربي ، الجزء الأول ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، 1999، ص 33
- (7) محمد متولي ، مرجع سابق، ص 33
- (8) جمال داود، أزمة المياه والغذاء في دول مجلس التعاون الخليجي: الأبعاد والحلول، في " ملتقى هواجس أمن الغذاء والماء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنامة، 20 إبريل 2017، ص 14
- (9) جمال داود، مرجع سابق، ص 15
- (10) محمد متولي، مرجع سابق، ص 43
- (11) د. هلال بن سعود بن حمد أمبوسعيد، الأمن الغذائي والأمن المائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، العدد 72، ديسمبر 2010، ص 71
- (12) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، إدارة الزراعة، " التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، العدد الخامس، الرياض، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مطبعة الأمانة العامة ، 2005، ص 12
- (13) الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي الواقع وآفاق التطور، في " ملتقى هواجس أمن الغذاء والماء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص 100
- (14) عبد الكريم جابر العيساوي ، " الأزمة الغذائية العالمية: الأسباب والانعكاسات على الدول العربية "، (دبي -مركز الخليج للأبحاث ، آراء حول الخليج ، العدد 69، يونيه 2010، ص ص 41.
- (15) عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سابق ، ص 44
- (16) نوزاد عبد الرحمن الهبتي، " الفجوة الغذائية في دول مجلس التعاون وسبل مواجهتها "، (دبي _ مركز الخليج للأبحاث ، آراء حول الخليج ، العدد 69، يونيه 2010، ص ص 18-22.
- (17) خيارات الأمن الغذائي الخليجي، مرجع سابق، ص 23
- (18) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، " الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون: التحديات والحلول "، الرياض، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مطبعة الأمانة العامة، 2008
- (19) الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي الواقع وآفاق التطور، في " ملتقى هواجس أمن الغذاء والماء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنامة، 20 إبريل 2017، ص 109-110
- (20) عبد الحفيظ محبوب ، " كيف توازن دول الخليج بين استراتيجيات الأمن الغذائي والأمن المائي "، (دبي -مركز الخليج للأبحاث ، آراء حول الخليج ، العدد 69، يونيه 2010، ص 23-25
- (21) بنجامين شيرد، استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الأراضي الزراعية بالخارج- حالة أثيوبيا، مركز الدراسات الدولية والاقليمية، قطر، كلية الشئون الدولية بجامعة جورج تاون، 2014، ص 1

“الإطار الإيديولوجي والدستوري و أثره على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية”

The ideological and constitutional framework and its impact on the orientations of Iranian foreign policy.

أ. فاطمة الزهراء بوسكران

أستاذة مساعدة – أ- المركز الجامعي غيلزان

ملخص

تعتبر نظرية ولاية الفقيه هي الخصوصية التي تميز النظام السياسي الإيراني عن غيره من النظم السياسية في العالم، لذا لها تأثير كبير على عملية صنع القرار الإيراني، من ناحية أخرى يعد البعد الدستوري مكوناً أساسياً من مكونات بيئة صنع القرار في إيران لكن تأثيره محدود لأن الدستور يستمد شرعيته من ولاية الفقيه كما أنه لا يستطيع أن يعطي القراءة الحقيقية لكل التفاعلات التي تحصل في الحياة السياسية الإيرانية.

Résumé

La théorie du Wilayat el faquih considère comme une propriété qui distingue le système politique iranien que les autres systèmes politiques dans le monde, Donc un impact significatif sur le processus de prise de décision en l'Iran du côté, D'autre part, la dimension constitutionnelle est considérée comme une composante essentielle de l'environnement de prise de décision en Iran, mais elle tire sa légitimité du Wilayat el – faquih, comme il ne peut pas donner une vraie lecture pour toutes les interactions qui ont lieu dans la vie politique iranienne .

المقدمة

تعتبر عملية صنع القرار محل اهتمام علمي في الدراسات السياسية بمجالاتها المختلفة وفروعها المتباينة ؛ بحيث لم يعد تحليل عملية صنع القرار قاصراً على القرارات الداخلية في الدولة، بل امتد إلى القرارات التي تتخذها الدولة في النطاق الخارجي . و لذلك أضحت التمييز بين ما يسمى قراراً داخلياً وما يسمى بقرار خارجي أمراً هاماً ؛ كما أن دراسة عملية صنع القرار السياسي ، تعد مدخلاً مهماً في فهم طبيعة النظم السياسية في جميع دول العالم بصفة عامة ، ودول العالم الثالث بصفة خاصة . فتحليل عملية صنع القرار تكشف عن مدى ديمقراطية الأنظمة الحاكمة في العالم الثالث، ودرجة تطور هذه الأنظمة، والتوجهات الأساسية للنخبة الحاكمة، ومن هم الأشخاص المسيطرون على العملية السياسية؟.

يلعب المتغير الأيديولوجي دوراً مهماً في التأثير في عملية صنع القرار في إيران، وهذا يبدو منطقياً بحكم الطبيعة الإسلامية للثورة ونظامها ، وبالتالي فإن المذهب الشيعي الإثني عشروماً طراً عليه من تجديد بفضل الخميني الذي وصل إلى حد الدعوة إلى إكثار المفسد من أجل التسريع بعودة الإمام الغائب - بمعنى أنه إذا كثرت المفسد والمعاصي فهذا يجعل من خروج الإمام الغائب لأجل إعادة الناس إلى الطريق الصحيح - بالإضافة إلى فكرة أو نظرية (ولاية الفقيه) التي مثلت مقدمة ثورية لإقامة الدولة ونظام الجمهورية الإسلامية في إيران ، كل هذا يعد محددات أساسية من محددات السياستين الداخلية والخارجية الإيرانية .

على صعيد آخر ، كان للثورة الإيرانية فور نجاحها دستور يقنن علاقات السلطات ويحدد ملامح السياسية الخارجية ، وتلك خاصية تختلف بها الثورة الإسلامية عن الثورة البلشفية مثلاً التي ظلت من دون دستور لبضع سنوات وبالتالي من المهم التعرف على الظروف التي وضع فيها دستور الثورة ، وآلية وضعه والتصديق عليه ، فمثل هذه التفاصيل تعكس بعض أبعاد صراع القوى في إيران.

الإشكالية:

وهنا نلج إلى إشكالية مهمة ألا وهي: إلى أي مدى يعتبر المتغير الأيديولوجي و المتغير الدستوري محددات أساسية في عملية صنع القرار السياسي الإيراني؟.

الفرضية :

يعتبر الإطار الدستوري محدد أساسي في عملية صنع القرار الإيراني شأنها شأن أي دولة أخرى، لكن بحكم الطبيعة الإسلامية للثورة الإيرانية و نظامها يؤثر المتغير الإيديولوجي بشكل أكبر على عملية صنع القرار في إيران.

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة التي جاءت لتبرز جوانب و أبعاد تأثير المتغير الإيديولوجي على عملية صنع القرار في إيران. سنقسم البحث إلى 3 محاور:

المحور الأول: مفهوم ولاية الفقيه والخطوط العامة التي تقوم عليها.

المحور الثاني: الخميني ونظرية ولاية الفقيه.

المحور الثالث: الدستور وموقعه في نظرية ولاية الفقيه المطلقة.

المحور الأول: مفهوم ولاية الفقيه والخطوط العامة التي تقوم عليها

نظرية ولاية الفقيه هي الخصوصية التي تميز النظام السياسي الإيراني عن غيره من النظم السياسية في العالم، وبالتالي فواقع إيران السياسي الحالي يتأثر بعوامل كثيرة ومتشابكة، تأتي نظرية ولاية الفقيه في مقدمتها .

إن المعنى اللغوي والعرفي في كلمة الولاية يقتضي أن لا يكون الفعل ماديا بل المقصود به القرب المعنوي ومثال ذلك ما ذكر في القرآن { لا يتخذ المؤمنون الكافرون أولياء من دون المؤمنين }¹ ، بمعنى لا يتخذونهم أصدقاء وأقرباء ، و الولاء يتطلب الطاعة الاختيارية فالإجبار والإكراه لا يسمى ولاية لأنه لا يدل على القرب المعنوي ، والمعنى اللغوي لكلمة الولاية لا يدل على الهيمنة المطلقة، بل يدل المعنى بشكل واضح على حرية الولاء و الطاعة والنصرة والقرب فهناك ولاية الله على المؤمنين المفهومة بمنطق الأيمان المجرد والمدعومة بنصوص قرآنية، وبعد ولاية الله تأتي ولاية الرسول على المؤمنين وهي الولاية المعززة بالوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم ثم يأتي الاعتقاد بولاية الأئمة الإثني عشر المدعومة بأدلة ونصوص – كما يرى الشيعة- والتي تؤكد على وجوب الطاعة والمواالة لهم² .

إن الاصطلاح الفقهي للولاية هو بمعنى السلطة بمعنى السلطة وبالتحديد سلطة الفقيه على الناس في عصر الغيبة الكبرى ، وبتعبير أدق حق السلطة التي لازمها القيام بأمر المولى عليه وتديره وأن له حق

الطاعة عليه ، والفقيه هو الشخص الذي يمتلك القدرة على استنباط الأحكام الشرعية وعلى الفهم العلمي من النص الديني لكن كونه فقيها هو أحد الشروط المعتمدة فيه ، إذ لابد من توفر شروط أخرى³.

ورد ذكر ولاية الفقيه في المادة الخامسة من دستور الثورة لسنة 1979 حيث جاء فيه : " في زمن غيبة الإمام المهدي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير ممن أقرت لهم أكرثية الأمة وقبلته قائدا لها"⁴.

ويتضح من خلال هذا التعريف الدستوري أن النظام السياسي في إيران يقوم على مفهوم "ولاية الفقيه" وهي تعني تولي رجال الدين الذين تتوفر فيهم الشروط المذكورة في المادة الخامسة من الدستور لتسيير الشأن العام والقدرة على إدارة شؤون الأمة.

إن اعتقاد المسلمين الشيعة بالولاية معقود بموجب مصاديق الإيمان إلى الله ورسوله والأئمة الاثني عشر من بعده ، ولكن الصعوبة التي استعصت إلى حد كبير على التذليل تمثلت في نقل ولاية الأئمة على المؤمنين لصالح الفقهاء وذلك لعدم وجود نص قرآني أو حديث نبوي يمكن تأويله بالتالي جاءت نظرية ولاية الفقيه كحل للجدل القائم الذي تناولته تحليلات وتفسيرات عديدة ، فيرى أحد الباحثين أن أهمية فكرة المهدي المنتظر للمذهب الاثني عشري تأتي من انها أتمت صورة المذهب عقائديا وساعدته على التماسك في وجه التحدي الذي فرضه موت الحسن العسكري دون ان يترك وصيا تلك الحيرة التي خرج من رحمها القائلون بوجود محمد بن حسن العسكري⁵.

لكن الجدل ظل قائما بعد غيبة الإمام المهدي، فكانت ولاية الفقيه امتداداً لولاية المعصوم ليقوم بسد الفراغ على المستوى الاجتماعي والسياسي وغيرها من الجهات، بمعنى آخر نيابة عن الإمام المنتظر في قيادة الأمة وإقامة حكم الله تعالى على الأرض المستمدة منه ، والمراد من ولاية الفقيه هو امتلاك صلاحيات واسعة فيما يرتبط بالحكومة والسياسة وجميع شؤون الاجتماع السياسي ، وإن تلك الصلاحيات التي نرى أنها موزعة بين مختلف السلطات فهي بحسب نظرية الولاية المطلقة متمركزة في شخص الفقيه بمعنى أن حق السلطة يعود إليه .

يقول الخميني في كتابه الحكومة الإسلامية " إذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل فإنه يلي أمور المجتمع ما كان يليه النبي صلى الله عليه وسلم منهم ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا.

ويملك هذا الحاكم من الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول صلى الله عليه وسلم و أمير المؤمنين (ع) على ما يمتاز به الرسول أو الإمام من فضائل ومناقب خاصة لأن فضائلهم لم تكن تخولهم مخالفة تعاليم الشرع أو يتحكموا في في الناس بعيدا عن أمر الله ، وقد فوض الله الحكومة الإسلامية الفعلية المفروض تشكيلها في زمن الغيبة نفس ما فوضه النبي و أمير المؤمنين من أمر الحكم و القضاء و الفصل في المنازعات وتعيين الولاة و العمال وجباية الخراج و تعمير البلاد ، غاية الأمر أن تعيين شخص الحاكم الآن مرهون بمن جمع في نفسه العلم والعدل"⁶.

أما عن الخطوط العامة لنظرية ولاية الفقيه يمكن أن نجملها فيما يلي:

- ✓ يمارس الحاكم صلاحياته باعتبار كونه نائبا أو وكيلًا عن الأمة في قضايا المجتمع و الدولة ويكتسب الحاكم من الصلاحيات بمقدار ما تمنحه الامة و إن كان لابد من حد أدنى يستطيع من خلاله ان يكتسب القدرة على إدارة الدولة.
- ✓ على الحاكم الإسلامي في ممارسته لصلاحياته ان يسعى لتحقيق رضا الأمة و إذا تعددت الخيارات التي تكون موافقة للشريعة الإسلامية فعندها يكون اختيار الامة ورضاها المقياس في ترجيح بعض تلك الخيارات.
- ✓ تمتلك الأمة حق الرقابة على الأداء السياسي للحاكم، وتستطيع عزله إذا ما رأت انه خالف طبيعة العقد المبرم بينها وبينه، كما أنها تستطيع أن توسع من دائرة صلاحياته أو تضيقها، وهو ما يرتبط ببند العقد المبرم بينهما ص 118.
- ✓ بناء على نظرية ولاية الفقيه فإن للحاكم صلاحيات واسعة بمعزل عن حجم الصلاحيات التي يمتلكها وتلك الصلاحيات لم يقتبسها من الأمة وإنما من الولاية الممنوحة له إلهيا. ص 121.
- وليس كل شخص يمكن ان يكون ولي فقيه بل يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الصفات حتى يتعين في مقام الولاية من يكون:

1/ فقيه بحيث تشمل مساحة أعمال الولي الفقيه لولايته من خلال الحكومة الإسلامية حسب نظرية ولاية الفقيه جميع المجالات التي كان الإمام المعصوم يمارس فيها ، والفقيه هو ذاك العالم الديني

القادر على استنباط الحكم الشرعي من مصادر التشريع و الذي تكون له حجية النقل والرواية والفتوى والولاية ص 129.

2/زيادة على هذا يجب أن يتوفر الولي الفقيه على قدر كبير من العدالة فيجب على الفقيه أن يسير في الأمة بالعدل وأن يسعى فيها بالإصلاح في شتى المجالات .

3/ الشجاعة و الكفاءة : حيث يقوم الولي بجملة من الواجبات و المسؤوليات التي يجب عليه أن يؤديها للأمة في مختلف المجالات.

4/ أن يكون عارفا بظروف عصره ومديرا، بالإضافة إلى جملة من المواصفات الخلقية التي تبحث في محلها.

ولقد أضاف الخميني شروط أخرى يجب أن تتوفر في الولي الفقيه وهي:

5/ العلم بالقانون: ويأتي هذا الشرط بناء على مفهومه للحكومة الإسلامية باعتبارها حكومة قانون"، لذلك ينبغي على من يتولى أمر الحكومة، الرئيس أو الموظفون الآخرون فيها، أن يكون عارفاً بالقوانين التي يقوم بتطبيقها على الناس.

6/ العلم بالسياسة: ويعطي الخميني لعلم الفقيه بالسياسة أهمية تفوق شرط الاجتهاد الذي لا يؤهل الفقيه لفهم قضايا المجتمع وحاجاته المتجددة، حيث يعتقد الخميني أن الاجتهاد المصطلح في الحوزات لا يكفي، فحتى لو أن شخص أعلم من غيره في علوم الحوزة المعروف، وفي نفس الوقت عاجز عن تشخيص مصلحة المجتمع، أو لا يستطيع تمييز الصالحين عن غيرهم، وعموماً يفقد الرؤية الصحيحة والقدرة على اتخاذ القرار في المجال السياسي والاجتماعي، هذا الشخص ليس مجتهداً في أمور الحكومة والمجتمع، ولا يمكنه تولي زمام أمور المجتمع⁷.

المحور الثاني: الخميني ونظرية ولاية الفقيه

مثل كل الثورات الكبرى كان للثورة الإيرانية رمزها ، ومثل بعض هذه الثورات قدّر لرمز الثورة الإيرانية أن يعتلي سدّة الحكم في الدولة ، لكن يختلف الخميني عن غيره من قادة الثورات الأخرى من حيث حجم الشحنة المعنوية والروحانية التي فجّرها الولي الفقيه وأحاطت به واحتضنته بعد نجاح الثورة وهو اختلاف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالصفة التي قدّم بها الخميني نفسه للمجتمع الإيراني ، وفي

تلك الحدود ، فإن دراسة فكر الخميني تصبح من الأهمية بمكان في التعرف على خصائص الإطار الذي تدور فيه عملية صنع القرار في إيران .

قبل كل شيء يجب أن نتعرف على شخصية الخميني ونعرف بيئته ، حيث يعتبر هذا جواب لأسئلة كثيرة تطرح نفسها بحيث يعتبر الخميني من أكبر المرجعيات الدينية وأكثرهم شهرة ، وهو صاحب سلطة دينية مطلقة على عموم الشيعة باعتباره (نائباً) عن الإمام المهدي الذي يعتبر محور المذهب الشيعي ، رغم أنه لم يحصل على لقب (آية الله) عن جدارة علمية واستحقاق وإنما بتزكية من بعض رجال الدين في إيران ، وذلك لفل رقبتة من حبل المشنقة بعد أن حُكم عليه بالإعدام عام 1963 ، والقضية المثيرة للجدل في شخصية الخميني هي أصوله الهندية ، التي يحاول إخفاءها بعمامته السوداء وادعاءه بالنسب الهاشمي⁸ .

كان على خلاف مع الشاه رضا بهلوي (والد محمد رضا بهلوي) الذي تخلص من أول حكومة إيرانية دستورية بدعم من الحكومة الروسية عام 1921 ، كما اختلف الخميني مع محمد رضا بهلوي لما أصبح شاهاً لإيران ووصل الخلاف إلى أقصاه في بداية الستينات عندما أعلن الشاه ثورة الإصلاح السياسي البيضاء والتي نادى بحقوق المرأة والتعليم العلماني ، وهو ما تعارض كلية مع فكر الخميني الذي تعلمه في مدينة قم الدينية .

ومنذ عام 1962 انصب اهتمام الخميني على مايلي : الصعود إلى مستوى مرجع التقليد وهو أعلى مستوى في المؤسسة الدينية ، وتفعيل دور المؤسسة الدينية من خلال إعادة تنظيمها ووصلها بال جماهير ، بل وزيادة شعبيتها بجذب قوى المعارضة وخصوصاً العلمانية إليها ، وإثارة الحوار حول بعض القضايا الداخلية التي تتصل أساساً باستبداد النظام وبعض القضايا الخارجية التي ترتبط أساساً بخطر الصهيونية على مستقبل الدول الإسلامية وشعوبها ، وفي تلك المرحلة لم يتبين الخميني هدف إسقاط النظام ، فقد كان يعتقد في إمكانية إصلاحه لكن بحلول 1962 أذن للأمور أن تتطور في اتجاه آخر فقد انتقل الخميني من التوعية الفكرية إلى العمل السياسي⁹ .

وكان هذا سبب خلافه الشديد مع الشاه إذ بعد دعوته لقيام الثورة الإسلامية تم سجنه عام 1963 ثم نفي إلى خارج إيران في عام 1964 ، فذهب إلى تركيا أولاً ثم إلى مدينة النجف (المدينة المقدسة عند الشيعة شمالي العراق) حيث مكث هناك 13 عاماً وضع خلالها مبادئه حول "حكم الفقيه" الخاصة

بتولي رجال الدين حكم البلاد ، وقد أخذ علماء وطلاب معهد قم الديني على عاتقهم مهمة نشر رسائل الخميني في كل أنحاء إيران .

يذكر هنا أن أحد أتباعه ويدعى علي خامنئي (الذي أصبح بعد ذلك مرشد إيران) كان له دور هام في هذا النشاط، الذي نجح في تحريك وحشد طلاب وعلماء الدين في كل من قم ومشهد وخراسان .

في بداية السبعينات غادر مدينة النجف إلى باريس، ومن هناك بدأ الخميني في حث الإيرانيين على إسقاط نظام الشاه وحليفته الولايات المتحدة الأمريكية التي كان يكنّ لها كرها شديدا ، كانت قيادة الخميني للمعارضة من خارج إيران أكثر تأثيرا من داخلها كان لرسائله التي تُبث عبر المذياع أثر كبير في حث الناس على العصيان المدني، وهو الأمر الذي أدى في النهاية إلى سقوط الشاه وفراره من البلاد في 16 يناير 1979 ، وفي ديسمبر من نفس العام أجاز آية الله الخميني الدستور الجديد وأعلنت إيران جمهورية إسلامية لأول مرة في تاريخها، وأصبح الخميني إماما وقائدا أعلى للجمهورية¹⁰ .

وفي تحليل الفكر السياسي للخميني من المهم التركيز على ثلاثة مفاهيم أساسية وهي الدولة ، الحكومة الإسلامية ، الأُمّية الدينية .

➤ الدولة في فكر الإمام الخميني:

لم يحفل الفقيه الشيعي الإثني عشري (الجعفري) طوال تاريخه ، وبالتحديد منذ مقتل الإمام الحسين (رضي الله عنه) بقضية الدولة بشكل عام، مكتفيا بهذا الجانب في طرح فكرة الإمامة في نسقها الديني المبتعد عن الولاية السياسية، ذلك إلى أن جاء الإمام الخميني الذي أعطى لموضوع الإمامة بعدها السياسي، عبر تطويره لنظرية ولاية الفقيه بالطبع لم يكن الإمام أول من فعل ذلك في التاريخ الشيعي، ولكنه كان أشدهم وضوحا في هذه المسألة، وأول من جسدها عمليا على أرض الواقع¹¹ .

بعيدا عن الخلافات الفقهية التاريخية وبعيدا عن الاستغراق في التفاصيل ، نشير إلى أنه كان ثمة مدرستان في الفقه الشيعي التاريخي ، واحدة تعارض توسيع دائرة المرجعية واختصاصاتها والثانية كانت ترى توسيع باب الاجتهاد وتكريس مرجعية التقليد والمشاركة في المعتزك السياسي وتسمى بمدرسة " الأصوليين " .

ومع ذلك فقد برز رأيان في أوساط هذه المدرسة ، الأول : يرى استحالة إقامة تطبيق سليم للشريعة في ظل غيبة الإمام ولكنه يدعو إلى المشاركة في الحياة السياسية بالقدر الذي يقلص من شرعية النظام القائم إلى الحد الأدنى ، والثاني يتجه إلى توسيع دائرة الممارسة بحيث يقيم الفقهاء

الدولة الإسلامية رغم استمرار غيبة الإمام وهو الرأي الذي تبناه الإمام الخميني بقوة عبر طرحه لولاية الفقيه الشاملة .

فقد رفض الإمام الخميني الفكرة القائلة بتعطيل الولاية السياسية إلى حين عودة الإمام الغائب لهذا اعتمد الإمام الخميني فكرة ولاية الفقيه وجعلها محور نقاشه لقضية إقامة الدولة ، حيث يرى أنه إذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عادل عالم ، فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي صلى الله عليه وسلم ووجب على الناس أن يسمعو له ويطيعوه، ومن خلال قراءة سريعة لأفكار الخميني يتبين لنا بوضوح أنّ الإمام ينطلق في ذلك كله من منطلق رفضه لمقولات فصل الدين عن السياسة باعتبار أن الدين سياسته عبادة وعبادته سياسة .

نجحت الثورة الإيرانية لسنة 1979 المستلهمة من أفكار الخميني في تحقيق هدفها، وهو إعلان الدولة الإسلامية ضمن الإطار الاجتهادي للإمام الخميني¹² .

➤ الحكومة الإسلامية:

إنّ أهم قضية طرحها الخميني، هي اختلاف الحكومة الإسلامية عن أشكال الحكومات القائمة، الجمهورية والملكية، أو من حيث المضمون، الديمقراطية أو الاستبدادية¹³ .

ويعرّف الإمام الخميني هذه الحكومة بالشكل التالي :

"الحكومة الإسلامية لا تشبه الأشكال الحكومية المعروفة ، فليست هي حكومة مطلقة يستبد فيها رئيس الدولة برأيه ، عابثاً بأموال الناس ورقابهم ، فحكومة الإسلام ليست مطلقة وإنما هي دستورية ولكن لا بالمعنى الدستوري المتعارف الذي يتمثل في النظام البرلماني أو المجالس الشعبية ، وإنما هي دستورية بمعنى أن القائمين بالأمر يتقيدون بمجموعة الشروط والقواعد المبينة في القرآن والسنة ومن هنا كانت الحكومة الإسلامية هي حكومة القانون الإلهي " ¹⁴ .

يفرّق الخميني بين الحكومة الإسلامية والحكومات الدستورية الملكية منها والجمهورية كالتالي:

"إنّ ممثلي الشعب أو ممثلي الملك هم الذين يقننون ويشرعون، في حين تنحصر سلطة التشريع بالله عز وجل، وليس لأحد أيا كان أن يشرع ، وليس لأحد أن يحكم بما لم ينزل الله به من سلطان " .

" فحكومة الإسلام حكومة القانون والحاكم هو الله وحده وهو المشرع وحده لا سواه وحكم الله نافذ على جميع الناس وفي الدولة نفسها ".

كان الإمام يرفض الثقافات والقيم المادية التي تشكل ماهية الحكومات في الشرق والغرب ، وتوعية الشعوب بمساوئ هذه الثقافات ، والوقوف في وجه الانحرافات والمؤامرات كل ذلك يعد نوعا من المسؤولية اتجاه المجتمع الدولي¹⁵ .

➤ الأهمية الدينية:

ينطلق الإمام الخميني في تأكيده على ضرورة صبغة المجتمع الإنساني بصبغة إيمانية قائمة على الإيمان بالله عز وجل والتسليم إليه من اعتقاده الجازم بارتباط كل مشاكل وأزمات الإنسان الدينية والدينيوية بافتقاد الإنسان البعد الأخلاقي في حياته وممارساته ، ويعتقد الإمام الخميني في تقييمه للوضعية الراهنة للعالم المعاصر وطبيعة المآل الذي سيؤول إليه هذا العالم في نهاية الأمر ويستلهم تلك الثقة الكبيرة والمطلقة التي يفصح عنها الذكر الحكيم في موقفه العام من مسعى الكافرين والمتمردين على إرادة الله تعالى¹⁶ .

فيما يتعلق بالأهمية الدينية فإن ثمة مفارقة تنطوي عليها الثقافة السياسية الإيرانية : بين عوامل تضعف الشعور بالوعي القومي وعوامل تحرك هذا الشعور في الاتجاه المضاد، فيما يخص العوامل التي تضعف الشعور بالوعي القومي تنبع من التخوف من التعدد الإثني والديني فكما سبق الذكر فالفرس يشكلون نسبة 51 % من الشعب الإيراني فيما تتوزع النسبة الباقية على قوميات ولغات وديانات ومذاهب مختلفة وهذه هي العوامل التي تعمل على إضعاف الشعور بالوعي القومي ، وهناك عوامل تعمل على تحريك هذا الشعور من خلال العمل على استمالة كل الشعب الإيراني من أجل التصدي لأي خطر أو تهديد¹⁷ .

المغزى من الأهمية الدينية هي قيام أمة على أساس العقيدة الدينية الإثني عشرية بوصف إيران الدولة الوحيدة في العالم التي تعتنق المذهب الإثني عشري وعلى هذا الأساس تهدف إيران إلى تكبير حجم هذه الدولة من خلال الإستراتيجيات والخطط التي تبني عليها سياستها الخارجي .

المحور الثالث: الدستور وموقعه في نظرية ولاية الفقيه المطلقة

تتوسد القواعد الدستورية المكانة العليا في سلم التدرج الهرمي للنظام القانوني في الدولة برمتها، إذ هي تسمو على كل ما عداها من قوانين و أنظمة وتعليمات أو قرارات تتخذها السلطات العامة بما فيها السلطة التشريعية، فالدستور هو الذي يؤسس السلطات في الدولة، وهو الذي يحدد لها اختصاصاتها وطريقة ممارسة تلك الاختصاصات، فضلا عن ما يتضمنه من قواعد متعلقة بحقوق وحرريات المواطنين وواجباتهم.

كان لابد لإيران بعد انتصار ثورتها من دستور يناسب طبيعة نظامها السياسي الجديد، وكان خلاف بين الفقهاء في إيران خصوصا بعد عودة الخميني إلى طهران، فارتفعت حرارة النقاش بينهم وتكشفت التناقضات في الرؤى المتعلقة بالثورة بين مختلف الفرقاء السياسيين، وكانت المواجهة الأولى حول الاستفتاء العام الذي سوف يحدد الشكل العام للدولة، هل إيران هي جمهورية إسلامية أو ديمقراطية أو جمهورية وحسب.

لعل من البديهي وفقا لهذا الفكر الذي يجعل من الولي الفقيه سلطة إلهية يستطيع بموجها تغيير الأحكام الفرعية - أن تأتي صلاحياته أعلى من الدستور، ويستقي هذا الأخير شرعيته من الولي الفقيه - ففي زمان الغيبة الكبرى تم اختيار الولي الفقيه للنيابة العامة وتم تصديق ولايته واعتمادها عن طريق الإمام المعصوم - فإنه يعد تصديق الولي الفقيه على الدستور مصدرا شرعيا لهذا الدستور، وإذا لم يأت الأمر على هذه الشاكلة فسيكون الدستور في حد ذاته معضلة وإشكالية وموطن أسئلة و استفهام من قبيل ما هو مصدر شرعية الدستور؟ ومن له الحق في تغيير الدستور؟.

و لكننا حينما نقول إن الدستور قد اتخذ شرعيته من قبل شخص يأتي بوصفه نائبا للإمام المعصوم فإن جميع تلك الأسئلة سوف تتلاشى، ولقد تم الإعلان في أكثر من مناسبة من قبل الاتجاه المؤمن بولاية الفقيه علو كعب الولي الفقيه على الدستور إذ قال آية الله رضواني عضو مجلس صيانة الدستور أن فكرهم قائم على أن الزعامة في الإسلام تأتي فوق القانون والدستور، لذا فإذا ارتأت هذه الزعامة تغيير الدستور، فإن تغييره سيأتي عن طريق هذه الزعامة¹⁸.

✓ قراءة في الدستور الإيراني:

كل من يقرأ مقدمة الدستور الإسلامي لجمهورية إيران الإسلامية التي جاء فيها " يعبر دستور جمهورية إيران الإسلامية عن الركائز الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع

الإيراني ، وذلك على أساس القواعد ، والمعايير الإسلامية التي تجسد أهداف الأمة الإسلامية وآمالها القلبية " ¹⁹ ، يتوقع أن يجد دستورا إسلاميا لدولة إسلامية تشمل جميع المسلمين ، تكون مواده مستمدة من كتاب الله وما صح من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو مما أرشدا إليه .

ولكن ما إن يستمر القارئ في قراءة فصول الدستور ومواده حتى يدرك بأن واضع الدستور لم يضع دستورا لدولة إسلامية وإنما لدولة إيرانية، لأن واضع الدستور حرص على أن يبرز الصفة الإيرانية في كل فصل من فصول الدستور ومواده ²⁰ ، وكمثال على ذلك نجد المادة الخامسة عشر من الدستور الإيراني التي جاءت على النحو التالي : "اللغة والكتابة الرسمية والعامة ، هي الفارسية لشعب إيران فيجب أن تكون الوثائق والمراسلات والمتون الرسمية والكتب الدراسية بهذه اللغة والكتابة " ²¹ .

ما يمكن ملاحظته بناء على ما سبق أن البعد الدستوري يعدّ مكونا أساسيا من مكونات بيئة صنع القرار سواء في إيران أو في غيرها من الدول، أخذنا في الاعتبار تعبير الدستور في الحالة الإيرانية عن النسق السياسي الفكري للخميني الذي كان هو صاحب المبادرة بوضع الوثيقة الدستورية الأولى للثورة .

على الرغم من أنّ القراءة الدستورية لها أهميتها لأنها توضح الإطار العام الذي تدور فيه عملية صنع القرار إلاّ أنها قراءة مضللة حينما جامدة في كل الأحيان، لأنها لا تسمح بأخذ التفاعلات الحقيقية بعين الاعتبار ، وتصدق هذه الملاحظة بصفة خاصة على الحالة الإيرانية حيث ينشط العديد من المؤسسات خارج نطاق الدستور.

لعل من البديهي وفقا لهذا الفكر الذي يجعل من الولي الفقيه سلطة إلهية يستطيع بموجبها تغيير الأحكام الفرعية – أن تأتي صلاحياته أعلى من الدستور ، ويستقي هذا الأخير شرعيته من الولي الفقيه – ففي زمان الغيبة الكبرى تم اختيار الولي الفقيه للنيابة العامة وتم تصديق ولايته واعتمادها عن طريق الإمام المعصوم – فإنه يعد تصديق الولي الفقيه على الدستور مصدرا شرعيا لهذا الدستور ، وإذا لم يأت الأمر على هذه الشاكلة فسيكون الدستور في حد ذاته معضلة وإشكالية وموطن أسئلة و استفهام من قبيل ما هو مصدر شرعية الدستور ؟ ومن له الحق في تغيير الدستور ؟ .

ولكننا حينما نقول إن الدستور قد اتخذ شرعيته من قبل شخص يأتي بوصفه نائبا للإمام المعصوم فإن جميع تلك الأسئلة سوف تتلاشى ، ولقد تم الإعلان في أكثر من مناسبة من قبل الاتجاه المؤمن بولاية الفقيه علو كعب الولي الفقيه على الدستور إذ قال آية الله رضواني عضو مجلس صيانة

الدستور أن فكرهم قائم على أن الزعامة في الإسلام تأتي فوق القانون والدستور ، لذا فإذا ارتأت هذه الزعامة تغيير الدستور ، فإن تغييره سيأتي عن طريق هذه الزعامة.

الخاتمة:

من خلال ما تقدم نطرح النتائج التالية:

- ✓ يلعب المتغير الأيديولوجي دورا مهما في التأثير في عملية صنع القرار في إيران، وهذا يبدو منطقيا بحكم الطبيعة الإسلامية للثورة ونظامها ، وبالتالي فإن المذهب الشيعي الإثني عشروما طراً عليه من تجديد بفضل الخميني الذي وصل إلى حد الدعوة إلى إكثار المفسد من أجل التسريع بعودة الإمام الغائب - بمعنى أنه إذا كثرت المفسد والمعاصي فهذا يجعل من خروج الإمام الغائب لأجل إعادة الناس إلى الطريق الصحيح - بالإضافة إلى فكرة أو نظرية (ولاية الفقيه) التي مثلت مقدمة ثورية لإقامة الدولة ونظام الجمهورية الإسلامية في إيران ، كل هذا يعد محددات أساسيا من محددات السياستين الداخلية والخارجية الإيرانية .
- ✓ نظرية ولاية الفقيه هي الخصوصية التي تميز النظام السياسي الإيراني عن غيره من النظم السياسية في العالم، وبالتالي فواقع إيران السياسي الحالي يتأثر بعوامل كثيرة ومتشابكة، تأتي نظرية ولاية الفقيه في مقدمتها .
- ✓ إن البعد الدستوري يعدّ مكونا أساسيا من مكونات بيئة صنع القرار سواء في إيران أو في غيرها من الدول، أخذا في الاعتبار تعبير الدستور في الحالة الإيرانية عن النسق السياسي الفكري للخميني الذي كان هو صاحب المبادرة بوضع الوثيقة الدستورية الأولى للثورة .
- ✓ على الرغم من أنّ القراءة الدستورية لها أهميتها لأنها توضح الإطار العام الذي تدور فيه عملية صنع القرار إلا أنها قراءة مضللة حيناً جامدة في كل الأحيان، لأنها لا تسمح بأخذ التفاعلات الحقيقية بعين الاعتبار، وتصديق هذه الملاحظة بصفة خاصة على الحالة الإيرانية حيث ينشط العديد من المؤسسات خارج نطاق الدستور.
- ✓ يعكس هذا التضارب بين الدستور وولاية الفقيه حالة التعقيد في النظام السياسي الإيراني ، وهو يعبر عن صراع بين مختلف القوى السياسية الإيرانية ، ما من شأنه أن ينعكس على عملية صنع القرار الإيراني.

- ¹ - القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 28.
- ² - مصطفى اللباد ، حدائق الأحران : إيران وولاية الفقيه، القاهرة: دار الشروق، 2008، ص 86.
- ³ - محمد شقير، فلسفة الدولة في الفكر السياسي الشيعي ولاية الفقيه نموذجاً، بيروت : دار الهادي، 2002، ص 125.
- ⁴ - دستور إيران ، المادة الخامسة، ص 20.
- ⁵ - مصطفى اللباد، المرجع السابق، ص 87.
- ⁶ - الخميني، الحكومة الإسلامية، النجف:دروس ألقاها على طلاب علوم الدين ، 1389، ص 49.
- ⁷ - فاخر جاسم، تطور الفكر السياسي لدى الشيعة الإثني عشرية في عصر الغيبة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،(الدنمرك ، الأكاديمية العربية المفتوحة ، مجلس كلية القانون والسياسة ، 2008)، ص 144.
- ⁸ - بلال الهاشمي ،" الخميني أصله هندي "، في : www.albasrah.net/ar_articles_2011/0211/bilal_270211.htm ، (2014/02/23) .
- ⁹ - نفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران و العلاقات العربية الإيرانية، بيروت: مركز الوحدة العربية، 2001 ، ص 51.
- ¹⁰ - حسين علي، " هل ستصبح إيران دولة نووية تخشاه الدول المجاورة لها "، في : www.kotobarabia.com ، (2013/10/12) .
- ¹¹ - أحمد يوسف ، الإخوان المسلمون والثورة الإسلامية في إيران : جدلية الدولة والأمة في فكر الإمامين البنا والخميني ، (بيت الحكمة للدراسات والاستشارات ، 2010)، ص 13 .
- ¹² - المرجع نفسه ، ص ص . 14-17 .
- ¹³ - فاخر جاسم ، المرجع السابق، ص 145 .
- ¹⁴ - الإمام الخميني، الحكومة الإسلامية ، (دروس فقهية ألقاها الإمام على طلاب علوم الدين في النجف ، ط.3 ، 1389) ، ص 41 .
- ¹⁵ - مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني ، تصدير الثورة كما يراه الإمام الخميني ، طهران ، ص 05 .
- ¹⁶ - كامل الهاشمي ، إشراقات الفلسفة السياسية في فكر الإمام الخميني ، (بيروت : دار الهادي ، 2001) ، ص 30.
- ¹⁷ - نفين عبد المنعم مسعد ، المرجع السابق ، ص 59 .
- ^{*} لقد عرفت إيران دستورين الأول كان بعد الثورة الإسلامية سنة 1979 ، والثاني كان دستور 1989 .
- ¹⁸ - أحمد مطلوب وآخرون ، نهج الخميني في ميزان الفكر الإسلامي ، (عمان : درا عمار ، 1985) ، ص 17 .
- ¹⁹ - دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، المقدمة ، ص 05 .
- ²⁰ - أحمد مطلوب وآخرون ، المرجع السابق ، ص 25 .
- ²¹ - دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، ص 27 .

اسيا بالارقام (دراسة تحليلية احصائية)

Asia in Figures (Statistical Analytical Study)

أ.محمد بلعيشة

طالب دكتوراه جامعة الجزائر-3



اسيا بالارقام (دراسة تحليلية احصائية)

Asia in Figures (Statistical Analytical Study)

أ.محمد بلعيشة

طالب دكتوراه جامعة الجزائر-3-

ملخص:

تعتبر هذه الدراسة محاولة بحثية تهدف الى تقديم تصور أكاديمي موضوعي، غير خاضع لاعتبارات ذاتية، وذلك من خلال تشريح القارة الآسيوية عبر مختلف المجالات، وتقديم قراءات علمية لاهم المؤشرات والبيانات التي جمعها الباحث، مسهلا بذلك على القارئ عملية الاستنباط عبر تقديم نسب و احصائيات موجهة في سياق البحث تسهل بذلك من عملية الاستنتاج والفهم.

الكلمات المفتاحية: آسيا- الاقتصاد- النظام العالمي- القوة العسكرية.

Abstract

This study is a research attempt aimed at presenting an objective academic concept, not subject to subjective considerations, by dissecting the Asian continent through different fields, and providing scientific readings of the most important indicators and data collected by the researcher, thus facilitating the reader's process of development by providing percentages and statistics directed In the context of research facilitates the process of conclusion and understanding.

Keywords: Asia - Economy - Global System - Military Power.

مقدمة:

يقول "محمد مهاتير" في كتاب مشترك مع الكاتب الياباني "شنتارو ايشهارا" بعنوان "صوت آسيا":
"الثقة في احتمالات التقدم في اسيا ليست سببا للرضى المفرط أو الخضوع للالوهام، فبعض الحديث عن نجاح اسيا الاقتصادي ينطوي على نيات سيئة، ان بعض الدول الغربية تعمل جاهدة لكبح الجماع الاسيوي لانها تخشى أن ينافسها في يوم من الايام، فقد دأب الغربيون على اتهام اسيا، ناسيين اليها ممارسات غير مقبولة كحرمان مواطنيها من حقوق الانسان وحرمان العمال من حقوقهم، وقيام حكومات غير ديمقراطية وتدمير البيئة"، من خلال ذلك يتبين لنا شعور الرجل الاسيوي وقلقه تجاه التناول الغربي لحقيقة الصحة الاسيوية، ومحاولة الغرب التشويش على الحقائق و التلاعب بالتفسير غير معترفين بالصحة و النمو الكبيرين التي يشهدهما الشرق حاليا، وهذا مرده الى السعي لافشال اي محاولة قد تجعل من الغرب تابعا لاسيا، لذلك فان محاولة فهم واقع الاهمية الاسيوية ستعترضها الكثير من محاولات التزييف و التغليف خاصة وان اغلب الادبيات غربية المصدر، وعليه فاننا نتمسك أيما تمسك بالاحصائيات و المعطيات، تاركين للقارئ عملية الاستنباط و الاستخلاص من خلال سرد بعض المعطيات الواجب معرفتها عن اسيا للخروج بنتائج اكثر عقلانية وصدقا، وعلى هذا فان هذا الملف سيعالج الاشكالية التالية:

ما مدى صحة فكرة ان العصر المقبل هو عصر اسوي بامتياز؟

وللاجابة عن هذا الاشكال تم هيكلة الدراسة وفق مجموعة من الابعاد التي تناقش احصائيات ومعطيات حول اهمية القارة الاسيوية وفق الخطة التالية:

- ✓ المحور الاول: التكوين الجغرافي لاسيا.
- ✓ المحور الثاني: القوة السكانية.
- ✓ المحور الثالث: القوة الاقتصادية.
- ✓ المحور الرابع: القوة العسكرية.
- ✓ المحور الخامس: مؤشرات الاهمية الاسيوية.

المحور الاول: التكوين الجغرافي لآسيا

تعتبر قارة آسيا اكبر قارة في العالم بمساحة تبلغ 44.936.000 كلم²،¹ مشكلة بذلك ثلث مساحة اليابس في العالم، تقع بين دائرتي عرض خط الاستواء بالقرب الطرف الجنوبي لشبه جزيرة الملايو⁰50، 81⁰ شمال خط الاستواء حيث تقع جزر "فرانز جوزيف" السوفييتية بالمحيط المتجمد الشمالي، وإذا أضفنا نطاق الجزر الممتدة الى الجنوب من كتلة القارة وحتى دائرة العرض 10⁰ جنوب خط الاستواء فان ذلك يعني امتداد آسيا من الشمال الى الجنوب في حوالي 91 دائرة عرضية، وإذا استثنينا الجزر الآسيوية في الجنوب فان القارة تمتد بكاملها في نصف الكرة الشمالي، وهي تمتد من الشرق للغرب بين خطي طول 55⁰ شرقا عند مرتفعات اورال التي تفصلها عن أوروبا، 170⁰ غربا تقريبا عند مضيق "برنج" الذي يفصلها عن أمريكا الشمالية، ومعنى ذلك ان الأراضي الآسيوية تمتد في نحو 135 خط من خطوط الطول،² كما يفصل آسيا عن إفريقيا عند قناة السويس والتي تعتبر الحد الفاصل بين إفريقيا وآسيا.³

كما أنه يمكن تفكيك آسيا الى مجموعة من الاقاليم الفرعية التي تشكل مجتمعة فيما بينها القارة الآسيوية وهي كالتالي:

✓ غرب آسيا (الشرق الأدنى والشرق الأوسط) ؛

✓ شمال آسيا (بما في ذلك الجزء الآسيوي من روسيا) ؛

✓ جنوب آسيا (أو جنوب آسيا) ؛

✓ آسيا الوسطى ؛

✓ جنوب شرق آسيا ؛

✓ شرق آسيا (أو الشرق الأقصى).⁴

الشكل رقم 01: تركيب قارة اسيا



المصدر: من اعداد الباحث

الخريطة رقم 01: خريطة اسيا



المصدر: <https://www.larousse.fr/encyclopedie/cartes/Asie/1306017>

سياسيا تتكون القارة الآسيوية من ثمانية و اربعون (48) دولة اضافة الى كيان واحد وهو (الكيان الاسرائيلي) وجرى احتسابه لواقعية البحث و الابتعاد قدر الامكان عن الذاتية، لذلك فاننا يمكن ان نذكر الدول الآسيوية كالتالي (بالترتيب الابجدي): (الاردن- أرمينيا- أذربيجان- أفغانستان- الامارات العربية المتحدة- إندونيسيا- أوزبكستان- إيران- باكستان- البحرين- بروناي- بنغلاديش- بهوتان- ميانمار- تايلاند- تاوان- تركمنستان- تركيا- تيمور الشرقية- جورجيا- العربية السعودية- سنغافورة- سوريا- سيري لانكا- الصين- طاجيكستان- العراق- عمان- الفلبين- فلسطين- الفيتنام- قبرص- قطر- قرغيزيا (قرغيزستان)- كازاخستان- كوريا الجنوبية- كوريا الشمالية- كمبوديا- الكويت- اللاوس- لبنان- المالديف- ماليزيا- منغوليا- النيبال- الهند- اليابان- اليمن)⁵، (الكيان الاسرائيلي).

المحور الثاني القوة السكانية.

يبلغ حاليا تعداد سكان العالم في سنة 2019 حوالي (7,718,002,704)، تشغل منها قارة اسيا حوالي (4.584.807.072) أي مانسبته 59.4% من اجمالي سكان العالم، تحتل بذلك كل من الصين و الهند و اندونيسيا و بنغلاديش و باكستان باعتبارها دولا آسيوية مراتب ضمن الدول العشر الاوائل من حيث السكان.⁶

الجدول رقم 01: اسيا القارة الاولى من حيث تعداد السكان (احصائيات 2019)

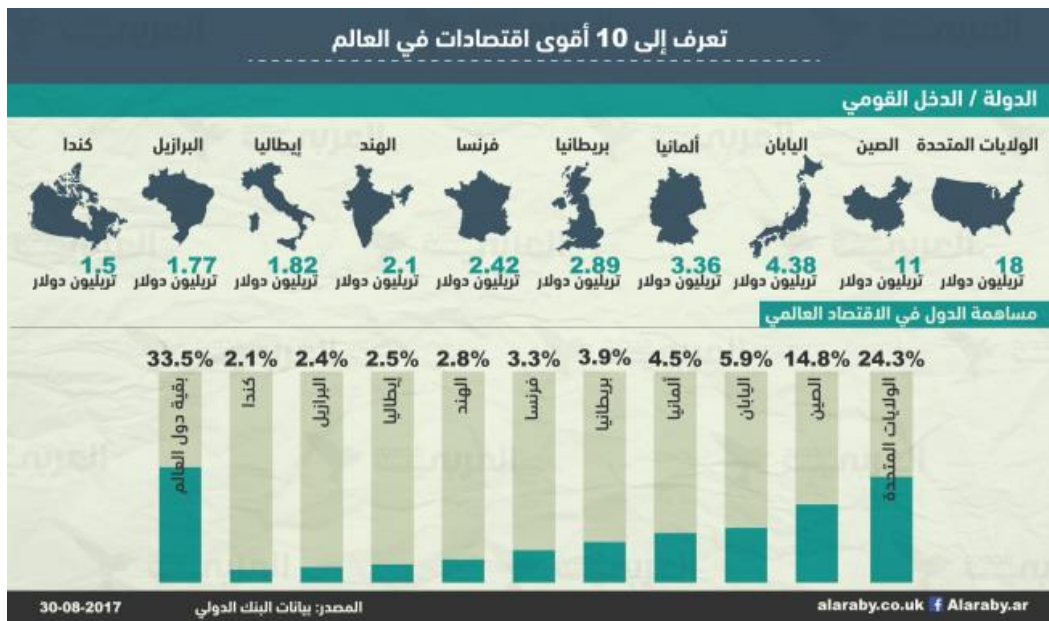
# Region	Population (2019)	Yearly Change	Net Change	Density (P/Km ²)	Land Area (Km ²)	Migrants (net)	Fert. Rate	Med. Age	Urban Pop %	World Share
1 Asia	4,584,807,072	0.87 %	39,673,978	148	31,033,131	-1,552,652	2.2	32	46.8 %	59.4 %
2 Africa	1,320,038,716	2.49 %	32,118,198	45	29,648,481	-462,112	4.4	20	41 %	17.1 %
3 Europe	743,102,600	0.06 %	454,590	34	22,134,900	1,058,329	1.6	43	74.5 %	9.6 %
4 Latin America and the Caribbean	658,305,557	0.97 %	6,293,556	33	20,139,378	-334,703	2	31	80.4 %	8.5 %
5 Northern America	366,496,802	0.73 %	2,652,312	20	18,651,660	1,119,563	1.9	39	83.8 %	4.8 %
6 Oceania	41,826,176	1.37 %	564,964	5	8,486,460	171,575	2.3	34	70.3 %	0.5 %

المصدر: [/http://www.worldometers.info/world-population](http://www.worldometers.info/world-population)

المحور الثالث: القوة الاقتصادية

من أصل عشر اقتصاديات عالمية تحتل ثلاث دول اسيوية مراكز ضمن هذه المجموعة، اذ تحتل الصين المرتبة الثانية باجمالي دخل قومي يساوي 11 ترليون دولار امريكي، مساهمة بذلك بحوالي 14.8 % في اجمالي الاقتصاد العالمي، تتبعها اليابان في المركز الثالث بدخل قومي بلغ 4.38 ترليون دولار امريكي مساهمة بذلك بنسبة 5.9% في اجمالي الاقتصاد العالمي، اما الهند فقد احتلت المرتبة السابعة بمجموع دخل قومي بلغ 2.1 ترليون مليار دولار امريكي مساهمة بذلك بنسبة 2.8% في اجمالي الاقتصاد العالمي، كما اشار تقرير صادر عن شركة pwc المتخصصة في شؤون اقتصاديات الدول بعنوان "رؤية بعيدة: كيف سيتغير الاقتصاد العالمي بحلول العام 2050"، الى ان سنة 2050م ستكون سنة اسيوية في الاقتصاد العالمي إذ أشار الى ان الصين ستحتل الصدارة بحجم اقتصاد قوامه 58.499 ترليون دولار امريكي، تأتي بعدها الهند بحجم اقتصادي يبلغ 44.128 ترليون دولار، لتأتي الولايات المتحدة الامريكية في المرتبة الثالثة بحجم اقتصادي 34.102 ترليون دولار امريكي، كما اشار التقرير الى ان المرتبة الرابعة ستكون من نصيب ماليزيا بحجم اقتصادي يبلغ 10.502 ترليون دولار امريكي.⁷

الشكل رقم 02: أقوى 10 اقتصاديات عالميا



المصدر: <https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/8/30/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%82%D9%88%D9%89-10-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85>

المحور الرابع: القوة العسكرية

حسب موقع (globalfirepower) فإن هناك ستة (06) دول اسيوية من أصل عشرة دول في الترتيب العالمي من اسيا، إذ احتلت روسيا المرتبة الثانية (02) بعد الولايات المتحدة الامريكية تليها في ذلك الصين محتلة المرتبة الثالثة (03) وبعدها مباشرة الهند في المرتبة الرابعة (04)، أما اليابان ففي سنة 2019 فقد ارتقت من المركز السابع (07) الى المرتبة السادسة (06) وتبعتها كوريا الجنوبية في المرتبة السابعة (07)، أما تركيا فقد احتلت المرتبة التاسعة عالميا (09).⁸

الشكل رقم 03: ترتيب الدول من حيث القوة العسكرية

1	United States	PwrIdx: 0.0615
2	Russia	PwrIdx: 0.0639
3	China	PwrIdx: 0.0673
4	India	PwrIdx: 0.1065
5	France	PwrIdx: 0.1584
6	Japan	PwrIdx: 0.1707
7	South Korea	PwrIdx: 0.1761
8	United Kingdom	PwrIdx: 0.1797
9	Turkey	PwrIdx: 0.2089
10	Germany	PwrIdx: 0.2097

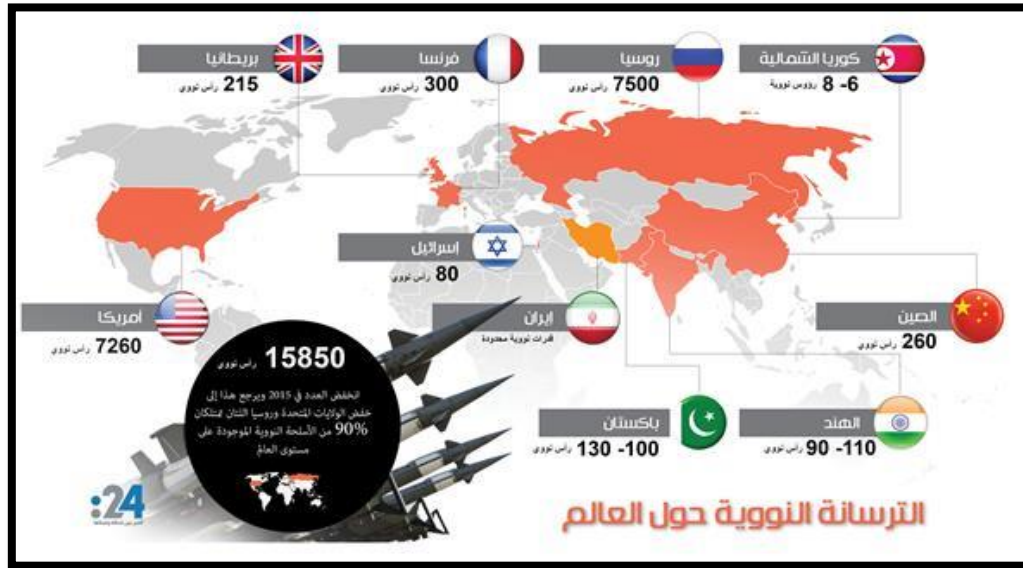
المصدر: <https://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp>

ومن ناحية الانفاق العسكري نشر معهد ستوكهولم للابحاث و السلام "sipri" فنجد ان الجيوش الاسيوية تحتل ايضا مراتب متقدمة من ناحية الانفاق، حيث احتلت الصين المرتبة الثانية بعد

الولايات المتحدة الامريكية من ناحية الانفاق العسكري بنسبة بلغت 228 مليار دولار امريكي، وبعدها المملكة العربية السعودية بحجم انفاق بلغ 69.4 مليار دولار، وبعدها في المرتبة الثالثة روسيا ب 66.3 مليار دولار، لتحل الهند المرتبة السادسة و اليابان المرتبة الثامنة.⁹

أما من الناحية النووية فنجد ان هناك 10 دول تمتلك اسلحة نووية بقدرات متفاوتة حول العالم، سبعة منها (الصين- روسيا- كوريا الشمالية- الهند- باكستان- ايران- الكيان الاسرائيلي) تقع في القارة الآسيوية¹⁰ كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 04: الدولة النووية حول العالم

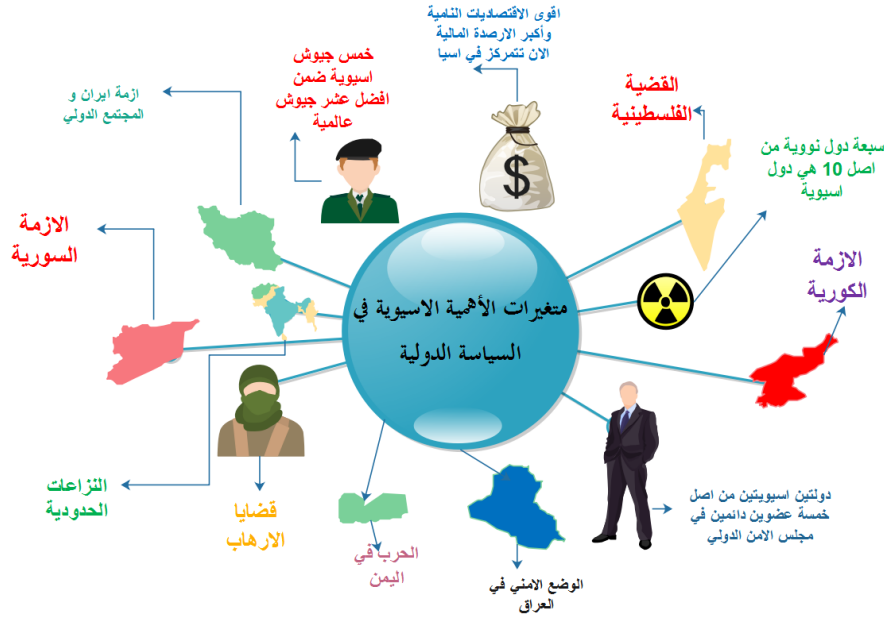


المصدر: <http://24.ae/article/211805>

المحور الخامس: مؤشرات الأهمية الآسيوية

يمكننا ان نرصد أهمية القارة الآسيوية على الصعيد العالمي عبر عدة مؤشرات، حيث تستمد القارة الآسيوية أهميتها من القضايا و النزاعات الدائرة فيها، و النابعة نتيجة حساسية هذه القارة بالنسبة للعالم

الشكل رقم 05: مؤشرات الأهمية الآسيوية



تصميم الباحث: محمد بلعشة

المصدر: من اعداد الباحث

¹ دار المعرفة، قاموس دول العالم، الجزائر: دار المعرفة، 2007، ص 63.

² محمد خميس الزوك، آسيا دراسة في الجغرافية الإقليمية، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 15.

³ britannica, asia continent, encyclopædia britannica : <https://www.britannica.com/place/asia/the-cenozoic-era>

⁴ larousse, asie, <https://www.larousse.fr/encyclopedia/autre-region/asie/106404>.

⁵ دار المعرفة، مرجع سبق ذكره، ص 219، 220.

⁶ نقلا عن موقع الاحصاء المتوفر على الرابط التالي: <http://www.worldometers.info/world-population>.

⁷ العربي الجديد، تعرف الى أقوى 10 اقتصادات في العالم، تاريخ النشر: 2017/08/30، تاريخ التصفح: 2018/07/28، توقيت التصفح: 14:27، على الموقع الإلكتروني: <https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/8/30/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%82%D9%88%D9%89-10-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85>

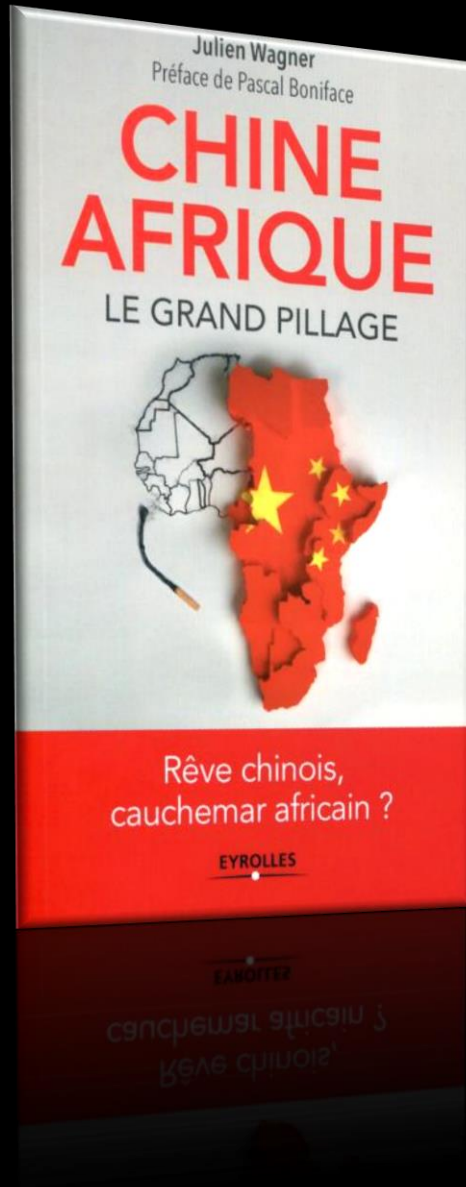
⁸ Globalfirepower, 2019 Military Strength Ranking, <https://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp>

⁹ شبكة الدفاع، ستوكهولم السعودية أكثر الدول انفاقا على التسليح بـ 70 مليار دولار، تاريخ النشر: 2018/05/02، تاريخ التصفح: 2018/07/28، توقيت التصفح: 15:31، على الموقع الإلكتروني التالي: <https://defense-network.com/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-1522059509/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%84%D8%AD-%D8%A870-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-1525236233>

¹⁰ كارول شاهين، ناصر بخيت، الترسانة النووية حول العالم، تاريخ النشر: 2016/01/06، تاريخ التصفح: 2018/07/28، توقيت التصفح: 15:56، على الرابط الإلكتروني: <http://24.ae/article/211805>

كتاب العدد

من تقديم: بن ميهوب نسرين (طالبة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دراسات اسيوية جامعة الجزائر3)



الكتاب

أولاً- التعريف بالكاتب:

جوليان واغنر (Julien Wagner) :

صحفي و كاتب، درس في معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية بفرنسا، متعاقد حالياً مع Le Courrier de l'Atlas et Le Progrès، مهتم بشؤون الصين، و علاقاتها مع إفريقيا، أصدر أول كتاب له سنة 2012، بعنوان (La république aveugle. Origines, ségrégation, délinquance (Editions de l'Aube).

له مقالات في العديد من المجلات، مثل . AM Afrique Magazine .

ثانياً- بيانات الكتاب:

Wagner, Julien. **Chine Afrique – Le grand pillage. Reve Chinois, cauchemar Africain ?**
Ed.2, Paris : Eyrolles, 2014, p.127.

يسعى "جوليان واغنر" (Julien Wagner) من خلال هذا الكتاب، الذي يحتوي على سبعة (07) فصول ومقدمة، إلى إظهار رؤية الصين لإفريقيا كركيزة هامة لاستكمال نموها، الذي سيساهم في تحقيق هدفها الذي سطره الرئيس الحالي وقائد الحزب الشيوعي "شي جين بينغ"، وهو الهدف المتمثل في "الحلم الصيني". كما أنه ركّز على البعد الاقتصادي في العلاقات الصينية الإفريقية التي يصنّفها بكونها علاقات غير متكافئة بل علاقة استغلال تحقق الصين من خلالها تقدماً في نموها الاقتصادي مقابل نهب موارد القارة الإفريقية، ويعزّز الكاتب فكرته من خلال العديد من الأمثلة والأرقام الإحصائية و تصريحات المختصين.

فتوجّه الصين نحو إفريقيا بني على إستراتيجية مخالفة لاستراتيجيات كل من الكتلتين الشرقية (الإتحاد السوفييتي) و الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية) التي تغلّغت في القارة من خلال إعادة إحياء التوترات القديمة، وتغذية الصراعات الداخلية والحروب الأهلية، وبعيدا عن هذا المنطق، و خلال فترة ما بعد الحرب الباردة أين عانت إفريقيا من التهميش من قبل القوى الكبرى، أي خلال العهد الجديد الذي أصبحت فيه "أرض لا أحد" « No Man's Land »، وجدت الصين الفضاء مفتوحا لتثبيت أقدامها في القارة، مقدّمة نفسها للدّول الإفريقية كصديق يسعى للتعامل معها بفكر تجاري اقتصادي. (ص 16-17)

« c'est dans ce nouveau « no man's land » que Pékin entre en scène, jouant du contraste entre un occident condescendant, colonialiste et sentimentaliste, et une chine fraternelle, anticolonialiste et « business-minded » (p.p 16-17.)

حاجة الصين لإفريقيا تكمن في أنها -كما ذكر سابقا- أساس لنمو الصين، وذلك من خلال حاجة الصين لإيجاد فضاء جديد لتسويق اليد العاملة الصينية، وفي نفس الوقت حاجتها للموارد الأولية كون إفريقيا مصدر طاقي ضخم و متنوع. فهي تعدّ بمثابة الكنز الدفين لتمويل حاجتها من المواد الخام، فهذه القارة تستحوذ على ثلث ونصف من الموارد الطبيعية في العالم، كما أنّها تشكل مخزونا معدنيا متنوعا: النحاس، الذهب، النفط، الغاز، الخشب، الألمنيوم، ألماس، الكوبالت و الحديد و الأراضي النادرة أو المعادن النادرة... الخ.

و يذهب الكاتب إلى أبعد من هذا لتفسير أوضح للتغلغل الصيني السريع في إفريقيا، حيث يرى أنّ هناك عامل (محرك) أساسي يمكن الاعتماد عليه هو "المال": فالبحث عن المال أو الثورة هو محرك كل الحروب و الاستكشافات. فقد بلغت احتياطات البنك المركزي الصيني 4000 مليار دولار، و هي بهذا تملك قدرة لا نهائية في تمويل الدول الإفريقية بقروض ضخمة، و قد أطرت هذا التمويل في إطار "منتدى التعاون الإفريقي الصيني" الذي أنشأ عام 2000. و هنا يكمن الفرق بين المساعدات و القروض التمويلية التي يقدمها صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي و التي تلزم الدول الإفريقية بالخضوع لضوابط و قواعد السلوك.

على عكس هذا فإنّ الصين تعتمد في هذا الإطار على قاعدة "الاستثمار مقابل النفط" أو "الاستثمار مقابل الموارد"، حيث أنّها تباع البنية التحتية مثل الطرق أو المستشفيات و السكك الحديدية و مصافي النفط و خطوط الهاتف ... الخ، من أجل الحصول على المعادن و النفط و الغاز، "منتدى التعاون الصيني الإفريقي، سيمنح الدول الإفريقية بديلا غير متوقع..".

« Le FOAC va leur offrir une alternative inespéré au sein de laquelle les contreparties vont leur sembler bien moins intrusives et les moyens octroyés avantage en adéquation avec leurs ambitions.» (P21)

المعادن والطاقة ليست المنافع الوحيدة التي تحصل عليها الصين في إطار تعاونها مع إفريقيا الذي تنظر له "كشراكة وتعاون" و يراه الغرب "استعمار صيني جديد باستخدام القوة الناعمة". حيث للقطاع الزراعي أيضا حصة في العلاقات الصينية الإفريقية، فالصين على رغم مساحتها الكبيرة تعاني من الأراضي غير الصالحة للزراعة، وهذا ما يعيقها في تحقيق اكتفاءها الذاتي ويخضعها للتبعية الغذائية. ولأجل تغطية هذا النقص تستحوذ الصين على الأراضي في إفريقيا لإنتاج الغذاء.

يطرح الكاتب إشكالا آخر في العلاقات الاقتصادية الصينية – الإفريقية، وهو ما يجعل القارئ يشكك في قاعدة (رابح-رابح) التي تركّز عليها في توطيد وتعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية، هذا الإشكال يرتبط بسياسة "الموارد مقابل الاستثمار"، حيث أن هذه السياسة كما سبق التوضيح، تتم من خلال منح الصين لإفريقيا، قروض تمويلية والاستثمار في البنى التحتية، في المقابل تسدد دول إفريقيا هذه القروض والمشاريع من خلال السماح للصين باستغلال الموارد الطبيعية على مدى عشرين أو ثلاثين سنة. وعلاوة على هذا، تنفذ هذه المشاريع من قبل العمالة الصينية التي تتوفر بأسعار تنافسية، والتي تمثل "أول ثروة للصين" وهو ما يقلل من فرص اليد العاملة المحلية، ويجعل إفريقيا في حاجة دائمة إلى الخبرة الصينية في حالة حدوث ضرر أو عطب في المباني أو المؤسسات، أي أنه ليس هناك تدريب للفنيين المحليين، مما يجعل إفريقيا تابعة تكنولوجيا للصين. يرجع الكاتب هذا الخلل أو الثغرات إلى أنّ الدول الإفريقية تفتقر لسياسات اقتصادية، صناعية وتعليمية حقيقية، تؤهلها للتفاوض بطريقة أكثر توازنا مع الصين. (ص31)

إذن وفرة الموارد الطبيعية في إفريقيا جعلتها "الفردوس المفقود الجديد" « Le nouvelle Eldorado »، و حولت الوضع في هذه القارة إلى ما يشبه "المرض الهولندي" أو ما يعرف حاليا بـ "لعنة الموارد"، التي تمس الدول التي يكتشف أنها غنية بالموارد الطبيعية. وما يزيد الوضع سوء، هو التركيز أو الاعتماد المبالغ فيه على مورد طبيعي معيّن في مجال التصدير، الأمر الذي يؤدي إلى تدفق قوي للعملات الأجنبية، ومنه تتعرض العملة الوطنية المصدرة إلى الارتفاع بشكل غير متوقع. وهذا بدوره يؤدي إلى إهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى (الصناعة، السياحة... الخ). فالالاقتصاد الريعي الذي يعتمد على مداخل تصدير الموارد الأولية، وإن كان يساهم في تجميع ثروة تساعد على نمو البلاد، إلا أنّه يعيق تطوير القطاعات الصناعية والزراعية ومنه يقلص من خلق وظائف اليد العاملة المحلية. (ص34)

ما يستخلص من هذا أنّ الاستثمار الصيني في إفريقيا في إطار علاقات التعاون و الشراكة لم يحقق الربح الكافي لإفريقيا، كما أنّ تنقيب الصين عن المواد الأولية في إفريقيا لتغطية حاجاتها الاقتصادية يطرح إشكاليات أخرى تتعلق إحداها بالتلوث البيئي، حيث أصبحت القارة الإفريقية تعاني من الآثار السلبية للاستغلال اللاعقلاني للموارد، و كون الصين تعدّ في نظر المجتمع الدولي المسؤول الأول عن هذا المشكل أصبحت عرضة للعقوبات و الانتقادات من قبل المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية، و هو ما قد يقف عائقا أمام نموها الاقتصادي، لكن هذا الضغط العالمي على الصين هو حتمية لا بدّ أن تتحملها في سبيل تحقيق هدفها، فكما يقول "واغنر": "الحلم الصيني له ثمن " Le « rêve chinois a un prix, et il n'est pas négociable » (p.58)

بالإضافة، تهتم الصين بارتكابها العديد من المخالفات في حق التوازن البيئي في إفريقيا، ويتعلق الأمر بتدميرها للغابات الاستوائية الطبيعية الشاسعة المهمة من قبل الدول الإفريقية، في حين تنظر إليها الشركات الصينية كفضاء أنسب للاستكشاف (ص69)، و أيضا الصيد غير القانوني من قبل الصين الذي أثر على مصايد الأسماك المحلية و مردودها و اختفاء الثدييات المصدرة من إفريقيا إلى الصين بسبب زيادة القوة الشرائية للصينيين الناتجة عن صعود الطبقة المتوسطة في المجتمع الصيني.

في هذا السياق، فإنّ مسؤولية الحفاظ على البيئة لا تتحمّلها الصين لوحدها، بل تقع على عاتق الحكومات الإفريقية أيضا، لأنّ الخلل البيئي الذي أحدثته الشركات الصينية ناجم عن انشغال الحكومات الإفريقية بالتنمية و التطور السريع على حساب قضايا البيئة، إلى جانب إيجاد هذه الشركات لبيئة فوضوية خصبة للحصول على تنازلات أكبر حسب الفساد و اختلال العلاقات على مستوى السلطة.

لكن في نفس الوقت، فإنّ التلوث البيئي في إفريقيا قد يكون ورقة رابحة للحكومات الإفريقية لإعادة التفاوض مع الصين بما يخدم مصالحها.

في إطار زيادة هذا الضغط على الصين لكبح تقدمها و صعودها، ظهرت فواعل جديدة في إطار العلاقات الصينية الإفريقية، تتمثل في "شركات التدقيق" « Les cabinets d'audits » (ص.86) مهمّة هذه الشركات -ذات الأصل الغربي- تتمثل في التحقق و التأكد من العقود التجارية و اتفاقيات الاستثمار من حيث مدى قانونية نصوصها و مدى عدلها.

إنّ طرح الكاتب (Julien Wagner) و الأمثلة العديدة التي أبرزها، تؤكد على أنّ الصين ستصبح في غضون السنوات القادمة قوة اقتصادية كبرى، و سيساعدها في هذا الموارد الأولية التي تحصل عليها من خلال عقود "الاستثمار مقابل الموارد"، و إن كانت القوى الغربية تنظر إلى الصين بكونها قوة امبريالية استعمارية جديدة في إفريقيا، فإنّ الصين ترفض هذه الرؤية، و إذا عدنا إلى تاريخ الصين، فإنّ المملكة الوسطى لم تكن تسعى للخروج من محيطها الجغرافي الإقليمي، لهذا فإنّ هدف الصين لا يتجاوز إعادة استرجاع سيطرتها على أراضي حضارة المملكة الوسطى، و بالتالي ستركّز على إعادة بناء قوتها من المركز أي الوسط، و قد لخصّ الكاتب هذا الهدف في قوله: « reconquérir tout le territoire de sa civilisation, celui qu'elle a preté à d'autres. C'est-à-dire tenter de reconstituer son monde à partir de son centre. » (p.104)

و هذا الوسط يتمثل في تاوان، اليابان، الفلبين و الفيتنام، بحر الصين الجنوبي و كوريا الشمالية، و هذا ما يفسّر سياستها الهادئة و البراغماتية مع هذه الدول و رفضها للتواجد الأمريكي العسكري في آسيا، و حذرها من التحالفات الأمريكية مع دول الجوار. و بالتالي فإنّ هذه المعطيات تنفي وجود أي سياسة هيمنة للصين على إفريقيا. إذن ما هو دور إفريقيا و مكانتها بالنسبة للصين؟

إذا كان المجال الحيوي بالنسبة للصين لا يخرج عن النطاق الآسيوي، فإنّ إفريقيا بالنسبة لها ليست هدفا، بل وسيلة، الوسيلة الأساسية لتحقيق القوة و الازدهار. (ص.108)

لكن، تحقيق "الحلم الصيني" قد يدفع الصين لأن تكون امبريالية، حتى إن لم يكن لديها رغبة في هذا، ذلك أنّ الحفاظ على وتيرة متصاعدة للنمو تتطلب منها إمكانيات و موارد ضخمة، و هذا ما يزيد من اعتمادها على الخارج، و خاصة على إفريقيا. كما أنّ الشركات الصينية أصبحت أكثر تغلغلا و تحكما في السوق الإفريقية، خاصة تلك التي تسميها الصين بالشركات الإستراتيجية، مثل شركات الاتصال، و قطاع الإعلام و التلفزيون. إضافة إلى هذا يعدّ العامل الثقافي من أهم الآليات التي تجعل ميزان القوى في العلاقات الإفريقية الصينية لصالح الصين، و توظّف الصين في هذا الإطار سلسلة عالمية من القنوات الموجّهة و الموالية للحكومات، و التي تركز على الخطاب الرسمي الصيني و إبراز الجانب الإيجابي للسياسة الصينية تجاه إفريقيا، و هذا التأثير الثقافي قد يتحول إلى نفوذ سياسي يزيد من توسّع الفجوة و اختلال ميزان القوى في العلاقات الصينية الإفريقية لصالح الصين. (ص. 111)

فيما يخص التواجد الصيني في إفريقيا، فإنّ البعض يرى فيه تهديدا، والبعض الآخر يرى فيه الأمل الوحيد (ص. 119). فلا يمكن إنكار الإيجابيات التي جلبها الاستثمار الصيني للدول الإفريقية، خاصة فيما يخص ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي الذي ارتفع 5 % منذ 2000، و التطور النسبي للبنى التحتية. ويتوقف ارتقاء العلاقات الصينية الإفريقية إلى علاقات متكافئة على الوحدة، و التفاوض مع العملاق الآسيوي ككتلة واحدة (ص. 120).

تعقيب:

يمكن القول أنّ الكاتب محق نسبيا في اعتبار إفريقيا الوسيلة الأساسية التي تعتمد عليها الصين في زيادة نموها وتقدمها، لكن وصف العلاقات الصينية الإفريقية بأنّها علاقات استغلال فيها البعض من المبالغة، كما أنّ الكاتب لم ينطلق من الخلفية النظرية و الخطاب السياسي الرسمي الذي تتبناه الصين تجاه إفريقيا حتى يتبين حقيقة العلاقات الصينية الإفريقية، مع أنّ هذا لا ينفي أنّ الحقائق الملموسة التي قدّمها هي واقع و حقيقة لا ينبغي إهمالها ففي كل الأحوال الصين كأي دولة لها ثقل تاريخي و حضاري و رؤية مستقبلية بعيدة المدى لابدّ أن تعتمد في تحقيقها على سياسة براغماتية تخدم مصالحها.

Asian issues

**International
scientific
periodical
journal**



Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
<http://democraticac.de>